Document: IFAD10/4/R.2/Rev.3
Agenda: 3
Date: 19 December 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Edward Heinemann
كبير مستشاري السياسات
رقم الهاتف: 2398 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: e.heinemann@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق– الدورة الرابعة
18–19 ديسمبر/كانون الأول 2014

للاستعراض

ملاحظة إلى السادة أعضاء الهيئة

تعرض المسودة الثالثة لتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق على هيئة المشاورات لمناقشتها في دورتها الرابعة في ديسمبر/كانون الأول 2014.

وتبين المسودة النهائية التي ستناقش خلال الدورة ما أدخل من تغييرات على النسخة المؤرخة 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 (IFAD10/4/R.2) بما يعبر عن التعليقات والاقتراحات المثارة من خلال المنصة التفاعلية للدول الأعضاء حتى 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وسوف يعرض التقرير بصيغته النهائية والمتفق عليها في هذه الدورة، على مجلس محافظي الصندوق لاعتماده في دورته الثامنة والثلاثين.

المحتويات

موجز تنفيذي **iv**

أولا– مقدمة **1**

ثانيا– سياق التجديد العاشر لموارد الصندوق **2**

ثالثا– ما الذي يأتي به الصندوق **6**

رابعا– الكفاءة والفعالية التشغيليتان **9**

ألف - الأولويات في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق 9

باء– تعميم الموضوعات الشاملة 11

جيم– تعزيز النهج الاستراتيجية 14

دال– النهج المتمايزة للبلدان التي تعاني من أوضاع
هشة والبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل 17

خامسا– الفعالية والكفاءة المؤسسيتان **20**

ألف– المزيد من التعزيز لنموذج وأدوات إيصال العمليات 21

باء – تعزيز منصة إيصال الخدمات 23

جيم – تيسير استعراض الدول الأعضاء لتدابير التسيير في الصندوق 25

دال – إدخال تحسينات إضافية على كفاءة نموذج العمل في الصندوق 25

سادسا– البناء على نظام إدارة النتائج في الصندوق **26**

ألف – نظام إدارة النتائج في الصندوق في فترة التجديد التاسع للموارد 26

باء – إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 27

جيم– الرصد والتقييم وتحليل الأثر لأغراض تحسين التعلم 29

سابعا– الإطار المالي **29**

ألف– الإطار المالي للصندوق خلال فترتي التجديد الثامن والتاسع للموارد 29

باء – الإطار المالي للصندوق لفترة التجديد العاشر للموارد 30

جيم – إطار القدرة على تحمل الديون 31

دال– الخيارات التمويلية المستقبلية في الصندوق 32

ثامنا– استعراض منتصف المدة لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق **34**

تاسعا– اختيار رئيس لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق **34**

عاشرا– التوصية **34**

الملاحق

الملحق الأول – مصفوفة التزامات فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق **35**
الملحق الثاني – إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016–2018) **41**
الملحق الثالث – وضع تنفيذ التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق **64**
الملحق الرابع – مسودة مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير: الاختصاصات **80**
الملحق الخامس – جدول أعمال الصندوق لتحسين التغذية **82**
الملحق السادس – قائمة بالوثائق المعروضة على هيئة المشاورات والوثائق المرجعية الأخرى المتوفرة **84**
الملحق السابع– مسودة مشروع التجديد العاشر لموارد الصندوق*
الملحق الثامن – تعهدات مساهمات الدول الأعضاء في التجديد العاشر لموارد الصندوق*
الملحق التاسع – استعراض وضع إطار القدرة على تحمل الديون **85**

* تدرج في وقت لاحق.

مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق

موجز تنفيذي

1- يسود اعتراف واسع بأن النمو الزراعي يشكل أحد الشروط المسبقة للتحول الهيكلي الاقتصادي في بلد ما، ووسيلة قوية للحد من الفقر. وفي يومنا الحالي، تحتاج الزراعة أيضا لأن تُوفر الأمن الغذائي العالمي والنواتج التغذوية المحسنة، في الوقت الذي توفر فيه فرصا متزايدة للعمالة، وتدير قاعدة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وتبقى صامدة في وجه آثار تغير المناخ. ويمثل جدول الأعمال هذا تحديات كبيرة، إلا أنه يتيح أيضا فرصا جديدة لأصحاب الحيازات الصغيرة من خلال توسيع أسواق الأغذية والخدمات البيئية، علاوة على إيجاد مصدر جديد للنمو والعمالة في الاقتصادات الريفية المتنوعة. والأمر الحاسم في هذا الموضوع هو ضمان وصول الأسر الريفية الأفقر إلى الفوائد المنبثقة عن هذه الفرص، وعدم زيادة تهميشهم، ومنحهم القدرة على إدارة المخاطر المتنامية التي يواجهونها.

2- وبعد عشر سنوات من النمو والإصلاح، يحظى الصندوق الآن باعتراف كعنصر فاعل مهم في الساحة الإنمائية الدولية، حيث يتمتع بمهمة فريدة من نوعها وبسجل مثبت قوي في الأداء التشغيلي والأثر الإنمائي. وبالتطلع قدما، يتمتع الصندوق برؤية واضحة لدوره: في مختلف السياقات كميسر للاستثمارات، وداعم للعمليات السياساتية الوطنية والعالمية، ومولّد ومشارك للمعرفة، ومطوّر للشراكات، وذلك كله سعياً إلى تحقيق تحول ريفي مستدام وشامل. وبموجب التجديد العاشر للموارد، فإنه سيستقي ويبني على إنجازاته في أدائه مؤخرا لتوسيع نطاق النتائج.

3- إلا أنه وفي الوقت نفسه، يقف الصندوق على مفترق الطرق لجهة نموذجه التمويلي. إذ أنه من غير المحتمل لنموذج مساهمات التجديدات الأساسية كمصدر وحيد حصري لتمويله الخارجي أن يبقى كافيا في المستقبل، خاصة إذا أراد الصندوق أن يوسع عملياته إلى المستوى الذي يعكس بصورة أفضل الطلب المقدر على موارده الذي ما زال ضمن قدرة المنظمة على الإيصال. ويعني هذا أن الصندوق بحاجة لأن يبني نموذجا ماليا جديدا يضمن استدامته، في الوقت الذي يزوده فيه أيضا بما يحتاجه لخدمة كل مجموعة دوله الأعضاء، ولتوسيع أثره الإنمائي، والمساهمة بصورة ذات مغزى في تحقيق خطة التنمية لما بعد عام 2015.

4- ويعترف أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق بنجاح الصندوق في تحسين فعاليته التشغيلية وكفاءته وفعاليته المؤسسيتين وقدرته وإدارته المالية، ونظام إدارة النتائج فيه. وهم يتفقون على إسهام الصندوق بصورة أكبر في استئصال الفقر الريفي والجوع، وفي عملية التحول الريفي الشمولي والمستدام. وفي سياق هدف التجديد العاشر لموارد الصندوق بتخليص 80 مليون شخص ريفي من قبضة الفقر، تم الاتفاق على جملة واسعة من الالتزامات لتعزيز كفاءة الصندوق وفعاليته وأثره الإنمائي، في الوقت الذي يتم فيه وضع المنظمة على طريق الاستدامة المالية.

5- وترد الالتزامات المتفق عليها للتجديد العاشر لموارد الصندوق في متن هذا التقرير، وهي موجزة في مصفوفة الالتزامات الواردة في الملحق الأول. وتمثل هذه الالتزامات جدول أعمال التحسين في الصندوق لفترة

التجديد العاشر للموارد (2016–2018). وقد تمت صياغة جدول الأعمال هذا حول المواضيع الأربعة التالية.

(1) **الفعالية والكفاءة التشغيليتان.** بهدف تعزيز أكبر لفعاليته التشغيلية بموجب التجديد العاشر لموارد الصندوق، سيقوم الصندوق بما يلي:

- إيلاء اهتمام صريح ومتسق لجميع عملياته للابتكار والتعلم وتوسيع النطاق.
- تعميم ثلاثة مواضيع متقاطعة ذات أهمية لمعظم أو جميع البرامج والمشروعات القطرية والتي تعد حاسمة لتعزيز النواتج والأثر الإنمائي: التأقلم مع تغير المناخ، وتحسين الأثر التغذوي، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تعزيز النهج الاستراتيجية حول أربع مجموعات رئيسية من القضايا – إرساء الشراكات بين المنتجي والقطاعين العام والخاص، الانخراط السياساتي على المستوى القطري، الانخراط السياساتي العالمي، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ فضلا عن توجيه اهتمام خاص للتوسع في دعم الشباب الريفيين.
- تطوير نهج أكثر تمايزا للبلدان التي تعاني من الأوضاع الهشة، والبلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل.

(2) **الفعالية والكفاءة المؤسسيتان.** بموجب التجديد العاشر لموارد الصندوق، ستتخذ المنظمة خطوات أبعد لتعزيز نموذج الأعمال فيها في المجالات التالية:

- تعزيز نموذج وأدوات إيصال عملياتها بصورة أكبر من خلال إرساء الشراكات، وإدارة المعرفة، والحضور القطري وسياسة جديدة للمنح،
- تعزيز منصة إيصال الخدمات من خلال إدخال تحسينات أكبر على نظم الإدارة المالية في الصندوق، وتعزيز إصلاحات الموارد البشرية فيه التي بدأت في فترة التجديد التاسع للموارد، ورفع سوية هيكلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبسيط وتقليص تكاليف غير ذلك من الخدمات الداعمة.
- تيسير استعراض الدول الأعضاء لتدابير التسيير في الصندوق.
- إدخال تحسين أكبر على كفاءة نموذج العمل.

(3) **البناء على نظام إدارة النتائج في الصندوق.** ستستمر إدارة النتائج في قيادة إيصال الصندوق لنواتج أقوى وأثر إنمائي أكبر. ويبني إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر للموارد على ذلك الذي تمت صياغته بموجب التجديد التاسع للموارد، وهو يعزز من تركيزه الاستراتيجي، وقيمة إدارة الأداء، والاتساق مع نظرية التغيير في الصندوق. وسيوسع الصندوق أيضا من دعمه لبناء قدرات نظم الرصد والتقييم على المستوى القطري ومستوى المشروعات، ورفع سوية نظام إدارة النتائج والأثر فيه، وإيجاد استراتيجية متعددة الشُعب لتقدير الأثر.

(4) **الخيارات المالية لمستقبل الصندوق.** وافق أعضاء هيئة المشاورات على حاجة الصندوق لتحري الخيارات المتاحة لتوسيع استراتيجيته في تعبئة الموارد. وهي تتضمن خيارات لتوسيع برنامج القروض

والمنح: تعبئة مستدامة للمساهمات الأساسية والمساهمات التكميلية غير المقيدة أثناء دورات تجديدات الموارد؛ والاقتراض لاستقطاب الموارد بالصندوق – وعلى المدى القصير، الاقتراض من الدول السيادية ومن المؤسسات الإنمائية التي تدعمها الدول، وعلى المدى الأطول، تحري نطاق الاقتراض من السوق. ولا يعتبر الاقتراض من السوق خياراً للتجديد العاشر للموارد. وتشمل الخيارات أيضاً توسيع برنامج العمل والتمويل التكميلي والنهج الأكثر استراتيجية واستهدافا للتمويل المشترك.

6- **الإطار المالي للصندوق لفترة التجديد العاشر للموارد.** صادقت هيئة المشاورات على إطار مالي إجمالي لفترة التجديد العاشر للموارد 3.6 مليار دولار أمريكي لدعم برنامج عمل تأشيري من القروض والمنح قدره 3 مليارات دولار أمريكي، علاوة على النفقات الإدارية ونفقات الميزانية الأخرى، زائد حصة الصندوق من التخفيف من عبء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[1] البالغة 0.6 مليار دولار أمريكي. وبهدف إنجاز برنامج القروض والمنح هذا الذي تقدر قيمته بحوالي 3 مليارات دولار أمريكي، وبما يتماشى مع منطق نهج التدفقات النقدية المستدامة المستخدم لتحديد برنامج القروض والمنح، يصل إجمالي متطلبات مساهمات التجديد من الدول الأعضاء إلى 1.44 مليار دولار أمريكي.

7- وقد وافقت هيئة المشاورات على المستوى المستهدف وقدره 1.44 مليار دولار أمريكي للتجديد العاشر لموارد الصندوق مما ستوفره الدول الأعضاء على شكل مساهمات أساسية، وعند اللزوم، مساهمات تكميلية غير مقيدة. كما وافقت هيئة المشاورات أيضا، وإلى الحد الضروري، على وجوب نظر إدارة الصندوق في الاقتراض السيادي لتحقيق المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمنح، شريطة الامتثال للقواعد المنصوص عليها في إطار الاقتراض كما وعندما يوافق عليه المجلس التنفيذي. كذلك يجوز لإدارة الصندوق بصورة إضافية النظر في اقتراض إضافي، إلى ما يعادل كحد أقصى برنامجا للقروض والمنح بحجم 3.5 مليار دولار أمريكي. وسوف يحدد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء تخصيص كل الموارد المبرمجة وستتم جميع عمليات الاقتراض لتحقيق برنامج قروض ومنح يزيد على 3 مليارات دولار أمريكي على أساس دون المساس بالميزانية الإدارية.

[1] من خلال استبعاد التعويض عن أصول القروض الملغاة نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون.

مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق

أولا– مقدمة

1- **الخلفية.** في دورته السابعة والثلاثين المنعقدة في فبراير/شباط 2014، تبنى مجلس المحافظين القرار رقم 180/د–37 بشأن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق. وطلب من هذه الهيئة استعراض كفاية موارد الصندوق، ورفع تقريرها عن نتائج مداولاتها وأي توصيات بهذا الشأن إلى الدورة الثامنة والثلاثين للمجلس، وفي حال تطلب الأمر، إلى دورات لاحقة له. في دورتها الرابعة المنعقدة بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2014، استكملت هيئة المشاورات تقريرها، وقررت التوصية بتبني مجلس المحافظين لمشروع قرار التجديد العاشر لموارد الصندوق.

2- **الصندوق في مرحلة انتقالية.** بعد عشر سنوات من النمو والإصلاح، يحظى الصندوق باعتراف واسع كجهة فاعلة كبيرة في الساحة الإنمائية الدولية. ويتمتع الصندوق بمهمة فريدة من نوعها تتمثل في تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والحد من الفقر الريفي. ولديه سجل مثبت وقوي من الأداء التشغيلي والأثر الإنمائي. وهو يسعى حاليا إلى إدخال تحسينات أكبر على هذه المجالات من خلال تعزيز نموذج عمله القائم، مع تعميم بعض القضايا المواضيعية الأكثر حداثة والتي يعمل عليها بغية تعظيم أثره الإنمائي.

3- إلا أنه وفي الوقت نفسه، تقف المنظمة الآن على مفترق طرق لجهة نموذجها التمويلي. فمن غير المحتمل لنموذج مساهمات التجديدات الأساسية التي تشكل المصدر الحصري و**الوحيد** لتمويل الصندوق الخارجي، أن تكون كافية في المستقبل. وبخاصة في حال وسع الصندوق من عملياته إلى المستوى الذي يتسق من جهة مع الطلب المقدر على موارده، ومن جهة أخرى مع الحجم الذي تتمتع المنظمة بالقدرة على إيصاله. وهذا يعني أن الصندوق بحاجة لأن يبدأ بالنظر في سبل جديدة لتعبئة الموارد، وذلك بهدف الإيفاء بصورة أفضل بالمهمة التي أناطتها به الدول الأعضاء.

4- ومن شأن حل فعال لهذه القضية أن يمكّن الصندوق من التطرق إلى القضية الثانية التي يواجهها، ألا وهي أنه مع تغير هيكل قاعدة عملائه لا بد وأن تتغير بالتالي حصص موارد التجديدات التي يخصصها لفئات مختلفة من الدول الأعضاء فيه. إذ أن من شأن زيادة الوصول إلى مصادر جديدة قائمة على الاقتراض لتوفير موارد تيسيرية أن تمكن الصندوق من توسيع قاعدة موارده الشاملة لتلبية طلبات التمويل المتنوعة من مختلف فئات دوله الأعضاء بمزيد من المرونة والفعالية دون تقويض أواصره الوثيقة مع أي من تلك البلدان. وفي هذه اللحظة الحرجة، يحتاج الصندوق إلى بناء نموذج مالي جديد يضمن استدامته، في الوقت الذي يزوده فيه بما يلزم مجموعة دوله الأعضاء، وزيادة أثره الإنمائي والمساهمة بصورة ذات مغزى في تحقيق خطة التنمية لما بعد عام 2015.

5- **هدف وتنظيم هذا التقرير.** يوجز هذا التقرير الاستنتاجات التي خرج بها استعراض كفاية الموارد الذي قامت به هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق. وهو يعرض التوصيات الرامية إلى تعزيز إيصال الصندوق لنواتجه الإنمائية وتحسين كفاءته خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، سعيا للحصول على موافقة مجلس المحافظين عليها. ويعرض هذا التقرير التوجهات الاستراتيجية، وجدول أعمال الإصلاح، والمؤشرات المالية الرئيسية لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. علاوة على ذلك هنالك،

عناصر تشكل جزءا لا يتجزأ من استنتاجات هيئة المشاورات وتوصياتها مدرجة في الملاحق على النحو التالي: مصفوفة التزامات التجديد العاشر لموارد الصندوق (الملحق الأول)؛ إطار قياس النتائج للفترة 2016–2018 (الملحق الثاني)؛ وضع تنفيذ التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق (الملحق الثالث)؛ مسودة اختصاصات مجموعة العمل المعنية بالتسيير في الصندوق (الملحق الرابع)؛ جدول أعمال الصندوق لتحسين التغذية (الملحق الخامس)؛ قائمة بالوثائق المعروضة على هيئة المشاورات وغيرها من الوثائق المرجعية (الملحق السادس)؛ مسودة مشروع التجديد العاشر لموارد الصندوق (الملحق السابع)؛ وتعهدات مساهمات الدول الأعضاء في التجديد العاشر لموارد الصندوق (الملحق الثامن)؛ وتدابير التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون (الملحق التاسع).

ثانيا– سياق التجديد العاشر لموارد الصندوق

6- **فرص وتحديات جديدة أمام زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية.** تشير التقديرات الأخيرة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن عدد الذين يعانون من سوء التغذية المزمن تراوح بحدود 805 ملايين شخص في الفترة 2012–2014 متراجعا بأكثر من 200 مليون شخص منذ الفترة 1990–1992، إلا أن تحقيق تراجع آخر في هذا العدد سيعتمد إلى حد كبير على أسعار الأغذية العالمية، لأن فقراء العالم ينفقون أكثر من نصف دخلهم على الغذاء. كما تراجعت معدلات الفقر المدقع إلى النصف بين الفترة 1990 و2010 حيث سجل هذا التراجع في جميع الأقاليم، ومع ذلك ما زال هنالك حوالي 1.2 مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم. وبالنسبة للصندوق هنالك نقطتان دقيقتان تتعلقان بهذا الموضوع: الأولى وهي الحقيقة المتمثلة بأن معظم الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم لم يعودوا يسكنون في أشد بلدان العالم فقرا، إذ أن حوالي ثلاثة أرباعهم يعيشون في بلدان وصلت إلى وضعية البلدان متوسطة الدخل. وأما الأمر الثاني فهو أن معدلات الفقر في المناطق الريفية بقيت أعلى بصورة كبيرة منها في المناطق الحضرية، إذ يعيش 70 بالمائة من أولئك الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم،– أي 840 مليون نسمة – في المناطق الريفية ويعتمدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة.

7- يسود اعتراف واسع بأن النمو الزراعي يشكل شرطا مسبقا للتحول الهيكلي الاقتصادي في بلد ما، ووسيلة قوية للحد من الفقر فيه في آن معا. وهو يسهم أيضا في الأمن الغذائي وفي الحد من الأسعار الزراعية. وبالفعل نجحت بعض البلدان النامية في تحقيق هذا النمو، إلا أن القطاعات الزراعية في العديد من البلدان الأخرى ما زالت بحاجة إلى تغييرات عميقة، إذا ما أرادت تحقيق جدول الأعمال الموضوع للقرن الحادي والعشرين الذي يجمع بين الأمن الغذائي العالمي، وتحسين النواتج التغذوية، وتوسيع فرص العمل المتاحة لسكان الريف، وبخاصة الشباب الريفيين، واستئصال الفقر الريفي، وتحقيق الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية والصمود في وجه تأثيرات تغير المناخ. ولا بد من تحقيق ذلك كله على خلفية محفوفة بالتحديات المتمثلة في الظروف المناخية الأشد قسوة، ومعوقات الموارد، وتغير المناخ، والتحولات الديمغرافية، والسجل الثابت لتراجع معدلات نمو الإنتاجية الزراعية.

8- إلا أنه هنالك بعض الفرص الجديدة الناشئة لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين. إذ تمت ترجمة نمو الطلب الحضري على الأغذية في معظم البلدان النامية، وبخاصة على المنتجات الأعلى جودة والأكبر قيمة، إلى جملة متنامية من فرص السوق المتاحة للمزارعين أصحاب الحيازات

الصغيرة. وهنالك أيضا مصادر جديدة لنمو فرص العمالة غير الزراعية في المناطق الريفية، وفي جميع الأقاليم تتأتى نسبة متنامية من دخول الأسر الريفية من الاقتصاد غير الزراعي. كذلك بدأت أسواق الخدمات البيئية بإتاحة إمكانيات للسكان الريفيين للحصول على الدخل من خلال توفير هذه الخدمات مثل ضمان إمدادات المياه وحماية التنوع البيولوجي أو احتجاز الكربون. وفي جميع هذه الأبعاد، يتجلى التحدي في ضمان قدرة الأسر الريفية الصغيرة على الوصول إلى هذه الفرص والاستفادة منها، عوضا عن زيادة تهميش هذه الأسر من قبل أشخاص آخرين يتمتعون بتجهيز وتهيئة أفضل لاستغلال هذه الفرص.

9- في الوقت نفسه، تتغير الأدوار التي يلعبها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، والقطاع الخاص، والحكومات والوكالات الإنمائية الدولية أيضا. ويشكل المزارعون وبفارق كبير أكبر مستثمر في الزراعة في البلدان النامية. إلا أن مستويات الاستثمار في هذا القطاع تتزايد مع سعي المستثمرين الأكبر، سواء المحليين منهم أو العالميين، لاقتناص الفرص الجديدة المتاحة – مع ما يجلبه ذلك من تبعات سلبية وإيجابية على السكان الريفيين. وتبقى الاستثمارات العامة التي تقوم بها الحكومات حاسمة لتوفير السلع والخدمات التي يمكن لها أن تطلق إمكانيات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من عقالها لتمكينهم من تنويع الأنشطة غير الزراعية التي يقومون بها. كذلك فإن الحكومات بحاجة لأن تخلق البيئة السياساتية والتمكينية للاستثمارات وأن توجد الحوافز والقواعد التي تشجع القطاع الخاص – من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأعمال الزراعية العالمية – على الاستثمار في الزراعة وزيادة كفاءة واستدامة هذه الاستثمارات.

10- ويعاني تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية من الوكالات الإنمائية العالمية، من التراجع ومن الحصة الضئيلة نسبيا من الاستثمارات الزراعية، التي يمكن لها على أية حال أن تكون هامة بالنسبة لبعض البلدان منخفضة الدخل، مما يمكنها من ردم فجوات تمويلية كبيرة. أما بالنسبة للعديد من الدول الأخرى، بما في ذلك العديد من البلدان متوسطة الدخل، فإن من شأن المساعدة الإنمائية الرسمية أن تعمل كمحفز للاستثمارات الخاصة في الزراعة والقطاع الريفي، وأن تساعد الحكومات على تعزيز سياساتها وإضافة القيمة على جودة الاستثمارات العامة في هذا القطاع. وبصورة متزايدة، فهذا الدور الذي هو ما يطلب الآن من الصندوق أن يلعبه، وهو سيغدو أكثر أهمية من أي وقت سبق في ظل التجديد العاشر للموارد.

11- **أداء الصندوق في فترة التجديد التاسع للموارد.** في فبراير/شباط 2012 تبنى مجلس المحافظين في الصندوق القرار رقم 166/د-35 الخاص بالتجديد التاسع لموارد الصندوق الذي يغطي الفترة 2013–2015. وتم وضع مستوى مستهدف لمساهمات الدول الأعضاء بما يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي. أي بزيادة قدرها 25 بالمئة عن التجديد الثامن للموارد، بهدف تمويل وتنفيذ برنامج من المنح والقروض لمدة ثلاث سنوات بمبلغ 3 مليارات دولار أمريكي، أي ما يعادل البرنامج في فترة التجديد الثامن. ويعكس الدعم الذي حظي به التجديد التاسع للموارد كلا من القلق المتزايد للدول الأعضاء بشأن وضع الأمن الغذائي والفقر في العالم، وثقتهم بقدرة الصندوق على تنفيذ برنامج عمل أكثر فعالية. ومن جهته، التزم الصندوق بتحسين فعاليته التشغيلية؛ وزيادة فعاليته وكفاءته المؤسسيتين؛ وتعزيز قدرته وإدارته المالية؛ وتقوية نظامه لإدارة النتائج. وأبلغ استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع للموارد عن التقدم المحرز والنتائج المتحققة عام 2013، وآفاق إيصال جميع التزامات التجديد التاسع ضمن السنتين المتبقيتين منه (2014 و2015).

12- وبغية تحسين **فعاليته التشغيلية**، دأب الصندوق على الدوام على تعزيز نموذج عمله. إذ أسهمت عمليتا تعزيز الجودة وضمان الجودة اللتان خضعتا للإصلاح في تحسين جودة المشروعات عند الدخول، وأدخلت مطلبا يلزم جميع المشروعات حاليا بالخضوع لتحليل مالي. بدوره مكن الإشراف المباشر الصندوق من دعم تنفيذ مشروعاته بصورة أكثر فعالية؛ في حين قرب الحضور القطري المتنامي، من خلال أربعين مكتبا قطريا، الصندوق من زبائنه. واتخذ الصندوق أيضا إجراءات لتحسين فعالية المعونة التي يقدمها، وتعميم توسيع النطاق، وإيجاد التمايز في نهجه وفقا للسياق القطري، وعمق من انخراطه في العمليات السياساتية على المستوى القطري، وزاد من انخراطه مع القطاع الخاص، وروج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ووسع من عمله في ميدان التغذية، وأوجد برنامجه للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – وهو حاليا أكبر مبادرة خاصة بتغير المناخ لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم أجمع. ويساعد هذه الجهود كلها إطار جديد لإدارة المعرفة وتدريب مكثف للموظفين. وتهدف مبادرة لبناء القدرات لتعزيز إدارة المشروعات التي يمولها الصندوق في الدول الهشة؛ كما يتم توفير الدعم لنظم الرصد والتقييم الوطنية. وأطلقت جملة من المبادرات الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتوسعت الشراكات وتعززت بما في ذلك مع الوكالتين الأخرتين اللتان تتخذان من روما مقرا لهما. واضطلع الصندوق أيضا بدور نشط في المناقشات السياساتية العالمية، وعلى وجه الخصوص تلك الخاصة بخطة التنمية لما بعد عام 2015.

13- كما قام الصندوق بالكثير لتحسين **فعاليته وكفاءته المؤسسيتين**. إذ قام بإدخال التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل لضمان الاستخدام الأمثل للموارد واحتواء النفقات. وبالتعاون مع المنظمتين الأخرتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، تمكن من تحقيق وفورات كبيرة في التوريد وتكاليف السفر. وهو يقوم أيضا برفع سوية نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديه للوصول إلى تبسيط أكبر لعمليات الأعمال في المنظمة. واستجابة لتقييم على مستوى المنظمة للكفاءة والفعالية المؤسسيتين للعمليات التي يمولها الصندوق، فقد نقح الصندوق وجمّع خطة عمل لتعزيز كفاءته. وعرض اقتراحات على المجلس التنفيذي لتقليص نفقات الهيئات الرئاسية، تمت المصادقة على عدد منها. وبدأ بسلسلة من الإصلاحات في إدارة الموارد البشرية، وهو يعمل بصورة وثيقة مع اللجنة الدولية للخدمة المدنية في استعراض سلم رواتب موظفي فئة الخدمات العامة في روما.

14- ولتعزيز **قدرته وإدارته المالية**، عمل الصندوق على بناء القدرات في دائرة للعمليات المالية ووحدة للميزانية وتطوير المنظمة، اللتين أنشئتا حديثا. ونفذ نموذجا ماليا جديدا باستخدام نهج التدفقات النقدية المستدامة. وقد صادق المجلس التنفيذي على أن يعرض على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق مقترحا عن التعويض عن أصول القروض المتنازل عنها، بموجب تبني إطار القدرة على تحمل الديون عام 2005 للنظر فيه، ومن ثم إطلاقه خلال فترة التجديد العاشر للموارد. كذلك عرضت وثيقة منقحة عن سياسة الإقراض ومعاييره في الصندوق عام 2013، بحيث تتم مواءمة منتجات الصندوق بتلك التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي يمكن مقارنته معها. كذلك انخرط الصندوق بصورة مكثفة مع الدول غير الأعضاء، وانضم عدد من البلدان الجديدة إلى عضوية الصندوق.

15- وبهدف تقوية **نظام إدارة النتائج**، تم تعزيز كل من إطار قياس النتائج ونظام التقدير الذاتي للمشروعات، مع إيلاء اهتمام أكبر لدعم نظم الرصد والتقييم في المشروعات، كما بدأ العمل أيضا على تقييم لأثر المشروعات (انظر الفقرات من 79 إلى 82).

16- وعلى وجه العموم، كانت بداية التطرق لالتزامات التجديد التاسع للموارد حسنة. إذ كانت جميع الالتزامات وعددها 56 التزاما، إما على المسار الصحيح بصورة كاملة (41)، أو على المسار الصحيح مع مواجهة بعض القضايا الطفيفة في التنفيذ فقط (15)، ومن بين المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى تحسين مستمر، الحد من التأخيرات في دورة المشروعات، وتعزيز فعالية المعونة، وضمان بساطة أهداف الأنشطة في الدول الهشة، وتحسين النظم الوطنية للرصد والتقييم، وزيادة الكفاءة التشغيلية والاستدامة، وتوسيع نطاق النتائج لأغراض تحقيق أثر أكبر، وتعزيز الكفاءة المؤسسية. وتشكل هذه الإنجازات نقطة البداية لجدول الأعمال المؤسسي والتشغيلي في الصندوق لفترة التجديد العاشر للموارد.

17- **خطة التنمية لما بعد عام 2015**. سيتشكل السياق الذي سيعمل ضمنه الصندوق خلال فترة التجديد العاشر للموارد إلى حد كبير من خلال خطة التنمية لما بعد عام 2015، التي ستتفق عليها شعوب العالم عام 2015. وقد انخرط الصندوق بشكل فعال في المناقشات الخاصة بهذه الخطة مع الدول الأعضاء فيه، ومع غيرها من أصحاب المصلحة بشأن القضايا التي تتمحور حول مهمته ومجال خبرته. ومع أن هذه الخطة لم تستكمل بعد، إلا أنه من المحتمل أن يبقى القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 الهدف الأول لخطة التنمية ما بعد عام 2015. وهنالك مواضيع أخرى عديدة انبثقت عن مسودات الوثائق ذات صلة بعمل الصندوق. ومنها التركيز على الجوع والتغذية، والزراعة المستدامة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والطاقة المستدامة، والنمو الاقتصادي الشمولي، والعمالة والوظائف المحترمة، والإنتاج والاستهلاك المستدامين، وتغير المناخ، والاستخدام المستدام للنظم البيئية، وتدهور الأراضي، وخسارة التنوع الحيوي.

18- في هذه المرحلة، من الممكن تسليط الضوء على ثلاث نقاط ذات أهمية مخصوصة بالنسبة للصندوق. النقطة الأولى، أنه ومع كل غاية إنمائية عالمية جديدة، سيتم الاتفاق على جملة من الأهداف لها. وبالنسبة لبعض منها فقد تكون هذه "الأهداف صفرا": بمعنى أنها ستسعى إلى استئصال *كامل* للفقر أو الجوع مثلا؛ ولهذا فمن شأنها أن ترفع من سقف الطموح والمطالب على المجتمع الدولي. ثانيا، فإن من المحتمل لهذه الخطة أن تعيد التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الدولي للتطرق للتحديات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية؛ وسوف تعترف بأهمية إرساء تحالفات واسعة بين الأشخاص، والحكومات، والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق هذه التنمية المستدامة. وأخيرا، ومع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف و/أو الغايات المحتملة، فمن الواضح أن الاستثمار في التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، واستئصال الفقر الريفي، والتحول الريفي – وهي أدوار منوطة بالصندوق – سوف تلعب دورا رئيسيا في تحقيق النواتج المتفق عليها. ومن هنا يتوجب على الصندوق المساهمة مساهمة هامة في تحقيق الأهداف الإنمائية لما بعد عام 2015.

19- **التبعات المترتبة على التجديد العاشر للموارد**. بالتطلع قدما، سيحتاج الصندوق للاستجابة بصورة فعالة للتحديات الناشئة، والفرص المتاحة أمام تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، واستئصال الفقر الريفي، في الوقت الذي يستقي فيه ويبني على إنجازاته التي حققها في الأداء التشغيلي مؤخرا لتمكينه من تحقيق

ذلك. ولا بد له من استخدام نهج مرن مفصل ليتواءم مع الظروف الإنمائية المتغيرة والظروف القطرية المخصوصة. وسيحتاج إلى القيام بهذا الأمر في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015، وسيتوجب عليه المساهمة في تحقيقها. ومن بين التبعات الهامة الطلب الذي سيتلقاه الصندوق للبناء على المشروعات التي يدعمها للوصول إلى حلول منتظمة لترك أثر إنمائي مستدام، والاستقاء من خبرته للعمل في شراكة مع غيره لتحقيق توسيع نطاق النهج الناجحة التي تعد حاسمة للغاية لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا– ما الذي يأتي به الصندوق

20- **رؤية الصندوق ودوره.** تتمثل الرؤية الاستراتيجية للصندوق في التحول الريفي المستدام والشمولي. وهي رؤية تتصور وجود اقتصادات ريفية متنوعة وطموحة ترتبط بالمدن، تدعم – وتتلقى الدعم – من عملية التحضر المستدام. ويتطلب ذلك بروز قطاع زراعي منتج، تجاري، مستدام وشمولي، يوفر، من ناحية، أغذية عالية الجودة لعدد متزايد من السكان، وإنتاج منتجات زراعية لتصنيعها فيما بعد، وجملة من الخدمات البيئية والسلع العالمية الحاسمة، ويوفر، من الناحية الأخرى، دخلاً كريماً لأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما الشباب والنساء. ويعني التحول الريفي الشمولي والمستدام على الأرجح تراجع عدد أصحاب الحيازات الصغيرة المتفرغين، إلا أن من سيبقى منهم سيطور نظم زراعية إنتاجية ومجزية وموجهة بازدياد نحو التسويق التجاري. كما سيتوقف عدد متزايد من السكان الريفيين عن العمل بالزراعة، أو سيعملون بها لأوقات محدودة من النهار فقط، مع توجههم إلى أنشطة اقتصادية تكميلية. وسيرتبط العديد منهم بسلاسل القيم الزراعية. إلا أنه ستنشأ، وبصورة متزايدة أنشطة وخدمات غير زراعية موفرة سبل عيش متنوعة لأعداد متزايدة من البشر، وستزيد من قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود. وسيؤدي التحول الريفي الشمولي والمستدام إلى تراجع في تعداد السكان الريفيين ناجم عن بروز فرص جديدة في المناطق الحضرية وليس بسبب الافتقار إليها في المناطق الريفية.

21- والواقع أن هذا النموذج المقولب يبرز بطرق شتى في سياقات متنوعة، ويعترف نهج الصندوق بذلك التنوع. غير أن دور الصندوق، في كل الحالات، يتمثل في المساهمة في تيسير عملية التحول الريفي في بلدان بعينها، وعلى وجه الخصوص، في الترويج لشموليتها. ويمكن للسكان الريفيين أن يكونوا غير متجانسين إلى درجة كبيرة، وتتمثل مهمة الصندوق التي تتسم بالخصوصية في دعم الأسر والمجتمعات الريفية التي كان سيتم استبعادها من الفرص الاقتصادية لولا وجود الصندوق، والتي لن تتمكن من التخلص من قبضة الفقر بدون دعم عام مستهدف (وذلك لأنها على الغالب تعيش في مناطق نائية أو مناطق متأثرة بالنزاعات). وهذه الفئات تفتقر عموماً إلى الأصول، وهي مهمشة في كثير من الأحيان، ومستبعدة من التيار العام لعمليات التنمية الاقتصادية، وتشمل في العادة النساء والشباب، وكذلك، في بعض السياقات، الشعوب الأصلية. ويهدف الصندوق إلى تمكينهم من الحصول على سبل معيشة مجزية ومستدامة وقادرة على الصمود بصورة متزايدة حتى يمكنهم من الخروج من قبضة الفقر. وتحقيقاً لهذه الغاية، وبطرق مختلفة تبعاً للسياق، ييسر الصندوق الاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء، ويدعم عمليات السياسات الوطنية والعالمية، ويولد المعرفة ويتقاسمها، ويرسي الشراكات، ساعياً في كل ذلك إلى تحقيق تحول ريفي شامل ومستدام يكون فيه لهذه الفئات المهمشة دور كامل ونشط ويكونون قادرين على الاستفادة منه.

22- ويدعم الصندوق السكان الريفيين كمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة، ويساعدهم على زيادة انتاجيتهم الزراعية بصورة مستدامة، ويعمل على ربطهم بسلاسل القيم الحديثة، مع ضمان بقائهم صامدين في وجه آثار تغير المناخ. وهو يقوم بذلك لأن الغالبية العظمى من السكان الريفيين في البلدان النامية في يومنا هذا ما زالت تعتمد على الأقل جزئيا على زراعة الحيازات الصغيرة. ولأن النمو الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة يمثل أسلوبا قويا يتسم بفعالية التكاليف للحد من الفقر الريفي وانعدام المساواة، ويعمل على تحفيز القطاع الريفي غير الزراعي والنمو الاقتصادي على وجه العموم. كذلك فإن الصندوق يؤمن أيضا بأن أصحاب الحيازات الصغيرة يمثلون محركا حاسما لإمدادات الأغذية، وأن بإمكانهم المساهمة بأكثر مما يقومون به حاليا في الأمن الغذائي والتغذية، وفي جدول أعمال البيئة وتغير المناخ، وفي استدامة نظم الأغذية. ومن شأن الاستثمارات والسياسات التي تم استيعابها بصورة جيدة التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة أن تروج لتمكين النساء والمساواة بين الجنسين؛ ويمكن لها أن تحفز استثمارات القطاع الخاص للإبقاء على وتوسيع النواتج الإنمائية؛ كما أن بإمكانها أيضا أن تسهم في الحد من النزاعات، لأن أحداث العنف في المناطق الفقيرة والمحرومة غالبا ما ترتبط بصورة وثيقة بمشكلة ضمان الأمن الغذائي.

23- غير أنه بالنظر إلى أن زراعة الحيازات الصغيرة لا تمثل مستقبل الجميع، يدعم الصندوق أيضا تلك الشرائح من السكان الريفيين، التي غالبا ما تكون الأشد فقرا والأكثر ضعفا، والأقل قدرة على تأمين عيشها من الإنتاج الزراعي التجاري، أو أنها لا تطمح لذلك – للتحرك إلى ما هو أبعد من الزراعة وبناء سبل العيش في اقتصاد ريفي غير زراعي أوسع نطاقا. ويعد مثل هذا النهج ذا أهمية مخصوصة لاستهداف الشباب الريفيين، الذين يمثلون على نحو متسارع شريحة هامة من المجموعة المستهدفة في الصندوق؛ والواقع أن عددا متزايدا من المشروعات التي يمولها الصندوق يهدف إلى التصدي للتحديات المحددة التي يواجهها شباب الريف، نساء ورجالاً، ومساعدتهم على بناء قدراتهم وتحقيق طموحاتهم. ونظرا للأهمية الحاسمة لتهيئة فرص عمل لأعداد كبيرة من شباب الريف في الكثير من البلدان النامية، سيجسد الإطار الاستراتيجي المقبل للصندوق في الفترة من عام 2016 (الفقرة 33) بمزيد من التفصيل الطريقة التي سيدعم بها الصندوق هذه الفئة الرئيسية.

24- **نظرية الصندوق في التغيير**. يستند الدور الفريد من نوعه للصندوق في المساهمة في التحول الريفي المستدام والشمولي إلى نظرية للتغيير. وهي تبدأ بالالتزام بضمان الفعالية والكفاءة المؤسسيتين للصندوق: الطريقة التي يسير عليها في تعبئة الموارد المالية والبشرية، وتخصيصها واستخدامها. إذ أن من شأن الأداء المؤسسي القوي أن يؤكد على تحسن الأداء التشغيلي للمشروعات التي يدعمها الصندوق، وفي نهاية المطاف أن يضمن إيصال نتائج المشروعات لنواتج إنمائية، وأن يمكّن المستفيدين من نساء ورجال الريف من زيادة إنتاجيتهم ودخولهم، وبناء منظماتهم، وتعزيز صمود سبل العيش والنظم الإيكولوجية الخاصة بهم في وجه الهزات وآثار تغير المناخ. ويتوقف الأداء التشغيلي القوي على البرمجة القطرية وتصميم المشروعات الفعالين، علاوة على دعم تنفيذ المشروعات والعمليات الوطنية لتعزيز السياسات لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية.

25- ومن ناحية، تتألف البرامج القطرية للصندوق من المشروعات التي يدعمها، ومن ناحية أخرى، من العمليات السياساتية ذات الصلة التي ينخرط فيها الصندوق، والتغييرات السياساتية على المستوى الوطني أو مستوى الدولة التي يسهم فيها. ويتم دعم كل من هذين المظهرين من خلال المعرفة التي يجمعها الصندوق

ويتشاطرها، والشراكات التي يرسيها لإنجازها. إن البرامج القطرية، ذلك الخليط من المشروعات والانخراط السياساتي، هو ما يؤدي إلى إيصال الأثر الإنمائي على نطاق يقدّر في المقام الأول بأعداد السكان الريفيين الذين سيتم تخليصهم من قبضة الفقر. ويمكن تعزيز جهود الصندوق بصورة أكبر من خلال تكثيف انخراطه في المنتديات الدولية السياساتية الإقليمية والعالمية، على سبيل المثال، والدعم الأكبر للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وزيادة استقطاب الاستثمارات المسؤولة في القطاع الخاص لصالح الزراعة، وتوسيع الشراكات لأغراض البحوث الزراعية والابتكار. إضافة إلى ذلك، يعتمد النجاح في تحقيق جدول الأعمال العالمي في نهاية المطاف على الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الإنمائي الدولي والأقطار الشريكة. كذلك فإن إرساء الشراكات التفاعلية والتنسيق على المستويين الإقليمي والعالمي من الأمور الحاسمة أيضا لضمان تضافر الجهود الرامية إلى تحقيق آثار معززة.

26- وتدعم نظرية الصندوق في التغيير إطاره لقياس النتائج (انظر وثيقة إطار قياس النتائج في التجديد العاشر لموارد الصندوق للفترة 2016–2018) والذي يوفر الأساس لتقدير مدى جودة أداء الصندوق على مدى مسار تحقيق الأثر. وينعكس مسار تحقيق الأثر في المستويات الخمسة المتشابكة من النتائج في إطار قياس النتائج، وهو يغطي الفعالية والكفاءة المؤسسيتين؛ والفعالية التشغيلية للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق؛ والنواتج الإنمائية التي يدعمها الصندوق على المستوى القطري؛ والأثر الإنمائي والنواتج الإنمائية التي يدعمها الصندوق على المستوى القطري؛ والنواتج والأثر الإنمائي على التنمية الزراعية والجوع والفقر في العالم.

27- **ميزة الصندوق النسبية والمطلقة.** يحتل الصندوق موقعا جيدا للعب دور كبير في تنفيذ جدول أعمال التنمية العالمي. وفي مجال التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، والحد من الفقر الريفي، يتمتع الصندوق بميزة نسبية مقارنة مع غيره من الوكالات الإنمائية الدولية الأخرى، وبميزة مطلقة أيضا. فالصندوق يتمتع بما يقرب من 40 عاما من الخبرة التشغيلية، واكتسب معرفة واسعة في مجال عملها حول ما ينجح وما لا ينجح في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر الريفي. كذلك يعد انتشارها وتوسعها في العديد من البلدان التي تعمل فيها، واحدا من نقاط قوتها الرئيسية لأنه يمكنها من البناء على خبراتها المتنوعة وتقاسم الدروس المستفادة ونقل حالات النجاح من بلد أو إقليم إلى آخر.

28- وبحكم كونه يعمل على الغالب في أكثر المناطق الريفية بعدا ونأيا، يمتلك الصندوق تركيزا فريدا من نوعه على السكان الريفيين وسبل عيشهم. وهو يضع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة، والصيادين الحرفيين وغيرهم من أصحاب المبادرات الريفية والعمال الريفيين في مركز الصدارة في برامجه، مع استهدافه بصورة مخصوصة لاحتياجات النساء والشعوب الأصلية، وبصورة متزايدة للشباب من بين هذه المجموعات. وبهذا التركيز على السكان الريفيين، يدرك الصندوق أن الفقر غالبا ما يرتبط بالافتقار إلى السلطة – اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا – ولذا فهو يدعم العمليات التي تمكّن السكان الريفيين الفقراء سواء فرادى أو مجتمعين، مما يشكل الآن العلامة الفارقة لنهج الصندوق. والأمر نفسه أيضا ينطبق على الشراكات التي يرسيها الصندوق مع منظماتهم – أي منظمات المزارعين والرعاة والشعوب الأصلية والمدخرين وما إلى ذلك – وتركيزه على مساعدتهم على تعزيز قدراتهم وتمثيلهم ومساءلتهم.

29- في السنوات الأخيرة، عرّف الصندوق دوره بوضوح متزايد: فهو يروج ويمول النهج الابتكارية والتكنولوجيات الرامية إلى الحد من الفقر الريفي على المستوى المحلي. ويتقدم الصندوق حاليا بخطوات أكبر لضمان توسيع نطاق الدروس المختلطة من هذه الابتكارات بهدف الوصول إلى أثر أكبر أينما كان ذلك ممكنا. وبما يتجاوز البرامج الأكبر، فإن توسيع النطاق يدعم أيضا إدخال التغييرات على السياسات الوطنية، ويحفز منظمات السكان الريفيين على العمل، ويوفر الحوافز لاستثمارات القطاع الخاص، ويخلق أثرا مستداما طويل الأمد من خلال ربط المنتجين على نطاق صغير بسلاسل القيم الشمولية. وينعكس هذا الوضوح في الغرض في إطار متين لقياس النتائج في الصندوق، الذي مكّن المنظمة من إثبات نتائج قوية وإيجابية لجهة فعاليتها الإنمائية والتشغيلية وأثرها الإنمائي. وأخيرا، فإن معرفته وحضوره الدائم في القطاع الريفي والزراعي، متضافرا مع قدرته على جلب الموارد لدعم السياسات والبرامج الوطنية – بدون فرض حلول مسبقة – يعني أن الصندوق يشكل شريكا موثوقا لحكومات العديد من الدول الأعضاء النامية. وفي حالات عديدة، يمكّن هذا الأمر الصندوق من أن يكون بمثابة بانٍ للجسور بين الحكومات والمجتمع الوطني والقطاع الخاص.

30- وفي حين يتمتع الصندوق بميزة نسبية ومطلقة، فإنه متجذر بصورة متينة في المجالات التي تغطيها مهمته للاستثمار في السكان الريفيين في المناطق النائية على الغالب. وهو يتمتع بخبرة ومعرفة متخصصتين، وبتركيز واضح ومعرف مما يرفد النهج التي تتبعها العديد من المنظمات الإنمائية الدولية والوكالات الثنائية الأخرى، وعلى وجه الخصوص المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، علاوة على المصارف الإنمائية الإقليمية التي تميل إلى التركيز أكثر على الدعم العام للبنى التحتية الريفية والخدمات الاجتماعية. في الوقت ذاته، يرسي الصندوق شراكات مع المنظمات الوطنية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، في مجالات الخبرات التكميلية، ومع الوكالتين الآخرتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما لتحديد الحلول الابتكارية وتوسيع نطاقها إلى المستوى الذي يمكن فيه للحكومات الوطنية أن تُبقي على البرامج على نطاق واسع. وبالتطلع قدما سيستمر الصندوق في التركيز على المجالات التي يعرفها والتي بنى فيها سمعة طيبة، في الوقت الذي سيعمل فيه على إرساء شراكات مع الآخرين للتطرق للتحديات الإنمائية التي تتجاوز مجال اختصاصه أو لاستقطاب الخبرة والمعرفة التي يمتلكها للوصول إلى أثر إنمائي أكبر. والمنظمة على وعي كامل بخطر تجاوز مهمتها، وهذا ما ستعمل على تجنبه عن طريق العمل بصورة انتقائية، فقط في المجالات المواضيعية المرتبطة بولايته وهي المجالات المحددة بوضوح في إطاره الاستراتيجي الذي سيعتمد في عام 2015 (الفقرة 33).

رابعا– الكفاءة والفعالية التشغيليتان

ألف - الأولويات في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق

31- **أولويات التجديد العاشر لموارد الصندوق.** لم يتم الاتفاق بعد على الغايات والأهداف والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2015. وما أن يتم الاتفاق عليها حتى توفر إطارا شاملا لعمل الصندوق، تماما كما كان الحال عليه بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية في الفترة حتى عام 2015؛ وستتوجه عمليات الصندوق نحو تعظيم مساهمة المنظمة في تحقيق خطة التنمية لما بعد عام 2015. وتستجيب رؤية

الصندوق الاستراتيجية[1] للتحول الريفي المستدام والشمولي لهذا الإطار الناشئ، مع بنائه على موقع المنظمة الاستراتيجي في البنية الإنمائية الدولية، واستغلاله للميزة النسبية التي اكتسبها، والسياق المتغير لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والاقتراح الذي تقدم به الصندوق لإيجاد إطار سياساتي للتحول الريفي كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام 2015.

32- سيمكن الهدف الإنمائي لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 80 مليون ريفي من التخلص من قبضة الفقر. وبهدف تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للصندوق، وعلى وجه الخصوص لتحقيق هذا الهدف، تم تحديد جملة من الأولويات التشغيلية لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. وتستند هذه الأولويات إلى برنامج عمل لفترة التجديد العاشر تم إعداده وعرضه على هيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد في دورتها الثانية، والقضايا التي أثارها أعضاء الهيئة خلال مناقشات التجديد العاشر للموارد. وترد هذه الأولويات أدناه وهي تنعكس في مصفوفة الالتزامات (الملحق الأول). وأما نقطة انطلاقها فهي محورية **الابتكار والتعلم وتوسيع النطاق** في جميع عمليات الصندوق. وهي تتضمن ثلاثة مواضيع شاملة ذات أهمية بالنسبة لمعظم أو جميع البرامج والمشروعات القطرية، وتعتبر حاسمة لتعزيز النواتج الإنمائية والأثر الإنمائي، وهي: **التأقلم مع تغير المناخ، وتحسين الأثر التغذوي، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.** وسوف يتم التركيز على هذه المواضيع خلال فترة التجديد العاشر للموارد وتعميمها في برنامج عمل الصندوق لدعم جدول أعمال توسيع النطاق. كذلك تتضمن هذه الأولويات التشغيلية أيضا أربع مجموعات من القضايا وهي – **الشراكات بين المنتجين من القطاع العام والخاص، الانخراط السياساتي على المستوى القطري، الانخراط السياساتي على المستوى العالمي، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي** – حيث تم تطوير النهج بالفعل مما سيتم تعزيزه في فترة التجديد العاشر. وأخيرا سوف يطور الصندوق، وبصورة متزايدة، **نهجا متمايزة من أجل البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تعاني أوضاعاً هشة وفيما بين هذه البلدان.**

33- خلال عام 2015، ستتم صياغة الأولويات المتفق عليها لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق في إطار استراتيجي تشغيلي للصندوق. وستمثل هذه الوثيقة، وهي خامس إطار استراتيجي للصندوق، أهداف الصندوق وغاياته الشاملة والمجالات المواضيعية لتركيزه من عام 2016 وعلى المدى المتوسط، وستتناول مسائل الانتقائية المواضيعية والقطرية من أجل تعزيز الفعالية والكفاءة والأثر. إضافة إلى ذلك، ستقوم بصياغة مبادئ الانخراط التي ستوجه العمليات التي يدعمها الصندوق وتحدد كيفية قيام الصندوق بإيصال النتائج على خلفية هذا الإطار. وستشكل هذه الوثيقة المرجعية الأولية لجميع الموظفين والخبراء الاستشاريين في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سيبدأ مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2015 في إجراء تقييم على مستوى المؤسسة يتناول فيه نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وهو النظام الذي يخصص الصندوق من خلاله موارده المالية لدعم الأولويات المحددة في الإطار الاستراتيجي . وقد يرغب المجلس التنفيذي، مع مراعاة الدروس المستفادة من هذا التقييم، في تحديد سبل تحسين نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وسوف تدعم إدارة الصندوق المجلس، على النحو المطلوب، من أجل تيسير هذه العملية.

[1] رؤية استراتيجية للصندوق للفترة 2016– 2025: تمكين التحول الريفي المستدام والشامل (IFAD10/2/R.2).

34- **الابتكار والتعلم وتوسيع النطاق.** بموجب التجديد العاشر لموارد الصندوق، سيطرأ تركيز صريح على الابتكار والتعلم من هذا الابتكار، وعلى توسيع النطاق لأغراض إحداث أثر مستدام موسع. وستغدو هذه العملية مبرر وجود عمليات الصندوق، مع السعي لتنفيذها بصورة شاملة. ولن ينظر إلى مشروعات الصندوق كنهاية بحد ذاتها، وإنما كوسيلة لتحقيق نهاية أعظم – وهي إدخال تغييرات منتظمة لاستئصال الفقر الريفي؛ وبموجب التجديد العاشر للموارد، ستتم هيكلة هذه المشروعات لضمان استمرارية أعمال الابتكار والتعلم وتوسيع النطاق بصورة فعالة. وستصمم المشروعات لتمكين الحكومات من اقتناص خبرة الصندوق في تصميم ودعم الجهود الوطنية لاستئصال الفقر الريفي في كل أنحاء العالم النامي. وستتم هيكلة هذه المشروعات لتوفر الفرص للابتكار في جملة من السبل التي تستجيب للتحديات المخصوصة التي تواجهها أنماط مختلفة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وسيتم استخدام التكنولوجيات والنهج الجديدة التي تستجيب للاحتياجات المتنوعة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وإرساء صيغ جديدة من الشراكات مع المجتمعات المحلية، ومنظمات السكان الريفيين، والقطاع الخاص، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين، لا سيما المؤسسات المالية الدولية الأخرى لجلب موارد مالية كبيرة، ومنظمة الأغذية والزراعة للاستفادة من خبرتها التقنية القوية. وسوف تتجه أيضاً إلى مصادر جديدة للاستثمار من موفري الخدمات المالية والقطاع الخاص والسكان الريفيين أنفسهم – بما في ذلك من خلال تحويلات العاملين في الخارج. وبتركيز كبير على نظم فعالة للرصد والتقييم وإدارة المعرفة لتحليل محركات النجاح ودوائر التغيير، ستعمل البرامج والمشروعات لتمكين الحكومات والصندوق نفسه من استقاء الدروس المستفادة من خبرة التنفيذ، واستخدام البراهين والدلائل لإعادة صياغة السياسات والمؤسسات والممارسات بغية تحقيق أثر موسع لجهة الحد من الفقر الريفي.

35- وبهدف إيجاد نظام منتظم لتوسيع نطاق النتائج، سوف يطور الصندوق جملة من الأدوات والمذكرات التوجيهية، وأحداث التدريب. كما أنه سيطور إطارا تشغيليا لتحديد عمليات الأعمال والأدوات المالية والحوافز والإجراءات التي لا بد من إيجادها للمضي بجدول أعمال توسيع نطاق النتائج قدما مع ضمان، في الوقت نفسه، امتلاكه للقدرة والموارد على القيام بذلك. وسيولي الصندوق اهتماما خاصا لتوسيع نطاق المواضيع الشاملة التي ستعمم في عمليات الصندوق كما هو محدد أدناه. وسيجري معظم هذا الجهد التحضيري خلال عام 2015 بحيث يتم تنفيذ عملية توسيع النطاق خلال فترة التجديد العاشر للموارد، وستكفل العملية أن تنطوي جميع وثائق تصميمات المشروعات في فترة التجديد العاشر للموارد على استراتيجيات للابتكار وإدارة المعرفة وتوسيع النطاق.

باء– تعميم الموضوعات الشاملة

36- **التأقلم مع تغير المناخ.** يحول تغير المناخ السياق الذي يعمل فيه الصندوق. فهو يضيف إلى التكلفة الإجمالية لتخليص السكان الريفيين من قبضة الفقر بصورة مستدامة، فإدارة الكوارث المرتبطة بالمناخ وبناء القدرة على الصمود يزيد من تكاليف الاستثمار بنسبة تتراوح بين 10 و20 في المائة؛ كما أنه يحفز على برنامج مطرد لتعميم قضايا المناخ بحيث يتم تقليل أثر تغير المناخ على حافظة الصندوق إلى الحد الأقصى. وقد صمم برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، الذي بوشر به عام 2012، للبناء على التاريخ الطويل لعمل الصندوق على إدارة الموارد الطبيعية من خلال توفير الحوافز

لإدراج عوامل المخاطرة ذات الصلة بتغير المناخ بصورة أكثر وضوحا في تصميم وتنفيذ المشروعات التي يدعمها الصندوق. وقد أدى إدراج مخاطر تغير المناخ حتى تاريخه إلى تغير وتطور المشروعات بثلاث طرق رئيسية وهي: *تحليل أفضل من* خلال إعداد واستخدام تحليلات الهشاشة التي تأخذ بعين الاعتبار التهديدات ذات الصلة بتغير المناخ وغيرها من التهديدات؛ *وابتكار أكبر* من خلال إضافة المزيد من الأنشطة ذات الصلة بمخاطر تغير المناخ إلى المشروعات، *وتوسيع نطاق* التقنيات الزراعية المستدامة. وقد أدى هذا النهج إلى تحسينات قابلة للقياس في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميمات المشروعات ذات الصلة بتغير المناخ. وبالرغم من ذلك تشير البيانات إلى أن حوالي ثلث مشروعات الصندوق الجديدة ما زالت لا تقوم بصورة كافية بتقدير مخاطر تغير المناخ وحماية نفسها منها، وبالتالي يتمثل الهدف في تحقيق نسبة 100 بالمائة من التعميم، بحيث يشكل تغير المناخ عاملا صريحا في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتقارير تصميم المشروعات. وبذلك، فإن استخدام المنح والقروض المخصصة للتكيف مع تغير المناخ ستظل تشكل أداة هامة طيلة فترة التجديد العاشر من أجل التشجيع على دمج قضايا تغير المناخ والتكيف معه في حافظة استثمارات الصندوق.

37- ولتحقيق ذلك، سينفذ الصندوق خطة من 10 نقاط لكفالة تعميم تغيير المناخ بنسبة 100 بالمائة بحلول عام 2018، وهي تتضمن: (1) المزيد من التمحيص في مخاطر تغير المناخ في عملية الاستعراضات التي تجرى لجميع المشروعات وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق؛ (2) إطلاق المرحلة الثانية من التدريب الداخلي في الصندوق على إدراج مخاطر تغير المناخ؛ (3) تسمية أحد أعضاء الإدارة العليا في الصندوق "كقائد لقضايا تغير المناخ" للمساعدة على توجيه جدول أعمال التعميم والترويج له؛ (4) زيادة الدعم التقني لتعميم قضايا تغير المناخ؛ (5) الاستخدام الموسع لمرفق البيئة العالمية وغيره من مصادر التمويل المشترك الأخرى؛ (6) استخدام منح الصندوق[2] كأداة لتعميم تغير المناخ على المستوى القطري؛ (7) وبالشراكة مع الوكالتين الأخرتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، تنفيذ برنامج موسع النطاق عن استخدام أدوات نظم المعلومات العالمية/الأقمار الصناعية؛ (8) تحري نطاق مؤشر التعرض لمخاطر المناخ لإدراجه المحتمل في صيغة نظام الموارد على أساس الأداء؛ (9) توسيع الاتصالات وتقاسم المعرفة حول الدروس المستفادة والنتائج المستخلصة من عمل الصندوق ذي الصلة بتغير المناخ؛ (10) توسيع دور الصندوق في إدارة التمويل الخاص بتغير المناخ.

38- وسوف يوسع الصندوق من خلال التجديد العاشر التزامه بأن يكون التمويل الخاص بالمناخ لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء وبأن ينوع الأدوات المالية الموجهة إلى تحقيق تنمية تخدم مصالح الفقراء، وتساهم في تخفيض انبعاثات الكربون وتبني القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويشمل ذلك توسيع القاعدة المالية لتعميم المناخ من خلال مساهمات تكميلية من الدول الأعضاء غير مقيدة في استعمال الصندوق لها كقروض أو منح أو في توزيعها الجغرافي. وبالتوازي مع ذلك، سيكون الصندوق جاهزاً لتلقي مساهمات أخرى في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وسيسعى للوصول إلى مصادر التمويل متعددة الأطراف مثل مرفق البيئة العالمية، وربما صندوق المناخ الأخضر بهدف توسيع دوره في إدارة التمويل الخاص بالمناخ. وفي عام 2015، سيجري الصندوق استعراضا لعمله بشأن تغير المناخ بما في

[2] شريطة الامتثال لأحكام سياسة المنح الجديدة (الفقرة 65).

ذلك برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وستوفر هذه العملية للصندوق فرصا لتحديث المساهمين الحاليين والمتوقعين في عمل الصندوق على تغير المناخ والدول الأعضاء المهتمة بشأن الخطط والتقدم المحرز لتوسيع دور الصندوق في تمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من التأقلم مع تغير المناخ وإدارة التمويل الخاص بالمناخ. وسيولى اعتبار خاص للمسارات والعمليات المؤسسية الملموسة التي حفز من خلالها برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الزراعة الذكية مناخيا باستخدام التمويل المخصص للمناخ.

39- **تحسين الآثار التغذوية.** على الرغم من أن تحسين الوضع التغذوي لأشد السكان الريفيين فقرا يمثل هدفا أساسيا من أهداف الصندوق، إلا أن تركيز الصندوق الأساسي في الاستثمارات السابقة كان ينصب على زيادة الإنتاج الزراعي والدخل المتأتي من الزراعة. ولكن ومن المعترف به الآن أن هذه النتائج وحدها لا تخلّف إلا أثرا محدودا على تحسين التغذية. وبالتالي يستند نهج الصندوق الناشئ، على فهم كيف يمكن للزراعة أن تساعد على صياغة النظام الغذائي ككل بطرق تحسّن من جودة التغذية والحميات الغذائية، وبخاصة بالنسبة للنساء والأطفال صغار السن. وهو يسعى إلى تعميم التغذية في أنشطة التنمية الزراعية والريفية من خلال، من بين جملة أمور أخرى، العمل على زيادة القيمة التغذوية للأغذية، وربط الإنتاج بالاستهلاك عبر التثقيف، وإرساء الشراكات مع قطاعات أخرى لتعظيم الأثر على التغذية. وعلى سبيل المثال، يمكن للاستثمارات أن توجّه سلاسل العرض نحو تحسين التغذية من خلال الترويج لاستخدام محاصيل غنية بالمغذيات الدقيقة، وزيادة الطلب والعرض من الأغذية الأكثر تنوعا. ومن الإجراءات الأخرى المحتملة دعم الإنتاج المنزلي والمعرفة التغذوية على مستوى المزرعة حول جودة الأغذية وتخزينها وحفظها وإعدادها.

40- ولاستقطاب مساهمة الزراعة في تحسين التغذية خلال فترة التجديد العاشر للموارد، سيتم استخدام عدسة التغذية في كل مرحلة من مراحل دورة المشروعات، من التصميم إلى التنفيذ. وسوف تزيد المشروعات من دعمها للاستراتيجيات القطرية الحساسة للتغذية – وتصاميم المشروعات الحساسة للتغذية ولحوار السياسات على المستوى القطري حول التحسينات المحتملة على التغذية التي يمكن تحقيقها من خلال الممارسات والنهج الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. وبموجب التجديد العاشر للموارد ستقدر جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة الوضع التغذوي، وتوضح كيف يتوقع للبرنامج القطري أن يسهم في تحسين التغذية. وسيتسم ثلث جميع المشروعات على الأقل بكونه حساسا للتغذية، مما يعني أنه يتوجب على هذه البرامج تحديد أهداف وإجراءات صريحة خاصة بالتغذية ومؤشرات للأداء. ومن شأن خطة العمل المعنية بالتغذية التي سيتم إعدادها بحلول منتصف عام 2015 أن توفر خارطة طريق مع أهداف وإطارات زمنية محددة عن كيفية عمل الصندوق لتعميم قضايا التغذية، بما في ذلك تجريب مؤشر للتنوع الغذائي كجزء من نظام إدارة النتائج والأثر واستخدام استعراضات منتصف المدة. وستشكل الشراكات المؤسسية واستقطاب التأييد عاملين هامين على وجه الخصوص في الترويج لجدول أعمال متعدد القطاعات أولا وقبل كل شيء مع الدول الأعضاء، ولكن أيضا مع الوكالات والشراكات ذات الصلة مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الاغذية العالمي، وأعضاء الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وحركة توسيع نطاق التغذية والجهود المتجددة لمحاربة الفقر وسوء التغذية بين الأطفال. ويرد وصف لجدول أعمال الصندوق بشأن تحسين التغذية بتفصيل أكبر في الملحق الخامس. وسيسعى

الصندوق للحصول على مساهمات تكميلية غير مقيدة من دوله الأعضاء بهدف تنفيذ جدول عمله الخاص بالزراعة الحساسة للتغذية.

41- **المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.** تحقق تقدم كبير في تنفيذ سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي أعدت عام 2012. واستمر تمثيل النساء بين الأشخاص الذين يتلقون الخدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق بالارتفاع (49 مليونا عام 2013) وغدت النساء الآن يشكلن حوالي نصف جميع المستفيدين. وتهيمن النساء على التدريب على الأعمال والمبادرات الفردية (76 بالمائة) والخدمات المالية الريفية (أكثر من 70 بالمائة من الموفرين وحوالي 60 بالمائة من المقترضين). وتشير الدلائل إلى أن 90 بالمائة من المشروعات كانت مرضية إلى حد ما أو أفضل فيما يتعلق بأثرها على التمايز بين الجنسين. إلا أنه ما زال هنالك المزيد مما يمكن للصندوق أن يفعله. فما زالت النساء يحظين بوصول أقل من الرجال إلى الأصول مثل الأراضي والمياه والتكنولوجيات والعمالة والتعليم مما يقلص من إنتاجيتهن ودخولهن.

42- وبموجب التجديد العاشر لموارد الصندوق، سوف تعزز المنظمة من موقعها كوكالة رائدة لإجراءات ابتكارية للترويج لتمكين النساء الريفيات. وسوف تستعرض تنفيذ سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وستلتزم بتلبية أو تجاوز جميع المؤشرات الخمسة عشر لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحلول عام 2017. وأما الزخم الاستراتيجي الأساسي للمشروعات التي يدعمها الصندوق فيتمثل في الترويج للتمكين الاقتصادي الذي يمكّن الريفيين، نساء ورجالا، من الحصول على فرص متساوية للمشاركة والاستفادة من الأنشطة الاقتصادية المربحة. ومن شأن ذلك أن يعزز الجهود الرامية إلى تقليص عبء العمل على النساء الريفيات وزيادة إسماع صوتهن في عمليات صنع القرار على جميع المستويات. ويستخدم الصندوق بالفعل نظاما للعلامات يعكس نضج المشروعات في مرحلة التصميم والتنفيذ والإنجاز من منظور التمايز بين الجنسين. وسوف يعمل في فترة التجديد العاشر على ضمان تحقيق تحول جنساني في نسبة لا تقل عن 15 في المائة من تصاميم المشروعات وتحقيق التعميم الكامل للمنظور الجنساني في نسبة لا تقل عن 50 في المائة، وسينشئ نهجا أكثر انتظاما لتتبع أداء المشروعات وكذلك تعزيز منظور التمايز بين الجنسين في نظام قياس النتائج والأثر من خلال الاستقاء من العناصر الرئيسية في مؤشر تمكين النساء في الزراعة. وسوف يعمم المنظور الجنساني في التدريب على إدارة دورة المشروعات، وسيدرج الدروس المستقاة عن التمايز بين الجنسين في أنشطة تقاسم المعرفة وبناء القدرات. وستبني المنظمة أيضا على الأنشطة التي بادرت بها خلال فترة التجديد التاسع للموارد لإجراء تحليل مسبق لحافظة الصندوق بالنسبة لحساسيتها تجاه قضايا التمايز بين الجنسين في حافظة قروض الصندوق وميزانيته الإدارية.

جيم- تعزيز النهج الاستراتيجية

43- **الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص.** تشير الدلائل إلى أن النمو الذي تقوده الزراعة يوفر أداة قوية للحد من الفقر على أساس واسع. إلا أن الحوافز التجارية البحتة التي تحفز على الاستثمارات في الأعمال التجارية الكبيرة تولد هياكل لسلاسل القيمة وتوزيع للمخرجات، كما قد لا يكون من حيث المبدأ مناصرا للفقراء. ويمكن لتدخل القطاع العام المستجيب أن يدعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في

سلاسل القيم الزراعية؛ أن يجعل من هذه السلاسل أكثر شمولية، وفي الوقت نفسه، أن يوفر نهجا ذا مغزى للحد من الفقر وحراسة البيئة وكفالة كفاءة الإنتاج الأولي. ولهذا السبب وفي السنوات الأخيرة، دأب الصندوق على توسيع التركيز الذي تقوده الحكومات على مشروعاتها واستراتيجيتها الوطنية بغرض الترويج لمزيد من انخراط القطاع الخاص مع إيلاء اهتمام أكبر لتنمية سلاسل القيمة وإضفاء الطابع التجاري عليها والوصول إلى الأسواق.

44- وبإشراك القطاع الخاص الوطني والعالمي، والمساعدة على الحد من المخاطر ومن تكاليف المعاملات التي تواجهها المشروعات في التعامل مع المنتجين من القطاع الخاص، يمكن للمشروعات التي يدعمها الصندوق أن تستقطب استثمارات متممة من القطاع الخاص لخلق أسواق جديدة لهؤلاء المنتجين. وبالتالي، تبني استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص في إرساء الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وصغار المنتجين الريفيين– الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنتجين تعود بالفائدة على الجميع، ودعم تنمية سلاسل قيم زراعية شمولية تمكن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من البيع في أسواق أكبر أو أعلى قيمة وأكثر استقراراً. وقد بدأ الصندوق بالفعل باكتساب خبرة تشغيلية في الترويج لهذه الشراكات، وبدأ بالحصول على نتائج واعدة من حالات ملموسة. إلا أن تعميم هذه الشراكات في مشروعات الصندوق يشكل في بعض الأحيان تحديات بسبب تردد الحكومات أو الافتقار إلى الوصول إلى الخدمات والخبرة للسعي إلى إرساء هذه الشراكات بصورة ناجحة. وللتطرق لهذه التحديات وللبناء بصورة أكبر على خبرته في التوصل إلى شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص، يعمل الصندوق حاليا على تطوير مبادرة من شأنها أن تحدد وتتوسط لهذه الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وصغار المنتجين الريفيين في بعض المشروعات المختارة التي يدعمها الصندوق، في الوقت الذي يعظّم فيه من عملية التعلم.

45- بموجب التجديد العاشر لموارد الصندوق، سوف يوسع الصندوق من مشاركة القطاع الخاص في المشروعات التي يدعمها من خلال تمويل سلاسل القيمة وآلية الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وصغار المنتجين الريفيين، وتقدير جدوى وفعالية هذا النهج لتحقيق زيادة مستدامة في استثمارات القطاع الخاص في القطاع الزراعي لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، مع زيادة وصول صغار المزارعين إلى الأسواق وتحسين سبل عيشهم في الوقت ذاته. وسيسعى الصندوق أيضا للحصول على مساهمات تكميلية غير مقيدة من الدول الأعضاء فيه بهدف تمكينه من توسيع نطاق جدول أعماله للشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص. علاوة على ذلك، فقد أبرم الصندوق مؤخرا اتفاقيات شراكة مع Unilever وIntel. وفي فترة التجديد العاشر للموارد، سيتم السعي لإبرام اتفاقيات أخرى من هذا القبيل مع الشركات التي يمكن أن تساهم في تحقيق مهمة الصندوق ولا تكبد المنظمة أي مخاطر تتعلق بسمعتها.

46- **الانخراط السياساتي على المستوى القطري.** يعتبر الانخراط السياساتي على المستوى القطري أداة هامة لتوسيع النطاق واستقطاب تغيير منتظم في الظروف التي تواجه السكان الريفيين الفقراء. وبموجب التجديد التاسع لموارد الصندوق، أحرزت المنظمة تقدما كبيرا في إعداد جدول أعمال الانخراط السياساتي على المستوى القطري. إذ أنها عززت من قدراتها الداخلية؛ وأوضحت فهمها لكيفية مساهمة الصندوق والمشروعات التي يدعمها الصندوق على أفضل وجه في العمليات السياساتية الوطنية؛ وأدخلت تركيزا مستمرا على الانخراط السياساتي على المستوى القطري في عملية تعزيز الجودة الخاصة بالبرامج

والمشروعات؛ وأجرت عملية الاستفادة من الأنشطة السياساتية على المستوى القطري في الشعب الإقليمية؛ وعززت من إطار الإبلاغ عن الانخراط السياساتي على المستوى القطري؛ واستخدمت مصادر حسابات الأمانة التكميلية لإيجاد نافذة تمويلية مكرسة لدعم الأنشطة السياساتية خارج إطار تمويل المشروعات.

47- أما بموجب التجديد العاشر للموارد فسيكون للانخراط السياساتي على المستوى القطري أربعة أهداف عريضة، وهي: (أ) إيجاد البيئة السياساتية التمكينية لتنفيذ المشروعات التي يدعمها الصندوق وتحقيق الأثر الإنمائي؛ (ب) استقاء الدروس المستفادة من نجاحات المشروعات وتوسيع نطاقها من خلال إدراجها في السياسات والمؤسسات والاستراتيجيات الوطنية؛ (ج) تعزيز وتقوية التركيز المناصر للفقراء في السياسات العامة لأغراض التنمية الريفية وتنفيذها، وكذلك في المؤسسات المسؤولة؛ (د) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة المحليين على المشاركة بصورة فعالة في العمليات السياساتية وصياغة السياسات الوطنية. وستتضمن الأنشطة المحددة تحليلا سياساتيا، ودعما للمؤسسات المحلية – سواء الحكومية منها أو التابعة للمجتمع المحلي الريفي؛ وإيجاد الفضاء السياساتي ودعم العمليات السياساتية والترويج للتعلم والتبادل الإقليمي وبين بلدان الجنوب. وسيشكل إرساء الشراكات – سواء مع الحكومات أو منظمات السكان الريفيين أوالقطاع الخاص وغيره من الشركاء الإنمائيين أمرا حاسما لجدول الأعمال هذا. وبموجب التجديد العاشر للموارد، سوف تحدد جميع وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، وتقارير تصميم المشروعات نهجا مخصوصا للانخراط السياساتي على المستوى القطري.

48- **الانخراط السياساتي العالمي.** يتشكل السياق السياساتي للتنمية الزراعية واستئصال الفقر الريفي على المستوى الوطني إلى حد ما من خلال السياق السياساتي العالمي. ولهذا السبب، فقد غدا الصندوق، وبشكل متزايد، لاعبا نشطا في المناقشات السياساتية العالمية بهدف التأثير على جدول الأعمال لدعم مصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والريفيين من النساء والرجال بصورة أوسع. وهو يأتي إلى هذا الحوار بخبرته وفهمه اللذين استقاهما من خبرته التشغيلية، التي ستتعزز بموجب التجديد العاشر لموارد الصندوق من خلال تنفيذ استراتيجية للمطبوعات تهدف إلى استخلاص معرفة الصندوق الدفينة بأسلوب أكثر منهجية. وخلال التجديد التاسع للموارد، بدأت المنظمة بتعزيز تركيزها الاستراتيجي وتنسيقها لانخراطها في العمليات السياساتية على المستوى الدولي. وحدد الصندوق نهجا لتنسيق أفضل لانخراطه هذا، إذ أعد خطة مؤسسية للعمل في هذا المجال، وأوجد مجتمعا للممارسين لتعزيز الاتصالات والفعالية في المنظمة بأسرها، ويشارك الصندوق بصورة نشطة في عمل مجموعة العشرين في مجالات التنمية الريفية والأمن الغذائي. وقد انخرط بصورة معمقة في عملية تعزيز لجنة الأمن الغذائي العالمي وفي الإعداد لبعض مخرجاتها الرئيسية، كما شارك في الحوار الجاري بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015، واستمر في الانخراط في الجدل السياساتي الدائر حول الفعالية الإنمائية والاستثمارات الزراعية المسؤولة، وفي استقطاب التأييد للاعتراف بدور أكبر للزراعة في التطرق لقضايا تغير المناخ.

49- ويجلب الصندوق منظورا محددا للجدل العالمي الخاص بالزراعة والأمن الغذائي، كما يفعل بالنسبة للجدل الدائر حول الفقر الريفي، والنمو الشمولي، وحالات انعدام المساواة. وبصورة متزايدة يتم السعي للحصول على مشورة الصندوق في هذه القضايا، علاوة على قضايا تغير المناخ والأراضي والشمول المالي وتحويلات المغتربين والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأما الأولويات الحالية للحوار السياساتي الدولي فتتمثل في تعريف جدول أعمال عالمي جديد لقضايا التنمية، وتطوير طرائق وأطر جديدة لتمويل

التنمية، واستمرار الدعم لتعزيز لجنة الأمن الغذائي العالمي وتنفيذ نواتجها، والترويج لظروف سياساتية أكثر تمكينا لصالح النساء الريفيات. وبموجب التجديد العاشر للموارد، سوف يستمر الصندوق في تحديد أولوياته على المستوى المؤسسي للانخراط السياساتي الدولي، مع التركيز على المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية مخصوصة متجذرة في عمليات الصندوق والتي تعتبر حاسمة لتعزيز ودعم رؤيته للتحول الريفي. وسيقوم بإعداد استراتيجيات لكل حالة من حالات الانخراط المحددة.

50- **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** في سياق العالم الجديد متعدد الأقطاب، تستأثر بلدان الجنوب بحصة كبيرة – ومتزايدة – من الاقتصاد العالمي. ويعد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي انعكاسا للاهتمام المتنامي ببلدان نصف الكرة الجنوبي لتعزيز علاقتها بعضها البعض من خلال تقاسم معرفتها وتكنولوجيتها وخبرتها، وتعلمها من خبرات ببعضها البعض. ويتمثل دور الصندوق الذي يلعبه بصورة حصرية في مجالات زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والحد من الفقر الريفي في تحديد المعرفة والخبرات والممارسات الجيدة في بلد ما والتي قد يكون لها قيمة لأصحاب المصلحة في بلدان أخرى، والعمل كوسيط في العلاقات المستندة إلى المعرفة بين هذه الدول. وهو دور يلعبه الصندوق في مشروعاته وبرامجه القطرية، علاوة على أدائه لهذا الدور على الساحة السياساتية الإقليمية/العالمية؛ ويتم تيسير هذا الدور من خلال استخدام المنح الإقليمية في الصندوق. وبموجب التجديد التاسع لموارد الصندوق، نهض الصندوق بدعمه للتعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب. وهنالك الآن عملية جارية للاستفادة من نهج الصندوق المتطور وأدائه حتى تاريخه في أكثر من 40 بلدا، خرجت بنتيجة مفادها أن الأنشطة الأساسية للترويج للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هي زيارات التبادل، والجولات الدراسية لموظفي المشروعات، والتلاقح في البرمجة القطرية، وتدريب موظفي المشروعات، وتنمية قدرات منظمات المزارعين وإرساء الشراكات مع القطاع الخاص. وقد بدأ الصندوق أيضا بتحديد العناصر الرئيسية للنجاح في جملة من البيئات. وهي تتضمن على سبيل المثال: مصداقية الخبرة الإنمائية للبلد المتعاون، وانخراط المؤسسات الملتزمة والقادرة، واستخدام جملة من الأدوات والأنشطة، والدعم المالي الملائم.

51- بموجب التجديد العاشر للموارد، يخطط الصندوق لتعزيز ميزته النسبية وتوسيع عمله في هذا المجال لجهة كل من التعاون المستند إلى المعرفة والترويج للاستثمارات، باعتباره جزءا لا يتجزأ من نموذج عمله. وسوف يرصد الصندوق أداءه وسيقوم بالإبلاغ عنه في تقريره عن فعاليته الإنمائية، ويتوقع أن يتضمن ما لا يقل عن 50 بالمائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة نهجا للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كجزء من البرنامج القطري. وسوف يعزز الصندوق استخدام موارده الخاصة لدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما سيسعى للحصول على مساهمات تكميلية غير مقيدة وموارد أخرى بهدف توسيع انخراطه في هذا المضمار بصورة كبيرة.

دال- النهج المتمايزة للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة والبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل

52- إدراكا منها للتفاوت الكبير في التحديات والفرص في البدان متوسطة الدخل، وأن هذه التحديات والفرص تختلف بصورة كبيرة عن تلك الموجودة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان التي تعاني من أوضاع هشة، دعت الدول الأعضاء في الصندوق إلى تعريف متمايز أوضح في نهج الصندوق للانخراط في هذه

السياقات المختلفة. وفي حقيقة الأمر فإن تبني الصندوق المبكر والمتسق لنموذج مستهدف تقوده البلدان مفصل لملائمة احتياجاتها يتكيف تماما مع مثل هذه الاختلافات. ومن حيث المبدأ، يتمثل نهج الصندوق في صياغة برامجه ومشروعاته في مواءمة تدخلاته مع سياساته من جهة، ومن جهة أخرى مع الاحتياجات والاستراتيجيات المعبر عنها للبلدان الشريكة له عوضا عن استخدام صيغة تستند إلى الفئات القطرية – وهي نقطة اعترف بها التقرير المؤسسي للصندوق لعام 2013 الذي أصدرته شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف[3]. ومع ذلك، فقد تعلم الصندوق دروسا هامة من عملياته في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة وفي البلدان متوسطة الدخل؛ وأما التوجه العريض للعمليات المستقبلية في هذه الفئات من البلدان فيرد أدناه.

53- **البلدان التي تعاني من أوضاع هشة،** وهي توجد في فئات متعددة: إذ يمكن أن توجد هذه الأوضاع الهشة في البلدان متوسطة الدخل علاوة على البلدان منخفضة الدخل. ويمكن لهذه البلدان أن تعاني من هشاشة على المستوى القطري أو في مناطق محدودة. وقد تكون هذه البلدان هشة في بعض المظاهر وغير هشة في مظاهر أخرى، كذلك فقد تدخل في أيضا من أوضاع الهشاشة وتخرج منها. وبعض البلدان التي تعاني من أوضاع هشة هي بلدان خرجت مؤخرا من النزاعات. ويعيش نحو 40 بالمائة من أولئك الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم (500 مليون نسمة) فيما اصطلحت منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي على تعريفه بالدول الهشة. وتشكل الدول الهشة 40 بالمائة من البلدان التي يمتلك الصندوق عمليات فيها. وأشار تقدير أجري عام 2013 لأداء الصندوق في الدول الهشة إلى الصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروعات في هذه البلدان: إذ وجد هذا أن التقرير جودة إدارة المشروعات في هذه البلدان أقل احتمالا أما استدامتها فهي أقل احتمالا بكثير بعد نفاذ التمويل الخارجي. وأشار هذا التقرير إلى الحاجة إلى تصميمات للمشروعات تكون بسيطة، وتركز على مساعدة الريفيين وخاصة النساء، وعلى منظماتهم المجتمعية لبناء الصمود والقدرات على التأقلم مع الهزات. ويمكن لإرساء الشراكات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أن تكون مفيدة على وجه الخصوص في هذا الصدد. وعلى ضوء هذا يشحذ الصندوق من تركيزه على بناء القدرات وتعزيز المؤسسات لتوفير دعم أفضل للبلدان في أوضاع هشة لإيصال النتائج الإنمائية. وسيستمر على هذا النحو خلال فترة التجديد العاشر للموارد.

54- وبصورة عامة، تتطلب البلدان في الأوضاع الهشة انخراطا أكبر للصندوق في الإشراف ودعم التنفيذ. وقد أدرج الصندوق هشاشة بلد ما كواحد من المعايير في إيلاء الأولوية لتحديد مقرات مكاتبه القطرية الجديدة (في نهاية التجديد العاشر لموارد الصندوق، سيوجد حوالي نصف المكاتب القطرية الخمسين المتوقع إنشاؤها في دول هشة). وتم إرساء شراكة في فترة التجديد التاسع للموارد مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتوفير مساعدات تقنية مباشرة للمشروعات التي تعاني من المشاكل في عشرة بلدان تعاني من أوضاع هشة. وإضافة إلى ذلك فإن مكتب التقييم المستقل في الصندوق حاليا بصدد إجراء تقييم عن عمل الصندوق في الدول الهشة يتوقع استكماله عام 2015. وبموجب التجديد العاشر للموارد، سيعد الصندوق استراتيجية للعمل

[3] يرد في تقرير الشبكة ما يلي: "يعتبر أصحاب المصلحة في البلدان التي يعمل فيها الصندوق أن المنظمة قوية بالإجمال في الاستجابة للأولويات الرئيسية لشركائها الوطنيين. ويظهر الصندوق دعما قويا للخطط الوطنية وخطط الشركاء، ولتمويل المقترحات التي تصممها وتعدها الحكومات الوطنية أو غيرها من الشركاء المباشرين."

في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، علاوة على توصيات التقييم المذكور. كما أنها ستستقي أيضا من مبادئ الإعلان الجديد للانخراط في الدول الهشة. وسوف تعرض هذه الاستراتيجية على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2016.

55- **البلدان متوسطة الدخل.** البلدان متوسطة الدخل هي أيضا مجموعة متنوعة للغاية من البلدان. إذ يتراوح وسطي الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد فيها من ما يتجاوز بقليل 000 1 دولار أمريكي إلى حوالي 000 13 دولار أمريكي. ويسود الاعتراف بصورة متزايدة أن مستويات الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد لا تعكس على الدوام تنوع الظروف الاجتماعية والاقتصادية، كما هو مثبت في معدلات الفقر التي تتراوح بين أكثر من 60 بالمائة (مثل سوازيلند على سبيل المثال) إلى أقل من 5 بالمائة (مثل جمهورية فنزويلا البوليفارية وتركيا)، وقد يشكل سكانها الريفيون أقل من 10 بالمائة من إجمالي السكان (مثل أوروغواي) إلى أكثر من 70 بالمائة (مثل فييت نام). علاوة على ذلك فإن بعض البلدان متوسطة الدخل هي دول هشة أيضا. ويصل عدد أكبر من البلدان إلى مستويات الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد التي تعني وصولها إلى وضعية البلدان متوسطة الدخل. ونتيجة لذلك، تراجع تعداد البلدان منخفضة الدخل في الفترة بين 2000 و2010 من 63 بلدا إلى 35 بلدا، في حين ازداد عدد البلدان متوسطة الدخل من 92 بلدا إلى 109 بلدان.

56- أكدت توليفة تقييمية أجراها مكتب التقييم المستقل في الصندوق عام 2014 لانخراط الصندوق في البلدان متوسطة الدخل على قيمة دور الصندوق في هذه البلدان. وتقول هذه التوليفة أنه: "وبالنسبة للمستقبل المنظور، سيستمر الصندوق في لعب دور هام في دعم البلدان متوسطة الدخل للحد من الفقر الريفي نظرا لمهمته ولوجود عدد كبير من السكان الريفيين الفقراء وحالات انعدام المساواة في مثل هذه البلدان". وتشارك إدارة الصندوق مكتب التقييم المستقل في وجهة النظر هذه، إذ تضم بعض البلدان متوسطة الدخل في المقام الأول عددا كبيرا من فقراء الريف، بمن فيهم أصحاب الحيازات الصغيرة، أو جيوب عميقة من الفقر الريفي، وبخاصة في الأقاليم الهشة، حيث يستهدف الصندوق دعمه المالي. وفي المقام الثاني، فإن الصندوق يشكل مصدرا قيما للخبرة التقنية للبلدان متوسطة الدخل لأنه يساعد حكوماتها على التطرق لقضايا عدم التوازن في النمو الحضري/الريفي، وعمالة الشباب، والأمن الغذائي. وهو يقوم بذلك من خلال العمل مع الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين لإعداد واختبار النهج الابتكارية لأغراض الحد من الفقر الريفي وخلق فرص العمالة، ويستقي من ويحلل الخبرة المكتسبة من المشروعات التي يدعمها الصندوق؛ ويساعد الحكومات على تطوير سياساتها واستراتيجياتها ومؤسساتها الوطنية بالبناء على هذه الدروس المستفادة. ثالثا، الصندوق منظمة تستند إلى العضوية. ولكونه كذلك، يجوز لجميع الدول الأعضاء المهتمة فيه، بما في ذلك البلدان متوسطة الدخل، أن تستفيد من الخدمات التي يمكن أن يوفرها الصندوق لها. رابعا، يشكل سداد القروض وفوائدها من قبل البلدان متوسطة الدخل التي تقترض بشروط عادية أو مختلطة مكونا أساسيا في النموذج المالي للصندوق.

57- وفيما بين عامي 2004–2014 قدم الصندوق قروضا بشروط عادية ومتوسطة ومختلطة إلى 38 بلدا صنفها البنك الدولي على أنها من البلدان متوسطة الدخل. وتعتبر تعبئة التمويل المشترك للمشروعات – وبخاصة من المصادر المحلية – لمناظرة استثمارات الصندوق قضية هامة في البلدان المقترضة بشروط تيسيرية أقل. وعلى مدى الفترة 2004–2014، حقق الصندوق معدلا إجماليا من التمويل المشترك يعادل 1 إلى 1.4

(الصندوق إلى التمويل المشترك) في هذه البلدان وتحسن أداء التمويل المشترك بصورة كبيرة مع مرور الوقت ليزداد من 1 إلى 1 في فترة التجديد السابع ومن 1 إلى 2.1 حتى الآن في فترة التجديد التاسع. ونجم ذلك إلى حد كبير عن زيادة مستويات التمويل المشترك المحلي حيث ارتفعت هذه النسبة من 1:0.8 لتصل إلى 1:1.7 على مدى الفترة نفسها. وخلال فترة التجديد العاشر للموارد، سيتضمن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق معلومات عن البلدان متوسطة الدخل واستخدامها للأدوات والخدمات المالية ومعدلات التمويل المشترك المتحققة.

58- ولتحسين خدماته في البلدان متوسطة الدخل، فقد عدّل الصندوق من شروطه العامة لتمويل التنمية الزراعية لتيسير إقراض البلدان متوسطة الدخل بعملات أخرى غير حقوق السحب الخاصة. وهو ما يفضله عدد متزايد من البلدان متوسطة الدخل. إضافة إلى ذلك، فقد وافق المجلس التنفيذي في عام 2012 على أداة لإيجاد برنامج للمساعدة التقنية مستردة التكاليف خدمة للبلدان متوسطة الدخل التي تسعى فقط للحصول على الدعم التقني من الصندوق، والمشروعات الأولية بموجب هذا البرنامج قيد الإعداد حاليا. وبموجب التجديد العاشر للموارد سوف يطور الصندوق الإجراءات المتسقة مع أداة المساعدة التقنية مستردة التكاليف، وسيتوسع في استخدام هذه الأداة استجابة لطلب الدول الأعضاء هذه.

59- ووصل عدد متزايد من الدول النامية الأعضاء في الصندوق إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل وتقترض الآن بشروط مختلطة وعادية، ويتعين تعديل النموذج المالي للصندوق كي يناسب هذا الواقع المتغير. وسوف يتيح توسيع نطاق الوصول إلى موارد تيسيرية إضافية من خلال الاقتراض السيادي عندما يعتمد الجزء الأول من إطار الاقتراض (الفقرة 103) للصندوق تنويع مصادر الاقراض بشروط عادية وفي الوقت نفسه تحرير أموال تجديد الموارد بما يعود بالنفع على جميع بلدانه الأعضاء/المقترضة/المتلقية. وفي الوقت نفسه، يبحث الصندوق كيفية الانخراط بفعالية أكبر في البلدان المتوسطة الدخل وإضافة قيمة إلى الجهود الوطنية للقضاء على الفقر في المناطق الريفية[4]. ومع مراعاة الدروس المستفادة من عمله في البلدان المتوسطة الدخل في السنوات الأخيرة، وتجارب المؤسسات المالية الدولية الأخرى، والنتائج والتوصيات المنبثقة عن تقارير التقييم التجميعية الصادرة عن مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن انخراط الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل، وسيعرض الصندوق معلومات محدثة عن استراتيجيته للانخراط في البلدان المتوسطة الدخل على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2015.

خامسا– الفعالية والكفاءة المؤسسيتان

60- **الأولويات بموجب التجديد العاشر لموارد الصندوق.** كما ذكر في الفقرة 13 أعلاه، حقق الصندوق الكثير في ظل التجديد التاسع للموارد لتحسين كفاءته وفعاليته المؤسسيتين. إلا أنه وبالرغم من هذا التقدم المحرز وفي فترة التجديد العاشر للموارد، ستحتاج المنظمة لاتخاذ خطوات أكبر لتعزيز نموذج عملها سواء لتعزيز هذه المكاسب التي حققتها، أو لتزويد نفسها بصورة أفضل بما يلزم للاستجابة للتحديات والفرص الناشئة في آن معا. ولن تنطوي هذه الخطوات على تغييرات جذرية في التوجه. وإنما ستتألف من أربعة مجالات رئيسية

[4] انظر الوثيقة IFAD10/2/R.3 "تعزيز نموذج عمل الصندوق لصالح التحول الريفي الشمولي المستدام" الملحق الثاني، القسمان السادس والسابع حول الخدمات المتمايزة.

للعمل، وهي: (أ) المزيد من التعزيز على نموذج وأدوات إيصال العمليات؛ (ب) تعزيز منصة إيصال الخدمات؛ (ج) تيسير استعراض الدول الأعضاء لتدابير التسيير في الصندوق؛ (د) إدخال المزيد من التحسين على كفاءة نموذج العمل.

ألف- المزيد من التعزيز لنموذج وأدوات إيصال العمليات

61- **إرساء الشراكات.** يعمل الصندوق في سياق دينامي بصورة متزايدة تلعب فيه الشراكات دورا رئيسيا في توفير الحلول للتحديات الإنمائية المعقدة. ولتعزيز دوره كمحفز للاستثمارات الريفية، وتيسير جدول أعماله لتوسيع النطاق، واقتناص جملة أكبر من المهارات التقنية لأغراض تصميم البرامج وتنفيذها، سيعزز الصندوق من شراكاته القائمة، ويرسي شراكات جديدة حيثما تأتي هذه الشراكات بقيمة مضافة؛ وسيبني على خبرته حتى تاريخه، وسيدخل في شراكات في جميع المشروعات التي يدعمها، وسيرفع الصندوق من سوية شراكاته مع الوكالتين الأخرتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما إلى مستوى استراتيجي من خلال التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي بما يتماشى مع الميزة النسبية لكل مؤسسة من هذه المؤسسات. وسيستمر بالعمل في شراكة وثيقة مع منظمات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشعوب الأصلية وغيرها من السكان الريفيين. وسيسعى للتعاون للوصول إلى موارد تمويل ابتكارية جديدة والانخراط بصورة أكثر استراتيجية في شراكات مع شركاء جدد من القطاع الخاص لإيصال الفوائد للمجموعات الريفية وصغار المنتجين. وسيقوم الصندوق بكل هذا من خلال الاستفادة من رأس المال الاجتماعي والزخم الاستراتيجي الذي بناه عبر عقود من الاستثمارات الزراعية والريفية. ولدعم أهداف الشراكات بموجب التجديد العاشر للموارد، وبتوجيه من استراتيجية الشراكات التي وضعها الصندوق، سيستمر الصندوق في الاستثمار بصورة أكبر في قدرته كوسيط، وسيخلق الحوافز الداخلية لتوسيع الاستخدام الاستراتيجي والعملي للشراكات.

62- يعد التمويل المشترك نمطا خاصا من الشراكات، وهو يُمثل أهمية مخصوصة للصندوق وبرنامج عمله. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، كان وسطي النسبة الإجمالية للتمويل المشترك بحدود 1 إلى 1.23 (الصندوق إلى التمويل المشترك)، على الرغم من تفاوت هذه النسبة إلى حد كبير بين عام وآخر، وتأثرها بصورة كبيرة بعدد قليل من المشروعات: ففي أي سنة من السنوات لا يمثل إلا مشروعان من بين حوالي 30 مشروعا مصادقا عليها ما يعادل 33 بالمائة من إجمالي التمويل المشترك للصندوق. وبإدراك هذه التحديات السابقة التي واجهها الصندوق في تعبئة التمويل المشترك، وضع الصندوق مستوى مستهدفا للتمويل المشترك يعادل 1 إلى 1.2 في فترة التجديد العاشر للموارد، وسيرصد الصندوق ويقوم بالإبلاغ عن أدائه الخاص بالتمويل المشترك حسب مصدر التمويل المشترك (محلي ودولي، عام وخاص) وحسب تصنيف البلد (متوسط الدخل أو منخفض الدخل). إلا أنه في الوقت نفسه، سيبقى طموحا في توسيع تمويله المشترك، وسيطور نهجا تشغيليا لتعبئة التمويل المشترك استنادا إلى تقدير أفضل للإمكانيات الاستراتيجية للتمويل المشترك، وتمحيص دقيق في بنية المعونة الدولية المقدمة للزراعة والتنمية الريفية، واستعراض للعلاقة بين قدرة التمويل المحلي ومستوى التمويل المشترك المحلي.

63- **إدارة المعرفة.** يعد جمع وتشاطر المعرفة حول تنمية أصحاب الحيازات الصغيرة بعدا رئيسيا من فرضية القيمة التي يضيفها الصندوق. وهو أمر ضروري لتصميم وتنفيذ للمشروعات يتسم بفعالية التكاليف، وللحوار المستهدف عن الشروط السياساتية والمؤسسية للنجاح. كذلك فهو يمثل بعدا حيويا في توسيع النطاق، وهو

مطلب ضروري لإضافة القيمة للحوارات العالمية والإقليمية حول دور أصحاب الحيازات الصغيرة في تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالاستدامة والمساواة. وبحكم مهمته وميزته النسبية في هذا المجال، يمتلك الصندوق الكثير مما يمكن له أن يوفره لشركائه الإنمائيين. وهو الآن يقوم بتجميع وتشاطر المعرفة التي تستند إلى خبرته بصورة أكثر انتظاما، إضافة إلى عمله مع مؤسسات أخرى لتحليل عمليات التحول الحالية فيه وتبعاتها المحتملة على استراتيجيات التنمية الريفية طويلة الأمد. وتقود دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة في الصندوق الجهود المبذولة في الصندوق بأسره للوصول إلى توثيق وتحليل متينين لما تم تحقيقه في السابق وأسباب تحقيقه. وسيغدو هذا الموضوع بموجب التجديد العاشر للموارد جزءا نظاميا من عمل الصندوق. وسوف يرصد أداءه وسيقوم بالإبلاغ عنه في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

64- **الحضور القطري**. ينظر الصندوق إلى حضوره القطري الفعال كأمر ضروري لعمله. إذ أن الموظفين والمستشارين الذين يعملون في الميدان أكثر كفاءة في توفير الدعم المستمر لتصميم المشروعات ودعم تنفيذها والإشراف عليها والانخراط في العمليات السياساتية الوطنية وبناء الشراكات الاستراتيجية على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال جدول أعمال "الأمم المتحدة الواحدة". وبناء عليه، تم تسريع الابتعاد عن المركزية بموجب جدول أعمال التغير والإصلاح الذي أطلق عام 2009. ويمتلك الصندوق حاليا 40 مكتبا قطريا، بما في ذلك في جميع البلدان التي يمتلك الصندوق فيها أكبر حجم من العمليات. وبموجب التجديد العاشر للموارد، سوف يستمر الصندوق في برنامجه لتوسيع حضوره القطري، وإنشاء 10 مكاتب قطرية لجعل عددها الإجمالي 50 مكتبا. وسيقع حوالي نصف العدد الإجمالي للمكاتب القطرية في الدول الهشة حيث الحاجة ماسة للدعم القوي. يعمل الصندوق في 100 بلد تقريبا، وتتمثل الخطة في تخديم نصف هذه البلدان بصورة مباشرة من خلال مكتب قطري. ولا ينوي الصندوق إنشاء مكاتب قطرية في النصف الآخر المؤلف من بلدان لديه فيها برامج صغيرة، حيث لا يعتبر إنشاء مكتب قطري فعالا من الناحية التكاليفية. وبالنسبة لهذه البلدان، يتمثل النهج الذي سيتبعه الصندوق إما بالتطرق لبرامجها القطرية من خلال مكتب في بلد مجاور، أو من مقر الصندوق في روما. وسوف يسترشد نهج الصندوق حيال المكاتب القطرية في إطار التجديد العاشر بتقييم على مستوى المؤسسة يتناول نموذج وتجربة اللامركزية في الصندوق وهو تقييم يشير مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أنه سيقوم بإجرائه في الفترة 2016–2017.

65- **سياسة المنح**. تعتبر المنح في الصندوق أداة رئيسية للانخراط السياساتي، والابتكار، وتقاسم المعرفة وبناء القدرات الوطنية في الزراعة والتنمية الريفية. وفي الوقت الحالي، تجري الإدارة استعراضا لسياسة تمويل المنح في الصندوق بهدف تحسين كفاءة وفعالية هذه المنح. وسوف تأخذ الإدارة بالتوصيات الناجمة عن التقييم الذي يجريه حاليا مكتب التقييم المستقل. واستنادا إلى نتائج هذين التقديرين، وبحلول أبريل/نيسان 2015، سوف تعرض إدارة الصندوق على المجلس التنفيذي سياسة جديدة للمنح للموافقة عليها. وهي سياسة تحدد توجها استراتيجيا واضحا للمنح خلال فترة التجديد العاشر بأسرها. وستحسن هذه الاستراتيجية الجديدة من تركيز برنامج المنح لتحقيق مواءمة أفضل مع رؤية الصندوق الاستراتيجية وإطاره للمعرفة ولاستثماراته على المستوى القطري بغية تحقيق أثر أكبر.

باء – تعزيز منصة إيصال الخدمات

66- **الإدارة المالية.** ستخضع نظم الإدارة المالية في الصندوق لمزيد من التعزيز خلال فترة التجديد العاشر للموارد. وسيستمر الصندوق في بناء القدرات على الإدارة المالية للمشروعات والبرامج وتوفير الدعم في الوقت المناسب لتصميم وتنفيذ المشروعات. ومع تحركه نحو تدابير تمويل ابتكارية، سيطور الصندوق من قدرته على تحليل المخاطر وإدارة مثل هذه الموارد. وسيشذب بصورة أكبر من نظام الميزنة المستند إلى النتائج لضمان الاستخدام الاقتصادي الأمثل للموارد الداخلية. ومن الأدوات الرئيسية لمساعدة الإدارة على ضبط التكاليف، نظام مصمم خصيصا (تم تجريبه في فترة التجديد التاسع) لقياس التكاليف الكاملة لعمليات الأعمال بصورة أكثر دقة: وسيسمح هذا النظام لإدارة الصندوق بالرصد المستمر لاستخدام الموارد البشرية في الصندوق، وبإدخال التعديلات بما يتماشى مع الاحتياجات الاستراتيجية ومتطلبات الأعمال.

67- **إدارة الموارد البشرية.** خلال فترة التجديد العاشر للموارد، سيتم تعزيز إصلاح الموارد البشرية الذي بدئ به في فترة التجديد التاسع للموارد. وسيتم تشذيب عملية التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل وتحديد حجم ومهارات وكفاءات قوة العمل في الصندوق سنويا، علاوة على توزيعها. ومع زيادة الصندوق لعدد مكاتبه القطرية من 40 مكتبا حاليا إلى 50 مكتبا، يتوقع أن تطرأ زيادة على الموظفين المعينين وطنيا. كذلك يتوقع أيضا المزيد من الاستعاضة عن المستشارين بالموظفين المهنيين التقنيين، كما أوصى به تقرير تقييم الكفاءة المؤسسية للصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق، وذلك لتعزيز القدرة التقنية للصندوق في مجالات حساسة مثل العمل السياساتي، وتغير المناخ، والتغذية والشراكات مع القطاع الخاص.

68- وتم البدء بإصلاحات أخرى خلال فترة التجديد التاسع للموارد، مما سيشكل مكونات هامة في جدول أعمال إدارة الموارد البشرية في فترة التجديد العاشر للموارد وهي تتضمن: وضع اللمسات الأخيرة على أحكام الموظفين الجدد والاجراءات التنفيذية المدخلة عام 2012؛ التطرق بصورة فعالة للشواغل التي أثارها الموظفون في المسح العام للموظفين لعام 2012؛ تحسين نظام تقييم الأداء؛ وتنفيذ إطار جديد للمكافآت والاعتراف بتميز الأداء الأفضل؛ تعديل استراتيجية التعلم والتطوير؛ والاستمرار في تبسيط عملية الموارد البشرية.

69- وسيستمر بموجب التجديد العاشر للموارد التركيز على الالتزامات المعقودة في فترة التجديد التاسع للموارد فيما يتعلق بكفاءات الجنسين والمساواة بين الجنسين في سياسة الموارد البشرية في الصندوق، والتوزيع الذي يتسم بالتوازن الجغرافي والمساواة بين الجنسين في التوظيف. وقد اتسمت الأهداف الموضوعة بموجب التجديد التاسع للموارد لتحقيق التوازن بين الجنسين وغيرها من أهداف الموارد البشرية بالطموح، وحددت أهدافا ملائمة من المؤمّل تجاوزها في فترة التجديد العاشر للموارد، والاستمرار في استقاء إنجازات أكبر في هذه المجالات الهامة.

70- كذلك سيبقي الصندوق على تعاونه مع اللجنة الدولية للخدمة المدنية، وبخاصة في الاستعراض على مستوى المنظومة بأسرها لنظام التعويضات المشترك. ويتوقع أن تنفذ توصيات هذا الاستعراض خلال فترة التجديد العاشر للموارد، وقد تؤدي إلى إدخال وفورات أكبر على تكاليف الموظفين.

71- **هيكلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.** من التوصيات الرئيسية التي خرج بها التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق قيام الصندوق برفع سوية هيكلية تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات فيه لدعم إصلاحات عمليات أعماله. وبالبناء على جهود الصندوق لرفع السوية التي بذلت بالفعل، سيحقق الصندوق تحسينات أخرى في فترة التجديد العاشر للموارد. ساعيا للحصول على مستوى من الكفاءة في عمليات أعماله أعلى من أي وقت مضى، وذلك من خلال الاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، ومن جهة أخرى من خلال رفع سوية هيكلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما سيشكل مظهرا رئيسيا من الخطة متوسطة الأمد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فترة التجديد العاشر للموارد.

72- **الخدمات الداعمة الأخرى.** شهد التجديد التاسع لموارد الصندوق بداية تبسيط العمليات الداخلية والحد من تكاليف المعاملات الداخلية التي يسرتها التحسينات المدخلة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستشكل فترة التجديد العاشر للموارد فترة لتضيف فيها هذه النظم المدخلة حديثا الكفاءة وتزيد من الوظائف مما سيؤدي لتحقيق المزيد من الكفاءات بصورة أكبر، وسيتم إيلاء تركيز خاص لسفر الموظفين وللتوريد. وخلال فترة التجديد التاسع للموارد، تم تحديث الأحكام والعمليات ذات الصلة بسفر الموظفين، وإدخال نظم جديدة عليها، مما أدى إلى الحد من تكاليف السفر وإلى تحقيق وفورات معتبرة في الوقت الذي تستغرقه عملية الحجوزات والموافقات على السفر (بما يقدر بـ 40 بالمائة). وستستمر هذه الجهود خلال التجديد العاشر للموارد.

73- من المخطط إطلاق مبادرات خاصة بالتوريد، بما في ذلك تطوير واجهة إلكترونية سهلة الاستخدام للتوريد، واستعراض المبادئ التوجيهية للتوريد على مستوى المؤسسة بهدف الحد بصورة كبيرة من الخطوات الإجرائية المتبعة خلال فترة التجديد العاشر للموارد. كما ستستمر أيضا المبادرة بالتعاون مع الوكالتين الأخرتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما في التوريد المشترك للسلع والخدمات من خلال فريق توريد مشترك وطلبات استدراج عروض مشتركة. وسيتوسع هذا التعاون لوكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة مع تشاطر الاتفاقيات طويلة الأمد وغيرها من مبادرات الاتساق الأخرى.

74- خلال فترة التجديد التاسع للموارد، مُنح الصندوق "شهادة البيت الأخضر" للريادة في تصميمات الطاقة والبيئة على المستوى الذهبي اعترافا بجودة تصميم مقره والممارسات المراعية للبيئة فيه. وسيعمل الصندوق لتثبيت هذه الشهادة على المستوى الذهبي خلال فترة التجديد العاشر للموارد، حتى أنه سيسعى أيضا إلى الوصول إلى الشهادة على المستوى البلاتيني.

75- استجابة لنمو الحضور القطري للصندوق والحاجة إلى المزيد من الابتعاد عن اللامركزية، أنشئت وحدة للدعم الميداني خلال فترة التجديد التاسع للموارد. وتوفر هذه الوحدة نهجا مهيكلا لتوفير دعم أفضل للمكاتب القطرية في الصندوق وتحسين روابط الاتصال بينها وبين المقر. وتتضمن هذه الوحدة مهام الأمن في الميدان والإدارة العامة والموارد البشرية ودعم نظام المعلومات والاعتماد والامتيازات. وفي فترة التجديد العاشر للموارد سوف يتم تعزيز دور هذه الوحدة بصورة أكبر من خلال تعزيز التعاون مع الشُعب الإقليمية بحيث تعمم مهام الدعم في العمليات الجوهرية للصندوق.

جيم – تيسير استعراض الدول الأعضاء لتدابير التسيير في الصندوق

76- أثيرت مسألة التسيير في الصندوق في التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق، الذي أشار إلى أن لنظام القوائم "تبعات بعيدة الأثر على التسيير، وعلى التصويت والتمثيل" وتساءل فيما لو أن هذا النظام "ما زال ذا صلة بالسياق العالمي اليوم". وفي حين أشار أعضاء هيئة المشاورات إلى أن الشراكة الحالية بين القوائم هي ما يمنح الصندوق أحد أبرز خصائصه المتميزة النادرة، فقد وافقوا أيضا على أن الوقت ملائم لاستعراض تحديث أو تعديل محتمل للتدابير لضمان تمثيل فعال للدول الأعضاء في الصندوق في هيئاته الرئاسية، بما في ذلك نظام القوائم.

77- وعبر أعضاء الهيئة عن دعمهم لفكرة إنشاء مجموعة عمل بين دورات الهيئة مؤلفة من أعضاء من الهيئة للنظر في قضايا التسيير، وعلى وجه الخصوص في استعراض وتقدير هيكلية نظام القوائم في الصندوق وملاءمته وأهميته، واستعراض وتقدير تشكيلة هيئات المشاورات الخاصة بتجديدات موارد الصندوق وطول دورات تجديدات الموارد في التجديد الحادي عشر للموارد وما بعده، والخروج باقتراحات كي ينظر فيها مجلس المحافظين كما هو ملائم. وفي هذه الأثناء العمل قد تستعرض مجموعة العمل أيضا الممارسات الحالية للمؤسسات المالية الدولية الأخرى فيما يتعلق بهيكلية تسييرها وإجراءات تجديد مواردها وتشكيلتها، (يورد الملحق الرابع اختصاصات مجموعة العمل المذكورة).

دال – إدخال تحسينات إضافية على كفاءة نموذج العمل في الصندوق

78- طرأ تحسن كبير على معدل الكفاءة الإجمالي في الصندوق – الذي يُعرّف على أنه نسبة الميزانية الإدارية إلى إجمالي برنامج القروض والمنح – من 16 بالمائة في عام 2007 إلى 12.7 بالمائة في الفترة 2011–2013؛ وتشير الإسقاطات إلى وجود تراجع ضئيل إضافي عامي 2014 و2015. وفي إطار التجديد العاشر، ستحتسب النسبة عكسيا (أي مع مستوى النفقات الإدارية كمقام بدلا من البسط) – بما يعبر بمنطق أكثر بداهة عن أن ارتفاع مستوى النتائج المبلغ عنه يمثل تحسناً في الأداء. وبوضع ذلك في الاعتبار، يتوقع تحسن النسبة لتصل إلى 8.2 (حوالي 12.2 في المائة) في إطار التجديد العاشر. ومن أسباب هذه التحسينات حتى تاريخه التوسع الكبير الذي طرأ على برنامج القروض والمنح وعلى برنامج عمل الصندوق في السنوات السبع الماضية على خلفية النمو الصغري للميزانية الإدارية أو زيادتها بصورة ضئيلة. وكان ذلك ممكنا بسبب جملة من الإجراءات المتخذة مثل: (1) الإبقاء على مراقبة وثيقة لزيادات الموظفين في مقر الصندوق – وفي حال دائرة إدارة البرامج الاعتماد بصورة أكبر على الموظفين المعينين محليا في المكاتب القطرية؛ (2) زيادة حجم القروض الإفرادية تجنبا لزيادة عدد المشروعات المصممة والمنفذة؛ (3) الحد من مدفوعات المؤسسات المتعاونة؛ (4) تحقيق مكاسب في الكفاءة في عمليات الأعمال الرئيسية. وبموجب التجديد العاشر للموارد، سيتم الإبقاء على مستوى البرنامج الحالي للقروض والمنح وأي احتمال لتوسيعه في ظل زيادة حقيقة ثابتة أو طفيفة في الميزانية الإدارية. والاستمرار في الجهود الرامية إلى تحسين نسبة الكفاءة.

سادسا- البناء على نظام إدارة النتائج في الصندوق

ألف - نظام إدارة النتائج في الصندوق في فترة التجديد التاسع للموارد

79- استجابة للاستنتاجات التي خرج بها التقييم الخارجي المستقل للصندوق عام 2015، وصنعت المنظمة نظما شاملة وفعالة لإدارة النتائج، يشكل فيها إطار قياس النتائج مكونا جوهريا. ويتألف نظام إطار قياس النتائج من جملة من المؤشرات والأهداف التي تساعد على تقدير وتوجيه التحسينات المدخلة على أداء الصندوق بغية تحقيق أهدافه المتعلقة بكفاءته وفعاليته المؤسسيتين والإنمائيتين. وتستند تقديرات الأداء إلى جملة من الآليات التي طورها طرف ثالث، علاوة على نظام للتقييم الذاتي في الصندوق، والتقييمات التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق، واستعراض جودة المشروعات طويلة الأمد عند الدخول، والمسوحات السنوية القطرية للشركاء/الزبائن. ويتم الإبلاغ عن النتائج ذات الصلة بالأهداف المدرجة في إطار قياس النتائج بصورة سنوية لكل من المجلس التنفيذي ولجنة التقييم من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، علاوة على استعراض منتصف المدة لتجديدات موارد الصندوق.

80- تم إدخال تعديلات كبيرة على إطار قياس النتائج خلال فترة التجديد التاسع للموارد لتعزيز أثر الصندوق والقيمة التي يحققها مقابل الأموال المنفقة وعرضها بصورة أكثر وضوحا. ويعتبر الصندوق أول مؤسسة إنمائية متعددة الأطراف تضع هدفا لعدد الأشخاص الذين سيتم تخليصهم من قبضة الفقر – وهو 80 مليون نسمة على مدى الفترة 2010–2015. كذلك تم تحديد مؤشرات جديدة وأهداف أكثر طموحا لأغراض تحقيق الكفاءة المؤسسية والتشغيلية للصندوق، وأدخلت أدوات إدارية جديدة لرصد تكاليف عمليات الأعمال وتيسير احتواء التكاليف والحد منها. إضافة إلى ذلك وكواحد من الالتزامات الرئيسية لفترة التجديد التاسع للموارد، بدأ الصندوق بتنفيذ نظام لتقدير الأثر باستخدام جملة من الأساليب، بما في ذلك التجارب الموجهة التي تستخدم العينات العشوائية، كما عزز أيضا من نظام التقدير الذاتي لمشروعاته للتركيز على المجالات الحاسمة مثل توسيع النطاق، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، وتأقلم أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والتغذية.

81- ونتيجة للتحسينات المدخلة، حظي نظام إدارة النتائج ونظام قياس النتائج في الصندوق باستعراضات إيجابية عام 2013 من قبل شبكة تقدير أداء المنظمات متعددة الأطراف، واستعراض المعونة متعددة الأطراف الذي أجرته المملكة المتحدة عام 2013، والتقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق. إلا أنه من الملاحظ أن الحجم الكبير للمؤشرات الذي ازداد من 50 في نظام قياس النتائج في فترة التجديد الثامن للموارد إلى 80 في نظام قياس النتائج في فترة التجديد التاسع للموارد لم يدعم تقدير وإدارة الأداء بصورة مفيدة. وأوصت هذه الاستعراضات الصندوق بتوطيد نظام قياس النتائج من خلال صياغة نظرية للتغيير توضح منطق ومسوغات تحقيق الأهداف الإجمالية للصندوق.

82- وقد أشار تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 إلى إحراز تقدم مشجع في مساهمة الصندوق في النتائج الإنمائية والأثر الإنمائي. ووصلت المشروعات التي يدعمها الصندوق إلى ما يقدر بحوالي 98.6 مليون شخص عام 2013، نصفهم من النساء، مقابل الهدف الموضوع للتجديد التاسع للموارد وهو 90

مليون شخص. كذلك كان التقدم المحرز على معظم المؤشرات الخاصة بأداء المشروعات مشجعا. وفيما يتعلق بالكفاءة المؤسسية، تم بلوغ 95 بالمائة من الهدف الموضوع لتعهدات التجديد التاسع للموارد، وكانت جميع المؤشرات ذات الصلة بالموارد البشرية على المسار الصحيح؛ وطرأ تحسن كبير على إدارة المخاطر؛ والعديد من مؤشرات الكفاءة يقترب بالفعل من الوصول إلى الأهداف الموضوعة لها لعام 2015. وفي حين أظهر معدل الكفاءة المسبق لعام 2014 قدرا ضئيلا من التحسن، إلا أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الزيادة المخطط لها في النفقات المرصودة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي جاءت استجابة للتوصيات الواردة في التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق.

باء – إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

83- يستند إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، الذي يعرض بالكامل في الملحق الثاني، على استعراض لجملة مؤشرات إطار قياس النتائج لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق الهادف إلى تعظيم التركيز الاستراتيجي، وقيمة إدارة الأداء، والمواءمة مع نظرية التغيير في الصندوق. وقد أدى هذا إلى تعديل بعض المؤشرات، أو إضافة المزيد منها أو حذفها مما نجم عنه تقليص عددها إلى ما مجموعه 58 مؤشرا على خمسة مستويات منفصلة[4].

84- **إطار قياس النتائج المستوى الأول – الفقر العالمي، والأمن الغذائي، ونواتج الاستثمار الزراعي –** وهو يمثل الغايات الإنمائية الأوسع الذي يسهم الصندوق في الجهود الرامية إلى تحقيقها والتي يتم تتبعها من خلال قياسات للفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة. ويستند إلى الأدلة القائلة بأن الاستثمارات العامة في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية تشكل وسيلة فعالة لتخليص أعداد كبيرة من الفقراء من قبضة الفقر، ومن معاناتهم من انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز قدراتهم الإنتاجية بصورة مستدامة. وستستخدم خمسة مؤشرات لقياس الفقر العالمي، ومخرجات الأمن الغذائي، ومخرجات الاستثمار الزراعي في العالم[5].

85- **إطار قياس النتائج المستوى الثاني – النواتج والأثر الذي تخلفه المشروعات المدعومة من الصندوق على المستوى القطري** – يتوقع من المشروعات الإنمائية – مثل تلك التي يدعمها الصندوق – ان تنجح في تحقيق أهدافها المتعلقة بالفقر وانعدام الأمن الغذائي في العالم، وترك أثر مستمر وقوي على الفقر وانعدام الأمن الغذائي بين مجموعات السكان المستهدفين. ويتطلب تحقيق مثل هذا الأثر أن يكون أداء المشروعات التي يدعمها الصندوق جيدا لجهة الفعالية، والكفاءة، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتأقلم مع تغير المناخ، وأداء الحكومات والابتكار، وإمكانية توسيع نطاق النجاحات. وسوف يقيس إطار قياس النتائج عدد الأشخاص الذين سيتم تخليصهم من قبضة الفقر مقابل المستوى المستهدف وقدره 80 مليون شخص في فترة التجديد العاشر للموارد، وأيضا التقدم المحرز على خلفية ثلاثة مؤشرات للأثر، وتسعة مؤشرات للمخرجات.

[4] يرد تعريف المؤشرات علاوة على المنهجية المتبعة لوضع الأهداف في الملحق الثاني.

[5] تعتبر هذه المخرجات مؤقتة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2015، وما أن تتم المصادقة على الأهداف ذات الصلة بخطة التنمية لما بعد عام 2015، يمكن تعديل هذه المخرجات أو توسيعها قليلا بما يتلاءم مع مهمة الصندوق.

86- **إطار قياس النتائج المستوى الثالث – المخرجات الإنمائية التي تحققها المشروعات المدعومة من الصندوق على المستوى القطري** – تؤكد المخرجات التي تحققها المشروعات التي يدعمها الصندوق إنجاز الأثر والنواتج التي تنعكس في المستوى الثاني من إطار قياس النتائج. ويساعد تعظيم الانتشار استفادة أعداد أكبر من السكان من خدمات الدعم التي تقدمها المشروعات؛ في حين يمكن العرض من مخرجات المشروعات أصحاب الحيازات الصغيرة من التغلب على المعوقات الأساسية التي يواجهونها مانحا إياهم فرص الوصول إلى جملة من الموارد والمدخلات الإنتاجية، والمعرفة، والبنى الأساسية، والأسواق، والخدمات المالية وخدمات الأعمال، والمؤسسات المستجيبة. ويوفر كلاهما الأساس لتوسيع المخرجات الإنمائية. وسيقيس 12 مؤشرا من مؤشرات الأداء المتعلقة بنطاق وصول المشروعات الإجمالي – على خلفية إسقاطات تتراوح بين 110 إلى 130 مليون شخص – علاوة على المخرجات ذات الصلة بالموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الزراعية، والخدمات المالية الريفية، والتسويق، والمشروعات الصغرى، والسياسات والمؤسسات والتأقلم مع تغير المناخ.

87- **إطار قياس النتائج المستوى الرابع – الفعالية التشغيلية للمشروعات والبرامج القطرية المدعومة من الصندوق –** وهو يقدر أداء العمليات التي يديرها الصندوق الهادفة إلى التأثير بصورة إيجابية على تصميم وإيصال وتحقيق نواتج البرامج. ويدعم تحقيق نتائج البرامج المتفق عليها تصميم أفضل للمشروعات يستجيب لاحتياجات وأولويات السكان الريفيين الفقراء، وعملية إدارة فعالة للحافظة تساعد الكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشروعات وتعمّق المعرفة بكيفية عمل السياسات لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتمية الريفية في واقع الممارسة العملية. وسيقيس 18 مؤشرا أداء البرامج القطرية خلال التنفيذ، والمشروعات عند الدخول، وإدارة الحافظة، والتمويل المشترك.

88- **إطار قياس النتائج المستوى الخامس – الفعالية والكفاءة المؤسسيتان في الصندوق –** يركز هذا المستوى على التعبئة الفعالة، والتخصيص، والاستخدام الكفؤ للموارد البشرية والمالية في الصندوق. ولهذا تسهم النتائج على هذا المستوى بدرجات متفاوتة في تحقيق النتائج عبر المستويات الأخرى جميعها. وستقيس عشرة مؤشرات أداء الصندوق في تحسين تعبئة وإدارة الموارد، وتحسين إدارة الموارد البشرية، وتحسين الكفاءة الإدارية.

89- ستكون مصادر البيانات للمستوى الأول خارجية بمعظمها، تستند إلى مصادر معيارية موثوقة. أما نتائج المستوى الثاني فستستخلص من دراسات ومسوحات الأثر الذي تخلفه مشروعات الصندوق، ومن مسوحاته لنظام إدارة النتائج والأثر، ومن تصنيفاته لأداء المشروعات عند نقطة الإنجاز، في حين سيتم تقدير نتائج المستوى الثالث أيضا باستخدام بيانات نظام إدارة النتائج والأثر مما يتم استنباطه من حافظة المشروعات الجارية. وسيتم استنباط معظم الأرقام لنتائج المستويين الرابع والخامس من قواعد البيانات المؤسسية في الصندوق: تصنيفات التقارير المرحلية للمشروعات، وFlexcube، ونظام المنح والمشروعات الاستثمارية، ونظم Peoplesoft، في حين ستأتي بعض النتائج الأخرى من تقديرات عن بعد أو تقديرات يقوم بها طرف ثالث مثل تقديرات الجودة عند الدخول أو مسوحات الشركاء/الزبائن. وتجدر الإشارة إلى أن الأداء مقابل عدد من المؤشرات سوف يتأثر بمستوى برنامج القروض والمنح في فترة التجديد العاشر، وأنه إذا كان المستوى النهائي لبرنامج القروض والمنح أعلى أو أقل من المستوى المستهدف المحدد بمبلغ 3 مليارات

دولار أمريكي، سيتعين تعديل المستويات المتوقعة لمؤشرات المستوى الثالث والمستويات المستهدفة للكفاءة الإدارية في المستوى الخامس.

90- سيشكل إطار قياس النتائج الأداة الرئيسية لمساءلة إدارة الصندوق أمام الهيئات الرئاسية فيه. وكما هو الحال بالنسبة للممارسة الحالية، يقترح الإبلاغ عن النتائج ذات الصلة بإطار قياس النتائج في فترة التجديد العاشر للموارد سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق الذي يعرض على كل من المجلس التنفيذي ولجنة التقييم، علاوة على استعراض منتصف المدة للتجديد العاشر لموارد الصندوق في أوائل عام 2017. وستستمر إدارة الصندوق أيضا في رصد الأداء على جميع مؤشرات إطار قياس الأثر في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق على أساس فصلي، واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما هو ضروري، من خلال عملية استعراض الأداء المؤسسي.

جيم- الرصد والتقييم وتحليل الأثر لأغراض تحسين التعلم

91- خلال فترة التجديد العاشر للموارد سيستمر الصندوق في توفير دعم منتظم لنظم الرصد والتقييم على مستوى المشروعات (وعلى المستوى القطري كلما كان ذلك مجديا) لضمان توليد بيانات عالية الجودة للحكومات والشركاء والصندوق. إضافة إلى ذلك، فإنه سيرفع من سوية نظام قياس النتائج والأثر بحيث يغدو نظاما متكاملا لرصد النتائج، وسيضع استراتيجية متعددة الشعب لتقدير الأثر تهدف في المقام الأول إلى قياس عدد الأشخاص الذين تم تخليصهم من قبضة الفقر خلال فترة التجديد العاشر للموارد. وستتضمن هذه الاستراتيجية ما يلي: (أ) الاختيار العشوائي لمشروعات لإجراء تقييمات مسبقة متينة للأثر عليها بتصاميم شبه تجريبية؛ (ب) الاختيار المقصود لعدد محدود من المشروعات عالية الابتكار في مجالات مواضيعية محددة تكون مؤهلة للخضوع للتقييم باستخدام أساليب تجريبية مثل أسلوب التجارب المضبوطة على عينات عشوائية؛ (ج) إجراء استعراضات منتظمة ودراسات وضعية عن عمد لتعزيز تحليل وتقدير التقييمات المذكورة أعلاه بمؤشرات يتم استقاؤها من مصادر أخرى. وبحلول منتصف عام 2015 سيقوم الصندوق بإطلاع المجلس التنفيذي على التفاصيل المحددة لمنهجية تقدير أعداد الأشخاص الذين يخرجون من قبضة الفقر، وسيطلع الصندوق المجلس قبل نهاية عام 2015 على العدد الدقيق لتقييمات الأثر التي سيتم إجراؤها في التجديد العاشر، تبعاً لمدى توافر الميزانية، واستناداً إلى الدروس المستفادة في فترة التجديد التاسع، والحاجة لضمان الدقة الإحصائية للعملية.

سابعا- الإطار المالي

ألف- الإطار المالي للصندوق خلال فترتي التجديد الثامن والتاسع للموارد

92- بموجب التجديد الثامن لموارد الصندوق، وفي وجه أزمة الغذاء العالمية غير المسبوقة، زاد الصندوق من برنامجه من القروض والمنح مما يعادل 2 مليار دولار أمريكي في فترة التجديد السابع للموارد إلى ما يعادل 3 مليارات دولار أمريكي. وتمكن من تحقيق هذه الزيادة من خلال زيادات كبيرة في المساهمات الأساسية من الدول الأعضاء، ومن زيادات أكبر بكثير وغير قابلة للتكرار في استخدام الموارد الداخلية للصندوق.

93- بموجب التجديد التاسع للموارد، التزمت الدول الأعضاء بزيادة صغيرة إضافية في المساهمات الأساسية، وبزيادة كبيرة في المساهمات التكميلية للسماح للصندوق بالإبقاء على برنامج للقروض والمنح يعادل 3 مليارات دولار أمريكي في فترة التجديد التاسع. إلا أنه، وبسبب بعض العوامل الخارجية، علاوة على خصوصيات شروط التمويل بالمساهمات التكميلية، من المقدر أنه ستكون هنالك حاجة إلى حوالي 400 مليون دولار أمريكي من الأموال الإضافية لما تبقى من فترة التجديد التاسع للموارد.

94- وكان أول مقترح ملموس قدم إلى المجلس التنفيذي لتنفيذ قرار مجلس المحافظين رقم 166/د-35 (2012) والخاص بتحري نطاق زيادة التمويل من خلال آليات ابتكارية ومصادر جديدة هو القرض من مصرف التنمية الألماني، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2014، والذي سيسمح للصندوق بالإيفاء بالوصول إلى البرنامج المستهدف من القروض والمنح لفترة التجديد التاسع للموارد والحفاظ بالتالي على مستوى من الإقراض لكل الأعضاء بما يفوق ما كان يمكن تحقيقه. وقد قام بذلك عن طريق توسيع الموارد المتاحة لتمويل القروض المقدمة بشروط عادية ، مع القيام في الوقت نفسه بتحرير لصالح جميع بلدانه المقترضة/المتلقية، مع تخصيص أكثر من 70 في المائة من مجموع موارد برنامج القروض والمنح للبلدان المنخفضة الدخل. كذلك توفر الشراكة المالية مع مصرف التنمية الألماني للصندوق فرصة لتعزيز قدراته المؤسسية على الإدارة المالية، بما في ذلك تحليل المخاطر المالية.

باء – الإطار المالي للصندوق لفترة التجديد العاشر للموارد

95- صادقت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر للموارد على إطار تمويلي إجمالي لفترة التجديد العاشر للموارد بما يعادل 3.6 مليار دولار أمريكي، لدعم برنامج تأشيري من القروض والمنح بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي[6]، علاوة على النفقات الإدارية وغيرها من النفقات في الميزانية، وحصة الصندوق من التخفيف من عبء الديون بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون(ولكن مع استبعاد تعويض أصول القروض المتنازل عنها نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون) التي تصل مجتمعة إلى 0.6 مليار دولار أمريكي. وبهدف الوصول إلى تنفيذ برنامج للقروض والمنح بما يعادل 3 مليارات دولار أمريكي، وبما يتماشى مع منطق نهج التدفقات المالية المستدامة المستخدم لتقرير برنامج القروض والمنح، يصل إجمالي المتطلبات من مساهمات التجديد من الدول الأعضاء إلى 1.44 مليار دولار أمريكي.[7]

96- وقد اتفقت هيئة المشاورات على هدف قدره 1.44 مليار دولار أمريكي للتجديد العاشر لموارد الصندوق، يتم توفيرها من خلال الدول الأعضاء على شكل مساهمات أساسية ومساهمات تكميلية غير مقيدة[8]. وفي حال

---

[6] عُرض التوزيع المتوقع لموارد القروض والمنح الوارد في برنامج القروض والمنح كما تضمنته وثيقة برنامج عمل التجديد العاشر لموارد الصندوق (IFAD10/2/R.4) على الدورة الثانية لهيئة المشاورات التي عقدت في يونيو/حزيران 2014.

[7] يصح هذا الرقم فقط في حال تمت تعبئة الأموال من المساهمات الأساسية، أو المساهمات التكميلية غير المقيدة حصرا.

[8] أدخل مفهوم "المساهمات التكميلية" لأول مرة في قرار مجلس المحافظين الخاص بالتجديد الثاني للموارد (1986، القرار رقم 37/د-9) وقبله مجلس المحافظين في جميع تجديدات الموارد اللاحقة. ويعرف القرار المساهمات التكميلية على أنها جزء من "المساهمات الإضافية" التي تشكل إجمالي التجديد مع المساهمات الأساسية والمساهمات في إطار القدرة على تحمل الديون، على الرغم من أن الدول الأعضاء لا تحظى بأصوات مقابل مساهماتها التكميلية. وفي سياق التجديد العاشر للموارد يستخدم مصطلح "المساهمات التكميلية غير المقيدة" للإشارة إلى المساهمات التكميلية التي لا تقيدها الدولة المساهمة بما يلي: (أ) استخدامها من قبل الصندوق كقروض (بحيث تولد تدفقات عائدة يستفيد منها الصندوق) أو كمنح أو (ب) استخدامها لأي فئة من فئات الدول الأعضاء النامية. ويجوز للمجلس التنفيذي الموافقة على استخدام المساهمات التكميلية غير المقيدة التي يمكن أن تشمل مساهمات لدعم جداول أعمال محددة مركزة حول أربعة مواضيع ونهج تشغيلية حاسمة: تعميم قضايا تغير المناخ والزراعة الحساسة للتغذية والتعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي، ومبادرة الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص.

لم يتم تحقيق الهدف الموضوع عند هذه النقطة، يتوجب على إدارة الصندوق عندئذ النظر في الاقتراض من الدول والمؤسسات التي تدعمها الدول السيادية (الاقتراض السيادي) للوصول إلى الهدف الموضوع شريطة الخضوع للقواعد المنصوص عليها في إطار الاقتراض، كما وعندما يصادق عليه المجلس التنفيذي (الفقرة 103).

جيم – إطار القدرة على تحمل الديون

97- تبنى مجلس المحافظين إطار القدرة على تحمل الديون (القرار 141/د–29) عام 2006، وتبنى المجلس التنفيذي التدابير التفصيلية لتنفيذ هذا الإطار بعد عام من ذلك التاريخ (الوثيقة EB 2007/90/R.2). ومن بين الالتزامات الرئيسية خلال التجديد التاسع لموارد الصندوق، التزمت إدارة الصندوق بتقديم مقترح إلى المجلس التنفيذي حول كيفية إدارة المسؤولية عن تعويضات أصول القروض المتنازل عنها بموجب تبني إطار القدرة على تحمل الديون، بدءا من التجديد العاشر لموارد الصندوق. وبعد استعراضها من قبل لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، عرضت إدارة الصندوق على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2013 ورقة بعنوان "استعراض وضع إطار القدرة على تحمل الديون" (EB 2013/110/R.31/Rev.1). وتشمل هذه الوثيقة التي استنسخت بالكامل في الملحق التاسع، التوصيات التالية:

(أ) تأكيد الدول الأعضاء مجددا على التزامها بتعويض الصندوق عن المبالغ المتنازل عنها نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون. وبما يتماشى مع الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ينطوي ذلك على تطبيق نهج الدفع عند نشوء الحاجة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2007، وسيتضمن تطبيق هذا النهج أيضاً مواءمة ممارسة الصندوق مع الممارسات التي يتبعها غيره من المؤسسات المالية الدولية ؛

(ب) تبني الصندوق المنهجية التي يستخدمها صندوق التنمية الأفريقي لحساب حصة كل دولة عضو في تعويض الصندوق عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون، إذ يعد هذا الخيار الأكثر جدوى وصلة بالصندوق؛

(ج) استثناء البلدان المستفيدة من إطار القدرة على تحمل الديون من مطلب المساهمة في التعويض عن سداد أصول المبالغ المتنازل عنها إضافة إلى المساهمات العادية على أساس الدفع عند نشوء الحاجة؛

(د) وضع عتبة لا تكون حصص التعويض الواقعة دونها مطلوبة، إذا اعتبرت المبالغ المستحقة الدفع منخفضة أكثر من اللزوم. وتقترح إدارة الصندوق أن تكون عتبة الحد الأدنى بحدود 000 10 دولار أمريكي تطبق على الدول الأعضاء في القائمة جيم؛

(هـ) إعادة توزيع التعديلات الناجمة عن البندين (ج) و(د) على الجهات المساهمة الأخرى بهدف تمويل الفجوة؛

(و) تشجيع الدول الأعضاء الجديدة أو البلدان التي لم تعلن تعهداتها في فترة التجديد ذات الصلة بالتطوع بالمساهمة حتى وإن لم تكن مضطرة قانونيا للالتزام بما ورد أعلاه؛ إلا أن مثل هذه المساهمات لن تؤخذ بعين الحسبان عند تحديد حصص التعويض؛

(ز) النظر في إنشاء أصوات مقابل المساهمات في حصص التعويض بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛

(ح) استخدام مساهمات الجهات المانحة في التجديدات المستقبلية لتغطية التزاماتها إزاء التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون أولاً، على أن يعتبر كل رصيد متبق مساهمة عادية لهذه الجهة في تجديد الموارد ذي الصلة؛

(ط) الإبقاء على القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2007 والقاضي بعدم التعويض عن الفوائد ورسوم الخدمة المتنازل عنها.

98- وأيد المجلس التنفيذي توصيات الإدارة وعرضها على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق. ووافقت هيئة المشاورات بدورها على التوصيات وعلى عرض الوثيقة على مجلس المحافظين لاعتمادها.

99- وعلى هذا الأساس، بافتراض موافقة مجلس المحافظين، اعتباراً من التجديد العاشر، سيدعى الأعضاء للإعلان عن مساهماتهم في إطار القدرة على تحمل الديون بشكل منفصل عن المساهمات الأساسية والمساهمات التكميلية ولكن بالإضافة إليها.

دال– الخيارات التمويلية المستقبلية في الصندوق

100- سمح نظام المساهمات الأساسية، المترافق باعتماد عال نسبيا على الموارد الداخلية، بزيادة حجم برنامج الصندوق من القروض والمنح في التجديدات الأخيرة، ومكّن المؤسسة من لعب دور أكثر بروزا من خلال زيادة قدرتها التمويلية. وبالنسبة للتجديد العاشر للموارد، قدر الطلب الإجمالي على موارد الصندوق بحوالي 5.5 مليار دولار[9]. ومع أن الاستجابة الكاملة لمثل هذا الطلب تتعدى بوضوح قدرات الصندوق، وهي أعظم بصورة كبيرة من توفر الموارد الحالي والمتوقع، يشير تقدير داخلي إلى قدرة المنظمة على إيصال برنامج للقروض والمنح بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي بصورة فعالة.

101- وفي هذا الإطار، تم الاتفاق على حاجة الصندوق إلى تحري النهج المحددة الممكنة والمخاطر ومتطلبات المنظمة لتوسيع جهوده في تعبئة الموارد، وبالتالي الشروع بالانتقال من العمل كصندوق دوار حصرا إلى العمل كمؤسسة تصل إلى موارد من جملة أوسع من أصحاب المصلحة. وبهذا الشكل سيتبع الصندوق خطى المؤسسات المالية الدولية الكبيرة الأخرى التي تطور نهجها في تعبئة الموارد بصورة مطردة. وبقيامه بهذا، سيتحرى الصندوق الخيارات التي تمكنه من تعزيز وتوسيع برنامجه من القروض والمنح والسعي للحصول على موارد إضافية لتوسيع برنامج عمله في آن معا. ويتوقع لهذه الخيارات جميعها أن تلتزم بجملة من المبادئ التوجيهية وأن تخضع لمبدأ العناية الواجبة التي تضمن أن تدعم الأهداف الإنمائية والمالية التي ترغب بها الدول الأعضاء في الصندوق، وستعرض أي إجراءات مقترحة على الأعضاء لاعتمادها.

102- وتتضمن الخيارات التي سينظر فيها، والتي لا يعني الأخذ بخيار منها بالضرورة عدم الأخذ بالخيار الثاني: المساهمات الأساسية والمساهمات التكميلية غير المقيدة؛ الاقتراض؛ المساهمات التكميلية؛ والتمويل

[9] انظر جدول أعمال التجديد العاشر لموارد الصندوق (IFAD10/2/R.4).

المشترك. ومن بين هذه الخيارات، سيؤدي الخياران الأولان لتوسيع برنامج الصندوق من القروض والمنح، في حين سيؤدي الخياران الأخيران إلى توسيع عمله.

103- وأما النهج المحددة والخطوات التالية المقترحة فهي كما يلي:

- تتمثل الأولوية الأولى والقصوى بالنسبة للدول الأعضاء في الصندوق ولإدارته في العمل معا على تعبئة الموارد الأساسية من خلال نتائج ناجحة للتجديد العاشر للموارد بهدف دعم برنامج من القروض والمنح قيمته 3 مليارات دولار أمريكي (أي بما يعادل مستوى التجديد التاسع للموارد)، استنادا إلى مجموع **المساهمات في التجديد** قدرها 1.44 مليار دولار أمريكي. وإضافة إلى مساهماتها الأساسية، يجوز للدول الأعضاء أيضا توفير **مساهمات تكميلية غير مقيدة** كجزء من التجديد، بما في ذلك لدعم جداول عمل الصندوق الخاصة بالتأقلم مع تغير المناخ، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والزراعة الحساسة لقضايا التغذية، علاوة على مبادرة الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص.
- وبالاستناد إلى هذا الأساس القوي من المساهمات الأساسية والمساهمات التكميلية غير المقيدة وتماشيا مع قراري مجلس المحافظين رقم 122/د-24 (2001) ورقم 166/د-35 (2012)، يتوجب على الصندوق الاستمرار في تعبئة موارد إضافية من خلال **الاقتراض السيادي** من أجل الوصول إلى برنامج قروض ومنح بمبلغ 3 مليارات دولار أمريكي.[10] وإضافة إلى ذلك، ولكي يواصل الصندوق تنفيذ مهمته والوصول إلى عدد أكبر من السكان الريفيين وزيادة أثره، يجوز للصندوق النظر في اقتراض سيادي إضافي لبرنامج من القروض والمنح لا يتجاوز حجمه كحد أقصى 3.5. مليار دولار أمريكي. وسوف يحدد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء تخصيص كل الموارد المبرمجة وستتم جميع عمليات الاقتراض لتحقيق برنامج قروض ومنح يزيد على 3 مليارات دولار أمريكي على أساس دون المساس بالميزانية الإدارية. ولن يتم أي اقتراض إلا بعد استكمال إطار الاقتراض (قيد الإعداد حاليا)[11] والمصادقة عليه، وهو الإطار المعني **بالاقتراض السيادي**. وسيخضع هذا الاقتراض في جميع الحالات لموافقة المجلس التنفيذي.
- **الاقتراض من السوق** فهو ليس للمستقبل المنظور، وعلى وجه الخصوص ليس لفترة التجديد العاشر للموارد، على الرغم من تحريه للمدى الأبعد في إطار التجديد العاشر. بعد تحديد الشروط المسبقة المناسبة للنظر في هذا الاقتراض ومتطلباته القانونية.

[10] في حال الوصول إلى المستوى المستهدف لتجديد الموارد بمبلغ 1.44 مليار دولار أمريكي، لن يكون ضرورياً إجراء أي اقتراض لتحقيق برنامج قروض ومنح بمبلغ 3 مليارات دولار أمريكي. غير أنه بافتراض قصور تجديد الموارد عن الوصول إلى المستوى المحدد بمبلغ 1.44 مليار دولار أمريكي، وبافتراض الاقتراض بشروط تسمح بإعادة الإقراض بشروط عادية، يمكن حينئذ تطبيق السيناريوهات التالية إذا أراد الصندوق الإبقاء على النسبة المئوية الحالية للتخصيص بكل شروط الإقراض. وفي حالة تجديد الموارد بمستوى يبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي، سيحتاج الصندوق إلى اقتراض 280 مليون دولار أمريكي لتحقيق برنامج قروض ومنح بمبلغ 3 مليارات دولار أمريكي، بينما سيحتاج إلى اقتراض 480 مليون دولار أمريكي في حالة تجديد الموارد بمبلغ 1.2 مليار دولار أمريكي. وإذا كان مستوى تجديد الموارد هو 1.1 مليار دولار أمريكي فإن الحاجة إلى الاقتراض من أجل الوصول إلى مستوى الثلاثة مليارات دولار أمريكي ستكون أكبر من التخصيص المتوقع للإقراض بشروط عادية. وبالإبقاء على المخصصات المستمدة من الصيغة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، سيكون من الممكن اقتراض 550 مليون دولار أمريكي "فقط" ، لبرنامج قروض ومنح إجمالي بمبلغ 2.86 مليار دولار أمريكي.

[11] في الدورة العاشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2013، طلب المجلس التنفيذي من إدارة الصندوق وضع إطار للاقتراض. ويتم حاليا إعداد هذا الإطار بتوجيه من لجنة مراجعة الحسابات لعرضه على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2015.

- ولتوسيع برنامج العمل، سوف يستمر الصندوق في تلقي **الأموال التكميلية** دعما للأولويات المواضيعية التي تتسق مع الرؤية الاستراتيجية للصندوق. ويمكن أن تجتذب مثل هذه الأموال شركاء تمويليين جدد، بما في ذلك حسابات الأمانة العالمية، والصناديق العالمية، والمستثمرين المؤثرين/الأخلاقيين، والشركاء المؤسسين. ولن ينتقص إنشاء أي حساب أمانة مكرس لموضوع معين من قدرة الصندوق على تخطيط وتنفيذ برنامجه من القروض والمنح، كما لن يتطلب من الصندوق إيجاد نظم إدارية وممارسات أعمال متمايزة بصورة كبيرة. وسيضمن الصندوق على مدى الوقت وجود خطة لأي حساب أمانة مواضيعي لتعميم موارده في برنامج القروض والمنح مما يجعلها جزءا من موارد الصندوق الداخلية الدوارة إلى أقصى حد ممكن.
- وكما تم شرحه في الفقرة 62، سوف يطور الصندوق نهجا تشغيليا أكثر استراتيجية واستهدافا لتعبئة **التمويل المشترك** لتحقيق المزيد من التوسيع لبرنامج عمله.

ثامنا– استعراض منتصف المدة لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

104- سينظر أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في استعراض منتصف المدة لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق في دورة مبكرة من دورات التجديد الحادي عشر في عام 2017. وسيتم إتاحة الوقت الكافي في هذه الدورة لصياغة جدول أعمال للدورات اللاحقة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وسوف يوفر هذا الاستعراض الفرصة للدول الأعضاء لرصد التقدم المحرز على خلفية مصفوفة التزامات التجديد العاشر لموارد الصندوق (الملحق الأول)، وأهداف إطار قياس النتائج للفترة 2016–2018 (الملحق الثاني)، علاوة على توفير المزيد من التوجيه لإنجاز أهداف التجديد العاشر للموارد.

تاسعا– اختيار رئيس لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

105- سيتم اختيار رئيس لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق من خلال عملية مفتوحة تستكمل قبيل بدء الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بالتشاور مع المجلس التنفيذي.

عاشرا– التوصية

106- توصي هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق مجلس المحافظين بتبني مشروع القرار الوارد في الملحق السابع من هذا التقرير.

مصفوفة التزامات فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

مجال الإصلاح	التزامات التجديد العاشر لموارد الصندوق	الإطار الزمني/الإبلاغ
رؤية الصندوق الاستراتيجية ودوره		
	• عرض على المجلس التنفيذي الإطار الاستراتيجي لعام 2016 فصاعدا، الذي تنعكس فيه خطة ما بعد عام 2015، بما في ذلك تركيز بانتظام على الابتكار وإدارة المعرفة وتوسيع النطاق، ولا سيما من جانب الحكومات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، لتحسين استدامة النتائج.	**الإطار الزمني:** ديسمبر/كانون الأول 2015
الفعالية والكفاءة التشغيليتان		
الابتكار والتعلم وتوسيع النطاق	• تنفيذ عملية لتوسيع النطاق استنادا إلى مجموعة من الأدوات والشراكات، بما يشمل تكوين شراكات مع المؤسسات المالية الدولية، والمذكرات التوجيهية والأحداث التدريبية، إضافة إلى إطار تشغيلي جديد يتم إعداده وتوزيعه على المجلس التنفيذي للعلم.	**الإطار الزمني:** ديسمبر/كانون الأول 2015
	• 100 في المائة من تقارير تصميم المشروعات لتحديد نهج للابتكار وتوسيع النطاق	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
التكيف مع تغير المناخ	• 100 في المائة من تقارير تصميم المشروعات لتعميم التكيف مع تغير المناخ.	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
	• تنفيذ خطة من 10 نقاط لتعميم تغير المناخ.	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
	• الاستمرار في زيادة قاعدة الموارد لتمويل أنشطة تغير المناخ، باستقطاب موارد إضافية من أصحاب المصلحة التقليديين والجدد.	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
	• إجراء تقييم لعمل الصندوق المتعلق بتغير المناخ، بما في ذلك برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.	**الإطار الزمني:** 2015
تحسين الأثر التغذوي	• 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تتضمن تقديرا للوضع التغذوي، وتحدد كيف وفيما لو كانت الأهداف الاستراتيجية لهذه البرامج تتعلق بتحسين التغذية والعكس بالعكس.	**الإطار الزمني:** جار
	• 33 في المائة من تقارير تصميم المشروعات تتسم بالحساسية لقضايا التغذية (مع أهداف وإجراءات	**الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

مجال الإصلاح	التزامات التجديد العاشر لموارد الصندوق	الإطار الزمني/الإبلاغ
	ومؤشرات صريحة خاصة بالتغذية). • إعداد خطة عمل خاصة بالتغذية توفر خارطة طريق مع أهداف وأطر زمنية عن كيفية عمل الصندوق لتعميم قضايا التغذية، بما في ذلك تجريب مؤشر للتنوع الغذائي كجزء من نظام إدارة النتائج والأثر. واستخدام استعراضات المشروعات في منتصف المدة.	الإطار الزمني: منتصف عام 2015
الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص	• وضع أفضل الممارسات لتوجيه التعاون في المستقبل مع القطاع الخاص؛ وإعداد أدوات مالية جديدة وممارسات تجارية لزيادة واستدامة التمويل المشترك من خلال الاستثمارات الخاصة. • توسيع مساهمة القطاع الخاص في المشروعات من خلال آلية الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص وتمويل سلاسل القيمة وتقييم جدواها وفعاليتها.	**الإطار الزمني:** جار **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	• الالتزام بتحقيق أو تجاوز جميع المؤشرات الخمسة عشر التي حددتها خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة*. • اتسام ما لا يقل عن 15 في المائة من تصميمات المشروعات بالتحول الجنساني (تحقيق علامة 6)، وتحقيق 50 في المائة على الأقل منها لتعميم كامل لقضايا التمايز بين الجنسين (تحقيق علامة 5). • إجراء استعراض لتنفيذ سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. • تتبع نسبة وقت/تكاليف الموظفين المخصصة لقضايا التمايز بين الجنسين.	**الإطار الزمني:** 2017 **الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق **الإطار الزمني:** 2015 **الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
الانخراط في السياسات على المستوى القطري	• 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تحدد نهجا معينا للانخراط في السياسات على المستوى القطري، بما يتلاءم مع برنامج الصندوق في كل قطر من الأقطار.	**الإطار الزمني:** جار **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
الانخراط في السياسات على المستوى العالمي	• تحديد الأولويات المؤسسية لمدة ثلاث سنوات للانخراط في مجال السياسات الدولية والاستراتيجيات لمجالات الانخراط ذات الأولوية. • تنفيذ استراتيجية المنشورات التي تهدف إلى إدارة وتقاسم معارف وخبرات الصندوق بشكل أكثر انتظاما.	**الإطار الزمني:** جار **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	• 50 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تشتمل على نهج للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	**الإطار الزمني:** جار **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

*خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

مجال الإصلاح	التزامات التجديد العاشر لموارد الصندوق	الإطار الزمني/الإبلاغ
النُهج القطرية الأكثر تباينا	• تقديم إلى المجلس التنفيذي للموافقة، استراتيجية بشأن عمل الصندوق في البلدان التي تواجه أوضاعا هشة، وتحديد الميزة النسبية للصندوق وضمان الروابط مع الوكالات والمبادرات الدولية الأخرى (مثل خطة عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي)، وإدراج توصيات تقييمات مكتب التقييم المستقل	**الإطار الزمني:** أبريل/نيسان 2016
	• وضع إجراءات للمساعدة التقنية المستردة التكاليف وتوسيع نطاق أداة المساعدة التقنية المستردة التكاليف للاستجابة لطلبات الدول الأعضاء	**الإطار الزمني:** جار.
	• تنفيذ النهج المتباينة للعمل في مختلف السياقات القطرية، وتعزيز ورصد الأداء في التعاون فيما بين بلدان الجنوب	**الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
	•	**الإطار الزمني: ديسمبر/كانون الأول 2015**
	• عرض معلومات محدثة عن استراتيجية الصندوق للانخراط مع البلدان المتوسطة الدخل على المجلس التنفيذي	
	• دعم المجلس التنفيذي في تحديد وتنفيذ السبل لتحسين نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.	**الإطار الزمني: 2015-2016**
الفعالية والكفاءة المؤسسيتان		
مواصلة تعزيز نموذج وأدوات إيصال العمليات	• استهداف الوصول إلى معدل تمويل مشترك قدره 1 إلى 1.2، ورصد أداء التمويل المشترك حسب مصدر التمويل المشترك (محلي ودولي، عام وخاص)، وحسب تصنيف البلد (متوسط الدخل أو منخفض الدخل).	**الإطار الزمني:** جار
	• إعداد نهج تشغيلي لتعبئة التمويل المشترك	**الإطار الزمني:** جار **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
	• رصد الأداء في إدارة المعرفة والإبلاغ عنه	**الإطار الزمني:** جار **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
	• استعراض/تقييم الحضور القطري، بعد تنفيذ تحديث سياسة الحضور القطري واستراتيجيته للفترة 2014-2015	**الإطار الزمني:** 2017
	• إنشاء 10 مكاتب قطرية جديدة ليصل مجموعها إلى 50 مكتباً، وحسب الاقتضاء، إجراء تعزيز استراتيجي للموظفين، بما في ذلك انتداب مديري البرامج القطرية، من خلال نهج ليس له آثار على الميزانية، من	**الإطار الزمني:** نهاية 2018 **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

مجال الإصلاح	التزامات التجديد العاشر لموارد الصندوق	الإطار الزمني/الإبلاغ
	أجل دعم تصميم المشروعات وتنفيذها بشكل أفضل، والانخراط في وضع السياسات وتحقيق الأثر.	
	• إجراء مزيد من التحسينات لنظام ضمان الجودة، لتعزيز جودة المشروع عند البداية	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
	• تقديم السياسة الجديدة بشأن المنح إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها، والتي سيتم تنفيذها في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق	**الإطار الزمني:** أبريل/نيسان 2015
	• استعراض وتمديد استراتيجية الشراكة في الصندوق في التجديد العاشر لموارد الصندوق؛ وتوفير التدريب بشأن بناء الشراكات وتفعيل الأدوات التي يتم إعدادها في إطار الاستراتيجية وإدماج إقامة الشراكات في عمليات الأعمال الأساسية.	**الإطار الزمني:** نهاية 2018 **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
تعزيز الإدارة المالية والقدرة على تقييم المخاطر	• استخدام نظام مصمم خصيصاً من أجل قياس التكاليف الكاملة لعمليات الأعمال الرئيسية من خلال تخصيص أدق لتكاليف الموظفين للأنشطة الأساسية.	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
	• تعزيز قدرات عمليات الإدارة المالية والرقابة في الصندوق، مع مراعاة إطار الاقتراض. وبصفة خاصة تشكيل إدارة مخاطر معززة، والتنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الأموال التكميلية لمواجهة التحديات المتزايدة لتوسيع نطاق نموذج تعبئة الموارد المتعدد الأساليب الذي يلتزم به الصندوق.	**الإطار الزمني:** نهاية 2015
	• رصد الإدارة المالية في الصندوق، بما في ذلك نقل المسؤولية عن الوظائف المالية إلى المكاتب القطرية والرقابة على الإدارة المالية للمشروعات، وضمان الموارد الكافية لإجراء رقابة مالية قوية وفقا لمخصصات من خلال عملية وضع الميزانية.	**الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
		الإطار الزمني: جار. **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
الإدارة الاستباقية للموارد البشرية	• تحسين التوازن بين الجنسين، وخاصة في الرتبة ف-5 وأعلى، وضمان استمرار التركيز على التوزيع	

مجال الإصلاح	التزامات التجديد العاشر لموارد الصندوق	الإطار الزمني/الإبلاغ
	الجغرافي المنصف في التعيين • استعراض مستمر لسياسة الموارد البشرية وتبسيط نظم الموارد البشرية لضمان أمثل فعالية وكفاءة • تعزيز سياسات الموارد البشرية والدعم لزيادة الحضور القطري • تعزيز عملية التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل، بما في ذلك مواصلة الاستعاضة عن الموظفين التقنيين بالخبراء الاستشاريين	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
تحديث الاتصالات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• تعزيز أنظمة تكنولوجيا المعلومات لدعم عمليات الأعمال المبسطة.	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
تعزيز أنظمة التوريد وإدارة المرافق والسفر	• تطبيق المبادئ التوجيهية المنقحة للتوريد المؤسسي والعقود المؤسسية • تجديد شهادة الريادة في الطاقة والتصميم البيئي المراعية للبيئة على المستوى الذهبي أو أعلى • تعزيز أنظمة السفر وإدراج عمليات مبسطة	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
التسيير	• دعم الأفرقة العاملة المعنية بالمشاورات المشتركة للأعضاء من جميع القوائم للنظر في التقييم وتقديم نتائج بشأن مداولاته وأي توصيات بشأنها إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس المحافظين في عام 2017	**الإطار الزمني:** 2017 **الإبلاغ:** إبلاغ المجلس التنفيذي بانتظام
الكفاءة الإدارية	• تحسين نسبة النفقات الإدارية الحالية إلى برنامج القروض والمنح عند 8.2 في المائة بحلول عام 2018 ومواصلة الجهود لتحسين كفاءة نموذج الأعمال.	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
نظام قياس النتائج خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق		
	• تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بشأن الأداء مقابل مؤشرات وأهداف إطار قياس النتائج في التجديد العاشر لموارد الصندوق، بما في ذلك رصد التقدم في مجال توسيع النطاق.	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
	• الاتفاق مع المجلس التنفيذي على أي تحديثات لإطار قياس النتائج، استنادا إلى النتائج الناشئة من التجديد التاسع لموارد الصندوق، واستعراض منتصف المدة للتمايز بين الجنسين، ونتائج التقييمات الأخرى، وإطار SDG المصادق عليه.	**الإطار الزمني:** نهاية 2015
	• تنفيذ استراتيجية متعددة المراحل لتقييم الأثر تتألف من تقييمات لاحقة صارمة للأثر (حد أدنى 9) وتجارب عشوائية مراقبة واستعراضات نظامية ودراسات شاملة.	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

مجال الإصلاح	التزامات التجديد العاشر لموارد الصندوق	الإطار الزمني/الإبلاغ
	• إطلاع المجلس التنفيذي على التفاصيل المحددة لمنهجية تقدير أعداد الأشخاص الذين يخرجون من قبضة الفقر وكذلك العدد الدقيق لتقييمات الأثر التي سيتم إجراؤها خلال فترة التجديد العاشر.	**الإطار الزمني:** مطلع عام 2015
الإطار التمويلي		
خيارات التمويل المستقبلي للصندوق	• عرض إطار الاقتراض على لجنة مراجعة الحسابات لاستعراضه ومن ثم عرضه على المجلس التنفيذي للموافقة عليه.	**الإطار الزمني:** العرض على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2015
	• رفع المساهمات التكميلية غير المقيدة والحصول على أموال تكميلية، وإعداد نهج استراتيجي ومستهدف بقدر أكبر بشأن التمويل المشترك، وعقب الموافقة على إطار الاقتراض والتماس الاقتراض من الدول السيادية أو المؤسسات الإنمائية التي تحظى بدعم الدولة واستكشاف نطاق الاقتراض من السوق.	**الإطار الزمني:** جار. **الإبلاغ:** سنويا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
	• ضمان أن يتماشى أي تمويل تكميلي غير مقيد بصرامة مع المجالات ذات الأولوية في التركيز الاستراتيجي للصندوق.	**الإطار الزمني:** نهاية 2015
	• ضمان أن يتماشى الاقتراض مع أولويات الصندوق وإطار الاقتراض.	**الإطار الزمني:** نهاية 2015
	•	**الإطار الزمني:** ديسمبر/كانون الأول 2015
	• تزويد المجلس التنفيذي بمعلومات محدثة عن تحديد مصادر للاقتراض السيادي والمفاوضات مع المقرضين المحتملين	

إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016-2018)

عرض عام

1- يوفر إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق أساسا لتقدير مدى نجاح أداء الصندوق عند نقاط رئيسية من مسار أثره[13]؛ وهو بدوره مدعّم بنظرية للتغيير تعكس دور الصندوق الفريد في المساهمة في التحول الريفي الشامل والمستدام. وينعكس مسار الأثر ذلك على مستويات النتائج الخمسة المترابطة لإطار قياس النتائج. فهو يبدأ بالالتزام بضمان التعبئة الفعالة، والتخصيص، والاستخدام الكفؤ للموارد المالية والبشرية. والأداء المؤسسي القوي يدعّم الأداء التشغيلي المحسن للمشروعات المدعومة من الصندوق؛ ويضمن في نهاية المطاف أن مخرجات المشروعات تعطي نواتج إنمائية: قيام المستفيدين – من نساء ورجال الريف – بزيادة إنتاجيتهم ودخولهم، وبناء منظماتهم، وتعزيز قدرة سبل عيشهم ونظمهم الإيكولوجية على الصمود في وجه الهزات وتغير المناخ.

2- تشمل الأنشطة الرئيسية التي تؤثر على الأداء التشغيلي البرمجة القطرية وتصميم المشروعات الفعالين، ودعم تنفيذ المشروعات والعمليات الوطنية لتعزيز السياسات الخاصة بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. ويدعم هذه المظاهر المعرفة التي يجمعها ويتقاسمها الصندوق، والشراكات التي يطورها من أجل تطبيقها. والجمع بين البرامج القطرية، والمشروعات، والانخراط في السياسات هو الذي يحدث أثرا إنمائيا على نطاق واسع، يتم تقديره قبل كل شيء من حيث عدد الأشخاص الريفيين الذين يُنتشلون من الفقر. ويمكن زيادة تعزيز هذه الجهود بالنتيجة عن طريق، على سبيل المثال، تكثيف الانخراط في منتديات السياسات العالمية والإقليمية، وتقديم دعم أكبر للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وزيادة استقطاب الاستثمار المسؤول من القطاع الخاص في الزراعة، وتوسيع الشراكات لأغراض البحوث الزراعية والابتكار.

3- ويوفر الشكل أدناه عرضا عاما للمستويات الخمسة لإطار قياس النتائج في الصندوق، ويوجز الروابط السببية بين النتائج المتوقعة على المستويات المختلفة. وتستند هذه الروابط السببية إلى كم هائل من التعلم والافتراضات القائمة على الأدلة والتجربة حول التغيير الإنمائي، والاجتماعي، والاقتصادي، والمؤسسي، والبيئي، والسياسي، وكيفية التأثير على مثل تلك التغييرات بصورة إيجابية لتحقيق أقصى درجة من الأثر على حياة النساء والرجال الريفيين. وتخضع هذه الافتراضات لعملية متواصلة من التثبت والتنقيح لتأخذ في الاعتبار الاختلافات في السياقات وتطورها، وهي عملية سيستطيع الصندوق المساهمة فيها حتى بشكل أكبر في المستقبل القريب من خلال مبادرة تقييم الأثر التي بدأت في التجديد التاسع لموارد

[13] تبني تقديرات الأداء تلك على مجموعة من آليات أطراف ثالثة بالتكامل مع نظام التقييم الذاتي في الصندوق، والتقييمات التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق، بما في ذلك الاستعراضات المستقلة لجودة المشروعات عند الدخول، والمسوحات السنوية القطرية للعملاء/الشركاء. ويتم الإبلاغ عن النتائج ذات الصلة بالأهداف في إطار قياس النتائج سنويا إلى كل من المجلس التنفيذي ولجنة التقييم التابعة له من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وكذلك عند استعراض منتصف المدة لتجديدات موارد الصندوق. أما الإبلاغ الشامل والمفصل عن المجموعة الكاملة للمؤشرات المرتبطة بالمشروعات والمستخدمة في نظام التقييم الذاتي للصندوق، فيتم توفيره في الاستعراض السنوي لأداء الحافظة، بينما يتم الإبلاغ عن التحليل المستقل للمؤشرات التي يغطيها مكتب التقييم المستقل في الصندوق سنويا إلى المجلس التنفيذي ولجنة التقييم التابعة له في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. ويتم تعزيز الاتساق بين أساليب ونظم التقييم المستقل والذاتي في الصندوق عن طريق اتفاق تنسيق بين الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق يحدّث بانتظام للحفاظ على المواءمة بين النظامين.

الصندوق. وتنعكس الافتراضات الحاسمة في إطار قياس النتائج بحكم أبعاد الأداء التي يحاول قياسها. ويتم إجراء تحليلات أكثر تفصيلا على مستوى المشروعات من خلال استخدام أداة الإطار المنطقي أثناء تصميم المشروعات وتنفيذها.

4- هناك إدراك كامل للدور الهام الذي تلعبه إدارة المخاطر في تحقيق النتائج على المستويات المختلفة لإطار قياس النتائج، وضمن البرامج القطرية والمشروعات المدعومة من الصندوق. وسوف تختلف المخاطر التي تتم مواجهتها بشكل كبير، اعتمادا على السياق المحلي، أو القطري، أو الإقليمي، وربما على الطبيعة السياساتية، والمؤسسية، والتقنية، والبيئية، والأمنية، والسياسية، والمالية، أو الاقتصادية. وسوف يُجرى تحليل دقيق للمخاطر كجزء من كل عملية إعداد لبرنامج قطري أو مشروع. وسوف يعمل ذلك على ترشيد استراتيجيات التخفيف من المخاطر، وتمكين كل فريق إدارة برنامج قطري من معالجة المخاطر المرتبطة بالسياق التي يحتمل أن تعيق تحقيق المخرجات والنواتج بصورة استباقية. وقد تم تعزيز ذلك بدوره على المستوى المؤسسي منذ عام 2008 من خلال نظام إدارة المخاطر المؤسسية الرسمي، الذي يدعم إدارة المخاطر المؤسسية الرئيسية، ويعزز قدرة الصندوق على تحقيق أهدافه الإجمالية.

الشكل: عرض عام لإطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق والروابط السببية بين النتائج المتوقعة على المستويات المختلفة

المستوى 1: نواتج الحد من الفقر العالمي، والأمن الغذائي، والاستثمار الزراعي

نواتج الفقر العالمي، والأمن الغذائي (المؤشرات: السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم؛ معدل انتشار نقص التغذية بين السكان؛ الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن)	يتتبع هذا المستوى من إطار قياس النتائج التقدم المحرز نحو مجموعتين من النواتج التي يسهم الصندوق فيها: الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية ؛ التي تدعّم بدورها من قبل المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع الزراعة والاستثمار العام فيه، واللتين تمثلان محركين مثبتين وشاملين للنمو، والحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. والتقدم المحرز بشأن هذه المؤشرات يعطي فكرة إجمالية مفيدة حول السياق المتطور الذي يعمل فيه الصندوق.
نواتج الاستثمار الزراعي في العالم (المؤشرات: مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة؛ حصة الزراعة من الإنفاق العام)	

المستوى 2: النواتج الإنمائية على المستوى القطري والأثر الذي تحققه المشروعات المدعومة من الصندوق

المؤشر الرئيسي للأثر: عدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر	يعتمد النجاح في تحقيق الأهداف المتعلقة بالفقر العالمي والأمن الغذائي، وزيادة حجم وفعالية الاستثمار في قطاع الزراعة، على تحقيق مشروعات التنمية، مثل تلك التي يدعمها الصندوق، أثرا قويا متواصلا على الفقر وانعدام الأمن الغذائي بين السكان المستهدفين. وتحقيق مثل هذا الأثر يتطلب أن يكون أداء المشروعات التي يدعمها الصندوق جيدا من حيث الفعالية، والكفاءة، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ، وأداء الحكومة، والابتكار وتوسيع النطاق.
أثر المشروعات (المؤشرات: مؤشر ملكية الأصول الأسرية؛ مستوى سوء التغذية لدى الأطفال؛ طول موسم الجوع)	
أثر المشروعات (المؤشرات: مؤشر ملكية الأصول الأسرية؛ مستوى سوء التغذية لدى الأطفال؛ طول موسم الجوع)	
نواتج المشروعات (المؤشرات: الفعالية؛ الكفاءة؛ الأثر على الفقر الريفي؛ المساواة بين الجنسين؛ استدامة الفوائد؛ الابتكار وتوسيع النطاق؛ إدارة البيئة والموارد الطبيعية؛ دعم تكيف أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغير المناخ؛ الأداء الحكومي)	

المستوى 3: المخرجات الإنمائية على المستوى القطري التي تحققها المشروعات المدعومة من الصندوق

الوصول العام للمشروعات (المؤشرات: الأشخاص الذين يتلقون خدمات من المشروعات المدعومة من الصندوق)	تدعم مخرجات المشروعات المدعومة من الصندوق تحقيق الآثار والنواتج التي يعكسها المستوى 2 من إطار قياس النتائج. ويساعد تعظيم الانتشار أعدادا أكبر من السكان من الاستفادة من خدمات دعم المشروعات؛ في حين أن توفير مخرجات المشروعات تمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من التغلب على المعوقات الرئيسية التي يواجهونها، مما يتيح لهم فرصة الوصول إلى مجموعة من الموارد والمدخلات الإنتاجية، والمعرفة، والبنية الأساسية، والأسواق، والخدمات المالية وخدمات الأعمال، والمؤسسات المستجيبة.
مخرجات المشروعات (المؤشرات: الأراضي الخاضعة لممارسات الإدارة المحسنة؛ مساحة الأراضي التي تخدمها نُظم الري؛ الأشخاص المدربون على ممارسات/تكنولوجيات الإنتاج المحصولي والحيواني؛ المدخرون الطوعيون؛ المقترضون النشطون؛ الطرق، مرافق التجهيز، ومرافق الأسواق التي يتم إنشاؤها/إصلاحها؛ المشاريع التي تحصل على خدمات تشجيع الأعمال؛ الأشخاص المدرَّبون على مواضيع الإدارة المجتمعية؛ أفراد أسر أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء الذين يتلقون دعما لمواجهة آثار تغير المناخ)	

المستوى 4: الفعالية التشغيلية للبرامج القطرية والمشروعات المدعومة من الصندوق

أداء البرامج القطرية (المؤشرات: الإسهام في زيادة الدخول وتحسين الأمن الغذائي وتمكين النساء والرجال الريفيين الفقراء؛ الالتزام بجدول أعمال فعالية المعونة؛ الانخراط في حوار السياسات الوطنية؛ بناء الشراكات)	ينبغي على الصندوق أن يبقي على عملياته لتقديم حافظة ذات أداء عال تعظم من أثر، ونواتج، ومخرجات التنمية التي تقاس على المستويات العالية لإطار قياس النتائج. وتساعد المؤشرات في هذا المستوى على ضمان أداء أفضل لفعالية واستجابة وكفاءة العمليات التي يديرها الصندوق في مجال البرمجة القطرية، وتصميم المشروعات، والإشراف ودعم تنفيذ المشروعات، وبناء الشراكات، والتمويل المشترك، والانخراط في العمليات الوطنية لتعزيز سياسات زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية وتحسين مواردها.
جودة تصميم المشروعات (المؤشرات: جودة التصميم الإجمالية؛ التمايز بين الجنسين؛ الرصد والتقييم؛ توسيع النطاق؛ البيئة وتغير المناخ؛ التحليل الاقتصادي)	
إدارة الحافظة (المؤشرات: الفاصل الزمني بين الموافقة على المشروع وصرف الدفعة الأولى؛ نسبة الصرف؛ التمايز بين الجنسين؛ أداء المنح؛ التمويل المشترك)	

المستوى 5: الفعالية والكفاءة المؤسسيتان للصندوق

تعبئة الموارد وإدارتها (المؤشرات: النسبة المئوية لتعهدات التجديد العاشر لموارد الصندوق إلى المستوى المستهدف للتجديد	تدعّم فعالية وكفاءة الصندوق كمؤسسة إنمائية تحسين الأداء التشغيلي للمشروعات التي يدعمها الصندوق. وتركز المؤشرات هنا على التعبئة الفعالة، والتخصيص، والاستخدام الكفؤ للموارد المالية والبشرية، واللامركزية من أجل أن تكون أكثر قربا من العملاء واستجابة لهم. والافتراض هو أن الأداء القوي في هذا المجال سيركز الموارد على ما يضيف أكبر قيمة إنمائية، مع تقديم الأثر والجودة الشاملين مقابل ما هو أقل، من حيث مجموع النفقات. وتساهم النتائج على هذا المستوى بدرجات متفاوتة في تحقيق النتائج على جميع مستويات إطار قياس النتائج الأخرى.
إدارة الموارد البشرية (المؤشرات: مؤشر انخراط الموظفين؛ النسبة المئوية للعاملين من الدول الأعضاء المدرجة في القائمتين باء وجيم؛ النسبة المئوية للنساء برتبة ف-5 أو برتبة أعلى؛ الوقت الذي يستغرقه شغل الوظائف الفنية الشاغرة)	
الكفاءة الإدارية (المؤشرات: نسبة المناصب الوظيفية الممولة من الميزانية في المكاتب القطرية للصندوق؛ التزامات القروض والمنح بالدولار الأمريكي لكل 1 دولار أمريكي من النفقات الإدارية؛ التزامات القروض والمنح والتمويل المشترك للمشروعات بالدولار الأمريكي لكل 1 دولار أمريكي من النفقات الإدارية؛ عمليات الصرف بالدولار الأمريكي لكل 1 دولار أمريكي من النفقات الإدارية)	

مؤشرات إطار قياس نتائج الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

المستوى 1 من إطار قياس النتائج: نواتج الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والاستثمار الزراعي في العالم

الجدول 1

المستوى 1: نواتج الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والاستثمار الزراعي في العالم [أ]

المؤشرات	المصدر	خط الأساس (السنة)	النتائج (السنة)
1-1 نواتج الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في العالم			
1-1-1 السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم	الأمم المتحدة [د]	%46.7 (1990)	%22 (2010)
1-1-2 معدل انتشار نقص التغذية بين السكان	الأمم المتحدة	%23.6 (1992-1990)	%13.5 (2014-2012)
1-1-3 الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون نقص الوزن	الأمم المتحدة	%25 (1990)	%15 (2012)
1-2 نواتج الاستثمارات الزراعية العالمية			
1-2-1 مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الزراعة (بمليارات الدولارات الأمريكية) [ب]	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	10.4 مليون دولار أمريكي (2011)	11.5 (2012)
1-2-2 البلدان النامية التي تبلغ حصة الزراعة فيها 5% أو أكثر من الإنفاق العام [ج]	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية	38.3 (1995)	23.2 (2011)

[أ] ستراجع هذه المؤشرات مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات ذات الصلة بالصندوق الواردة في إطار أهداف التنمية المستدامة المقرر اعتماده في سبتمبر/أيلول 2015. وسوف تقترح على المجلس التنفيذي تحديثات بحلول نهاية 2015. وسيتم ذلك في سياق التحديثات الأخرى لإطار قياس النتائج التي ستقترح على المجلس التنفيذي بحلول نهاية عام 2015. (انظر مصفوفة التزامات التجديد العاشر، الالتزام الثاني بموجب نظام قياس النتائج لمجال الإصلاح في التجديد العاشر.)

[ب] ترد البيانات بالأسعار الثابتة لعام 2012.

[ج] المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، *تقرير السياسات الغذائية العالمية* 2013، مؤشرات السياسات الغذائية (واشنطن العاصمة: 2014).

[د] الأمم المتحدة، *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014* (نيويورك، 2014).

المستوى 2 من إطار قياس النتائج: النواتج الإنمائية والأثر الإنمائي للمشروعات المدعومة من الصندوق على المستوى القطري

الجدول 2

المستوى 2: النواتج الإنمائية والأثر الإنمائي للمشروعات المدعومة من الصندوق على المستوى القطر

المؤشرات	المصدر	خط الأساس 2011–2013	المستهدف لفترة التجديد العاشر 2018	المستهدف لفترة التجديد التاسع 2015
2-1 عدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر				
2-1-1 عدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر (بملايين الأشخاص)		غير منطبق	80[ج]	80[د]
2-2 مؤشرات الأثر				
2-2-1 مؤشر ملكية الأصول الأسرية [أ]	نظام إدارة النتائج والأثر	غير منطبق	قيد التتبع	قيد التتبع
2-2-2 مستوى سوء التغذية لدى الأطفال (3 مؤشرات فرعية: سوء التغذية الحاد والمزمن ونقص الوزن)؛ نسبة الذكور إلى الإناث [أ]	نظام إدارة النتائج والأثر	غير منطبق	قيد التتبع	قيد التتبع
2-2-3 مدة موسم الجوع (عدد الأشهر) [أ]	نظام إدارة النتائج والأثر	غير منطبق	قيد التتبع	قيد التتبع
2-3 مؤشرات النواتج (النسبة المئوية للمشروعات المصنَّفة بتقدير مرض إلى حد ما أو أفضل) عند الإنجاز				
2-3-1 الفعالية [ب]	تقارير إنجاز المشروعات	88	90	90
	مكتب التقييم المستقل	75	قيد التتبع	
2-3-2 الكفاءة [ب]	تقارير إنجاز المشروعات	76	80	75
	مكتب التقييم المستقل	57	قيد التتبع	
2-3-3 الأثر على الفقر الريفي [ب]	تقارير إنجاز المشروعات	88	90	90
	مكتب التقييم المستقل	86	قيد التتبع	
2-3-4 المساواة بين الجنسين	تقارير إنجاز المشروعات	93	90	90
	مكتب التقييم المستقل	80	قيد التتبع	
2-3-5 استدامة الفوائد [ب]	تقارير إنجاز المشروعات	81	85	75
	مكتب التقييم المستقل	65	قيد التتبع	
2-3-6 الابتكار وتوسيع النطاق	تقارير إنجاز المشروعات	91	90	90
	مكتب التقييم المستقل	79	قيد التتبع	
2-3-7 البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	تقارير إنجاز المشروعات	86	90	90
	مكتب التقييم المستقل	73	قيد التتبع	
2-3-8 دعم تكيُّف أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغيُّر المناخ	تقارير إنجاز المشروعات	غير منطبق	50	غير منطبق
2-3-9 الأداء الحكومي	تقارير إنجاز المشروعات	78	80	80
	مكتب التقييم المستقل	66	قيد التتبع	

[أ] ستقاس هذه المؤشرات وسيتم الإبلاغ عنها في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق للمرة الأولى في عام 2015 وسوف توفر الأساس لتحديد خطوط الأساس لعام 2015 والمستويات المستهدفة لعام 2018. وسوف تعرض تحديثات إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر على المجلس التنفيذي بحلول نهاية عام 2015. وسيتم ذلك في سياق التحديثات الأخرى لإطار قياس النتائج التي ستقترح على المجلس التنفيذي بحلول نهاية عام 2015. (انظر مصفوفة التزامات التجديد العاشر، الالتزام الثاني بموجب نظام قياس النتائج لمجال الإصلاح في التجديد العاشر.)

[ب] سترد في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق تفاصيل توزيع النتائج بالنسبة للدول الهشة.

[ج] الإجمالي لفترة السنوات الست 2013–2018.

[د] حُدِّد لفترة السنوات الست 2010–2015 مستوى مستهدف قدره 80 مليوناً للتجديد التاسع وحددت بالتالي فترة مماثلة لتحقيق المستوى المستهدف للتجديد العاشر.

الجدول 3

المستوى 3: المخرجات الإنمائية على المستوى القطري التي تحققها المشروعات التي يدعمها الصندوق

المؤشرات	المصدر	خط الأساس 2013	نطاقات توقعات التجديد العاشر 2018	المستهدف في التجديد التاسع 2015
3-1 الوصول العام				
3-1-1 الأشخاص الذين يحصلون على خدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق (بملايين الأشخاص؛ نسبة الذكور إلى الإناث)	نظام إدارة النتائج والأثر	98.6 (48:52)	130 – 110	90
3-2 إدارة الموارد الطبيعية				
3-2-1 الأراضي الخاضعة لممارسات الإدارة المحسنة (بملايين الهكتارات)	نظام إدارة النتائج والأثر	4.1	5.0 – 3.3	قيد التتبع
3-2-2 الأراضي التي تخدمها نُظم الري (بالهكتار)	نظام إدارة النتائج والأثر	277 000	240 000 – 350 000	قيد التتبع
3-3 التكنولوجيات الزراعية				
3-3-1 الأشخاص المدرّبون على ممارسات/تكنولوجيات الإنتاج المحصولي والحيواني (بملايين الأشخاص؛ نسبة الذكور إلى الإناث)	نظام إدارة النتائج والأثر	6.4 (47:53)	7.7 – 5.5	قيد التتبع
3-4 الخدمات المالية الريفية				
3-4-1 المدخرون الطوعيون (بملايين الأشخاص؛ نسبة الذكور إلى الإناث)	نظام إدارة النتائج والأثر	19.1 (72:28)	21 – 14	قيد التتبع
3-4-2 المقترضون النشطون (بملايين الأشخاص؛ نسبة الذكور إلى الإناث)	نظام إدارة النتائج والأثر	6.2 (60: 40)	7.5 – 5.0	قيد التتبع
3-5 التسويق				
3-5-1 الطرق التي يتم إنشاؤها/إصلاحها (بالكيلو متر)	نظام إدارة النتائج والأثر	20 120	000 18– 000 24	قيد التتبع
3-5-2 مرافق التجهيز التي يتم إنشاؤها/إصلاحها **(جديد)**	نظام إدارة النتائج والأثر	9 391	300 11– 7 500	قيد التتبع
3-5-3 مرافق التسويق التي يتم إنشاؤها/إصلاحها **(جديد)**	نظام إدارة النتائج والأثر	3 252	000 5– 3 000	قيد التتبع
3-6 المشروعات الصغرى				
3-6-1 المشروعات التي تصل إلى خدمات تعزيز الأعمال	نظام إدارة النتائج والأثر	88 000	000 80– 120 000	قيد التتبع
3-7 السياسات والمؤسسات				
3-7-1 الأشخاص المدرَّبون على مواضيع الإدارة المجتمعية (بملايين لأشخاص؛ نسبة الذكور إلى الإناث)	نظام إدارة النتائج والأثر	1.8 (76 :24)	2.3 – 1.6	قيد التتبع
3-8 التكيُّف مع تغيُّر المناخ				
3-8-1 أفراد أسر أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء الذين يتلقون دعماً لمواجهة أثر تغيُّر المناخ (بملايين الأشخاص) **(جديد)**	نظام إدارة النتائج والأثر	2.3	15 – 8	قيد التتبع

المستوى 4 من إطار قياس النتائج – الفعالية التشغيلية للبرامج القطرية والمشروعات التي يدعمها الصندوق

الجدول 4

المستوى 4: الفعالية التشغيلية للبرامج القطرية والمشروعات التي يدعمها الصندوق

المؤشرات	المصدر	خط الأساس 2014	المستهدف في التجديد العاشر 2018	المستهدف في التجديد التاسع 2015
4-1 النسبة المئوية للبرامج القطرية المصنَّفة في المرتبة 4 أو أفضل في أثناء التنفيذ من حيث:				
4-1-1 الإسهام في زيادة الدخول وتحسين الأمن الغذائي وتمكين النساء والرجال الريفيين الفقراء	استقصاء العملاء	89 (2014-2013)	90	90
4-1-2 الالتزام بجدول أعمال فعالية المعونة	استقصاء العملاء	89 (2014-2013)	100	100
4-1-3 الانخراط في حوار السياسات الوطنية	استقصاء العملاء	81 (2014-2013)	85	70
4-1-4 بناء الشراكات	استقصاء العملاء	92 (2014-2013)	90	90
4-2 النسبة المئوية للمشروعات المصنَّفة في المرتبة 4 أو أفضل عند الإدراج				
4-2-1 التصنيف العام لجودة التصميم	ضمان الجودة	91	90	85
4-2-2 التصنيف العام لجودة التصميم (الدول الهشة فقط)	ضمان الجودة	83	85	80
4-2-3 المنظور الجنساني[أ]	ضمان الجودة	81	90	90
4-2-4 الرصد والتقييم	ضمان الجودة	88	90	80
4-2-5 توسيع النطاق	ضمان الجودة	83	85	80
4-2-6 البيئة وتغيُّر المناخ **(جديد)**	ضمان الجودة	غير منطبق	80	غير منطبق
4-2-7 المشروعات الممولة بقروض وخضعت لتحليل اقتصادي منشور ويمكن التحقق منه[ب] **(جديد)**	ضمان الجودة	غير منطبق	100	غير منطبق
4-3 إدارة الحافظة				
4-3-1 الفاصل الزمني بين الموافقة على المشروع وصرف الدفعة الأولى من الأموال (بالأشهر)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	17	14	14
4-3-2 النسبة المئوية لصرف الأموال (إجمالاً)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	15.8	22	17
4-3-3 النسبة المئوية لصرف الأموال (الحالات الهشة)[ج]	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	15.3	20	18
4-3-4 التركيز في التنفيذ على المنظور الجنساني	تقارير وضع المشروعات المشروع/نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	89	90	90
4-3-5 النسبة المئوية للمشروعات المصنفة بأنها مرضية إلى حد ما أو أفضل مع معدل صرف مقبول (قياساً ببرنامج العمل والميزانية السنوية المعتمدين) **(جديد)**	التقرير المتعلق بوضع المشروع	55	65	غير منطبق
4-3-6 النسبة المئوية للمِنح المصنفة بأنها مرضية إلى حد من حيث التقدم العام المحرز في التنفيذ (جديد)	تقارير وضع المِنح	غير منطبق	80	غير منطبق
4-4 التمويل المشترك				
4-4-1 نسبة التمويل المشترك (الإجمالي)[د]	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	1.27 (2014-2011)	1.20	1.6

[أ] سيستمر في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق السير على الممارسة الحالية التي تصنف نتائج المشروعات التي تحدث تحولات في المنظور الجنساني وتعمم المساواة بين الجنسين في التقرير السنوي عن سياسة الصندوق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي يرد سنوياً في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

[ب] حدد المستوى المستهدف على أساس التعريف العام للتحليل الاقتصادي. والتحليل الاقتصادي مطلوب لكل مشروعات الصندوق، غير أنه يتوقع استخدام التحليل في نحو 10 في المائة من الحالات أساليب أخرى غير تحليل الفوائد والتكاليف لأن بعض الفوائد (مثل الفوائد البيئية، وتنمية القدرات، والتمكين) لا تناسبها تماماً تلك النهج.

[ج] البيانات تمثل المبالغ المصروفة في قائمة الدول الهشة التي حددها الصندوق، وهي تجمع بين قائمة منسقة متفق عليها بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وقائمة مجمعة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

[د] يتضمن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق تفاصيل النتائج، وذلك على سبيل المثال حسب مصدر التمويل المشترك ونوع البلد.

المستوى 5 من إطار قياس النتائج – الفعالية والكفاءة المؤسسيتان في الصندوق

الجدول 5

المستوى 5: الفعالية والكفاءة المؤسسيتان في الصندوق

المؤشرات	المصدر	خط الأساس سنة 2014 أو غيرها	المستهدف في التجديد العاشر 2018	المستهدف في التجديد التاسع 2015
5-1 تحسن تعبئة الموارد وإدارتها				
5-1-1 النسبة المئوية لتعهدات التجديد العاشر مقارنة بالمستوى المستهدف لتجديد الموارد	قواعد بيانات المنظمة	95	100	100
5-2 تحسن إدارة الموارد البشرية				
5-2-1 مؤشر انخراط الموظفين: النسبة المئوية للموظفين المنخرطين إيجابياً في تحقيق أهداف الصندوق	الدراسة الاستقصائية العالمية للموظفين	76	75	75
5-2-2 النسبة المئوية للعاملين من الدول الأعضاء في القائمتين باء وجيم	قواعد بيانات المنظمة	40	قيد التتبع	قيد التتبع
5-2-3 النسبة المئوية للنساء في الوظائف الفنية من الفئة ف-5 فما فوقها	قواعد بيانات المنظمة	29	35	35
5-2-4 الوقت الذي يستغرقه شَغل الوظائف الفنية الشاغرة (بالأيام)	قواعد بيانات المنظمة	109	100	100
5-3 تحسن الكفاءة الإدارية				
5-3-1 حصة موارد الميزانية المخصصة لكل من: [أ]				
المجموعة 1				
المجموعة 2	قواعد بيانات المنظمة			
المجموعة 3				
المجموعة 4				
5-3-2 نسبة وظائف المكاتب القطرية المرصودة في الميزانية	قواعد بيانات المنظمة	42.7	45	45
5-3-3 التزامات القروض والمِنح بالدولار الأمريكي مقابل كل دولار أمريكي من النفقات الإدارية	قواعد بيانات المنظمة	7.9 (2011-2013)	8.2	8
5-3-4 التزامات القروض والمِنح والتمويل المشترك للمشروعات بالدولار الأمريكي مقابل كل دولار من النفقات الإدارية **(جديد)**	قواعد بيانات المنظمة	14.9 (2011-2013)	15.2	غير منطبق
5-3-5 المبالغ المصروفة بالدولار الأمريكي مقابل كل دولار من النفقات الإدارية	قواعد بيانات المنظمة	5.1 (2011-2013)	5.5	5.3

[أ] عقب مراجعة وتنقيح نهج ميزنة المجموعات في عام 2015، تم اقتراح هدف لهذا المؤشر وسوف يعرض على المجلس التنفيذي بحلول نهاية عام 2015 . وسيتم ذلك في سياق التحديثات الأخرى لإطار قياس النتائج التي ستقترح على المجلس التنفيذي بحلول نهاية عام 2015. انظر مصفوفة التزامات التجديد العاشر، الالتزام الثاني المتعلق بمجال الإصلاح في إطار نظام قياس النتائج.

تعاريف مؤشرات إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق ومصادر بياناتها

المستوى 1 من إطار قياس النتائج: نواتج الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والاستثمار الزراعي في العالم

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
1-1	**نواتج الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في العالم**		
1-1-1	السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم	الأمم المتحدة، *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية*	نسبة السكان الذين يعيشون في أسر دون خط الفقر الدولي حيث ينخفض متوسط الاستهلاك اليومي (أو الدخل) للفرد عن 1.25 دولار أمريكي يومياً حسب الأسعار الدولية لعام 2005 المعدلة لمراعاة تعادل القوة الشرائية.
1-1-2	معدل انتشار نقص التغذية بين السكان	الأمم المتحدة، *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية*	حالة الأشخاص الذين يستهلكون أقل من الحد الأدنى لاحتياجاتهم من الطاقة الغذائية اللازمة للحفاظ على الحجم الأدنى المقبول للجسم، وحياة صحية، والقيام بالنشاط البدني الخفيف. ويعادل ذلك نسبة السكان الذين يعانون الجوع أو الحرمان الغذائي.
1-1-3	الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون نقص الوزن	الأمم المتحدة، *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية*	النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و59 شهراً الذين يقل وزنهم عن انحرافين معياريين عن متوسط وزن الفئات العمرية في المجموعة السكانية المرجعية الدولية.
1-2	**نواتج الاستثمارات الزراعية العالمية**		
1-2-1	مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الموجَّهة إلى الزراعة (بمليارات الدولارات الأمريكية)	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *إحصاءات المعونة*	البيانات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بتدفق المعونة بالأسعار الثابتة إلى الزراعة والحراجة والصيد والتنمية الريفية. وتستبعد منها المعونة الموجَّهة إلى القطاعات الأخرى التي يمكن أن تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على الزراعة، مثل الأمن الغذائي، والمعونة الغذائية الإنمائية، والمعونة الغذائية الطارئة.
2-2-1	البلدان النامية التي تبلغ حصة الزراعة فيها 5 في المائة أو أكثر من إجمالي الإنفاق العام	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، *تقرير السياسات الغذائية العالمية*	وفقاً لحسابات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية لمؤشرات السياسات الغذائية، مع مراعاة بيانات الإنفاق العام والمتغيرات الأخرى، مثل عوامل الانكماش وأسعار الصرف.

أ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

المستوى 2 من إطار قياس النتائج: النواتج الإنمائية والأثر الإنمائي للمشروعات المدعومة من الصندوق على المستوى القطري

الرقم	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
2-1	**عدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر**		
2-1-1	الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر (بملايين الأشخاص)	استقصاءات تقييم الأثر، استقصاءات نظام إدارة النتائج والأثر	يقيس المؤشر عدد المستفيدين الذين يصعدون إلى ما فوق خط فقر معيَّن (يحدَّد في خط الأساس). ويستند ذلك إلى تقدير عدد المستفيدين الذين يحققون ارتقاءً اقتصادياً، يعرَّف بأنه تغييرات في الوضع الاقتصادي (ويقاس بمؤشر الأصول ومؤشرات الاستهلاك، خلال الفترة الممتدة من خط الأساس حتى الإنجاز). يتألف نهج القياس من خطوتين رئيسيتين: (1) تقييم أثر عينة من المشروعات المنجزة في الفترة 2013-2018؛ (2) تطبيق نتائج تقييمات الأثر على كل حافظة الصندوق التي تتألف من مشروعات نشطة أو منجزة في الفترة 2013-2018. وسيجري الإبلاغ عن المؤشر في عام 2018.
2-2	**مؤشرات الأثر**		
2-2-1	مؤشر ملكية الأصول الأسرية	استقصاءات نظام إدارة النتائج والأثر	عدد الأسر (أو نسبة المستفيدين) الذين تزداد ملكيتهم للأصول في أعقاب تدخلات الصندوق. ويتم الحصول على قائمة الأصول المملوكة للأسر من الاستقصاءات الأسرية التي يتم إجراؤها في بداية المشروعات الممولة من الصندوق وعند إنجازها. وسيجري الإبلاغ عن المؤشر في عام 2018.
2-2-2	مستوى سوء التغذية لدى الأطفال (3 مؤشرات فرعية: سوء التغذية الحاد والمزمن ونقص الوزن)؛ نسبة الذكور إلى الإناث	استقصاءات نظام إدارة النتائج والأثر	عدد الأطفال (أو نسبة الأطفال المشمولين) الذين تتحسن مؤشراتهم التغذوية. وتستخدم ثلاثة مقاييس لسوء التغذية عند إجراء استقصاءات نظام إدارة النتائج والأثر. ويمكن الإبلاغ عن النسبة المئوية وعن الزيادة المطلقة لدى الأطفال الذين يعانون كل الأنواع الثلاثة. وسيجري الإبلاغ عن المؤشر في عام 2018.
2-2-3	مدة موسم الجوع (عدد الأشهر)	استقصاءات نظام إدارة النتائج والأثر	عدد الأسر التي يتحسَّن أمنها الغذائي. ويرد في المبادئ التوجيهية الحالية لنظام إدارة النتائج والأثر (إصدار 2005) عدد الأشهر التي تعاني فيها الأسر انعدام الأمن الغذائي. ويرد أيضاً عدد الأسر التي تمر بأول مواسم الجوع. ويمكن الإبلاغ عن الانخفاض في عدد الأسر وتراجع متوسط مدة موسم الجوع. وسيجري الإبلاغ عن المؤشر في عام 2018.
2-3	**مؤشرات النواتج (النسبة المئوية للمشروعات المصنَّفة بأنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل) عند الإنجاز**[أ]		

الرقم	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
2-3-1	الفعالية	تقارير إنجاز المشروعات وعمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق	مدى تحقق أهداف التدخل الإنمائي وآثاره المقصودة أو مدى توقع تحقيق تلك الأهداف، مع مراعاة أهميتها النسبية. ويتم الحصول على بيانات هذا المؤشر وسائر المؤشرات الواردة أدناه من التقديرات الواردة في تقارير إنجاز المشروعات التي يقيِّمها الصندوق فضلاً عن التقديرات التي يحددها مكتب التقييم المستقل في عمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات، وتقارن، حيثما أمكن، الإنجازات الفعلية للمشروعات مع الإنجازات المتصورة في التقدير وفي الإطار المنطقي. يتم الحصول على هذا المؤشر من تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها الصندوق، وكذلك تصنيفات التثبت من صحة تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويستند الإبلاغ إلى متوسط تصنيفات المشروعات المنجزة خلال فترة 3 سنوات. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنويا.
2-3-2	الكفاءة	تقارير إنجاز المشروعات وعمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق	مقياس لمدى تحويل الموارد/المدخلات (الأموال، والخبرة، والوقت، إلخ) إلى نتائج بطريقة اقتصادية. وتوفر نسب التكاليف / الفوائد للمخرجات الرئيسية مقياساً إضافياً لتقييم كفاءة استخدام الموارد. وحيثما أمكن، تقارن التكاليف مع المشروعات الإنمائية الأخرى العاملة في نفس المنطقة. وفي بعض الحالات، مثل مشروعات تطوير البنية التحتية أو التدخلات الموجهة نحو الإنتاجية، يحلل العائد الاقتصادي. وإذا تعذر تقدير العائد الاقتصادي، يتم تأكيد كفاءة المشروع من خلال مؤشرات فعالية التكاليف أو أسس القياس المعيارية. يتم الحصول على هذا المؤشر من تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها الصندوق، وكذلك تصنيفات التثبت من صحة تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويستند الإبلاغ إلى متوسط تصنيفات المشروعات المنجزة خلال فترة 3 سنوات. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنويا.
2-3-3	الأثر على الفقر الريفي	تقارير إنجاز المشروعات وعمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق	التغييرات التي تطرأ أو من المتوقع أن تطرأ على حياة فقراء الريف (سواء أكانت إيجابية أم سلبية، ومباشرة أو غير مباشرة، ومقصودة أو غير مقصودة) نتيجة للتدخلات الإنمائية. وهذا المؤشر مركَّب يغطي خمسة مجالات يرجح أن تؤثر عليها المشروعات الممولة من الصندوق: الدخول والأصول الأسرية، ورأس المال البشري والاجتماعي والتمكين، والأمن الغذائي والانتاجية الزراعية، والموارد الطبيعية والبيئة، والمؤسسات والسياسات. يتم الحصول على هذا المؤشر من تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها الصندوق، وكذلك تصنيفات التثبت من صحة تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويستند الإبلاغ إلى متوسط تصنيفات المشروعات المنجزة خلال فترة 3 سنوات. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنويا.

الرقم	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
2-3-4	المساواة بين الجنسين	تقارير إنجاز المشروعات وعمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق	ملاءمة التصميم من حيث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعميم الاعتبارات الجنسانية في ترتيبات التنفيذ (بما يشمل نظام الرصد والتقييم) والتغييرات التي يروج لها المشروع على مستوى الأسرة (عبء العمل، والحالة التغذوية، وتأثير المرأة على صنع القرار، والتوازن المنصف في أعباء العمل). يتم الحصول على هذا المؤشر من تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها الصندوق، وكذلك تصنيفات التثبت من صحة تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويستند الإبلاغ إلى متوسط تصنيفات المشروعات المنجزة خلال فترة 3 سنوات. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنويا.
2-3-5	استدامة الفوائد	تقارير إنجاز المشروعات وعمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق	احتمالات استمرار الفوائد الصافية المتحققة من نشاط إنمائي بعد انتهاء مرحلة الدعم المالي الخارجي. وتشمل الاستدامة أيضاً إجراء تقدير لاحتمالات صمود النتائج الفعلية والمتوقعة في وجه المخاطر بما يتجاوز عمر المشروع. يتم الحصول على هذا المؤشر من تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها الصندوق، وكذلك تصنيفات التثبت من صحة تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويستند الإبلاغ إلى متوسط تصنيفات المشروعات المنجزة خلال فترة 3 سنوات. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنويا.
2-3-6	الابتكار وتوسيع النطاق	تقارير إنجاز المشروعات وعمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق	مدى مساهمة التدخلات الإنمائية للصندوق في الآتي: (1) إدخال نُهج ابتكارية في تخفيف حدة الفقر الريفي؛ (2) مدى توسيع نطاق تلك التدخلات (أو احتمال القيام بذلك) من جانب السلطات الحكومية والمنظمات المانحة والقطاع الخاص والوكالات الأخرى والمجتمعات المحلية نفسها، و (3) الحشد من أجل إدخال تغييرات في السياسات لصالح الفقراء سواء من خلال المعرفة المتولدة و/أو من خلال تمكين المؤسسات الريفية من المشاركة في حوار السياسات. يتم الحصول على هذا المؤشر من تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها الصندوق، وكذلك تصنيفات التثبت من صحة تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويستند الإبلاغ إلى متوسط تصنيفات المشروعات المنجزة خلال فترة 3 سنوات. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنويا.
2-3-7	البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	تقارير إنجاز المشروعات وعمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق	مدى مساهمة مشروع ما في إصلاح أو حماية الموارد الطبيعية وخدمات النُظم الإيكولوجية. يتم الحصول على هذا المؤشر من تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها الصندوق، وكذلك تصنيفات التثبت من صحة تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويستند الإبلاغ إلى متوسط تصنيفات المشروعات المنجزة خلال فترة 3 سنوات. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنويا.

الرقم	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
8-3-2	دعم تكيُّف أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغيُّر المناخ	تقارير إنجاز المشروعات وعمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق	مدى مساهمة مشروع ما في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن تغيُّر المناخ من خلال تدابير مخصصة للتكيُّف أو الحد من المخاطر. يتم الحصول على هذا المؤشر من تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها الصندوق، وكذلك تصنيفات التثبت من صحة تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويستند الإبلاغ إلى متوسط تصنيفات المشروعات المنجزة خلال فترة 3 سنوات. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنويا.
9-3-2	الأداء الحكومي	تقارير إنجاز المشروعات وعمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق	مساهمة الشركاء في تصميم المشروعات وتنفيذها، ورصدها والإبلاغ عنها والإشراف عليها ودعم تنفيذها، وتقييمها. ويقيِّم أداء كل شريك على حدة من حيث أدواره ومسؤوليته المتوقعة خلال دورة حياة المشروع. يتم الحصول على هذا المؤشر من تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها الصندوق، وكذلك تصنيفات التثبت من صحة تقارير إنجاز المشروعات التي يقيمها مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويستند الإبلاغ إلى متوسط تصنيفات المشروعات المنجزة خلال فترة 3 سنوات. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنويا.

المستوى 3 من إطار قياس النتائج: المخرجات الإنمائية التي تحققها على المستوى القطري المشروعات التي يدعمها الصندوق

الرقم	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
3-1	**الوصول العام**		
3-1-1	الأشخاص الذين يحصلون على خدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق (بملايين الأشخاص؛ نسبة الذكور إلى الإناث)	نظام إدارة النتائج والأثر	يشير هذا المؤشر إلى العدد التراكمي للأشخاص (مصنفين حسب نوع الجنس) الذين يتلقون خدمات من جميع المشروعات الجارية (أو النشطة) في سنة معينة، أي أنه يشمل مشروعات في مراحل مختلفة من التنفيذ: المعتمدة مؤخرا، أو التي وصلت إلى منتصف المدة أو اقتربت منه، أو التي شارفت على الانتهاء. لا يشمل المؤشر المستفيدين المباشرين على هذا النحو، ولكنه يشمل أفراد الأسرة عندما يشارك فرد أو فردان من الأسرة في أحد أنشطة الصندوق. ويستند القياس إلى إجمالي كل تمويل المشروعات ويتم استقراؤه صعودياً لمراعاة المشروعات التي لم تقدم تقارير نظام إدارة النتائج والأثر. تشير المؤشرات الأخرى أدناه إلى أفراد الأسر التي تتلقى خدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق. وفي بعض الحالات، قد يدرج مستفيد أكثر من مرة، كأن يتلقى، مثلاً، تدريبا على تكنولوجيات زراعة المحاصيل ويحصل أيضا على قرض. ويدرك موظفو مشروعات الصندوق احتمالات ازدواجية الحساب ويعدلون مجموع تقديرات المستفيدين في إطار المؤشر 3-1-1- بناء على ذلك. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
3-2	**إدارة الموارد الطبيعية**		
3-2-1	الأراضي الخاضعة لممارسات الإدارة المحسَّنة (بملايين الهكتارات)	نظام إدارة النتائج والأثر	مساحة الأراضي الخاضعة لممارسات الإدارة الأكثر استدامة والأقدر على الصمود (مثل الممارسات المتعلقة بالموارد الطبيعية والتنوع المحصولي، والتربة وتآكلها، والإنتاج الحيواني، والحراجة الزراعية، والمياه، والتنويع، ونُظم التأمين ضد الطقس) التي يروجها المشروع في وقت معيَّن. تشير النتائج المبلغ عنها إلى الإنجازات التراكمية خلال عمر المشروع فيما يتعلق بكل المشروعات الجارية في السنة التقويمية المعنية. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
3-2-2	مساحة الأراضي التي تخدمها نُظم الري (بالهكتار)	نظام إدارة النتائج والأثر	مساحة الأراضي التي تخدمها نُظم الري التي أصلحها أو أنشأها المشروع تماماً تشير النتائج المبلغ عنها إلى الانجازات التراكمية خلال عمر المشروع فيما يتعلق بكل المشروعات الجارية في السنة التقويمية المعنية. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.

الرقم	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
3-3	**التكنولوجيات الزراعية**		
1-3-3	الأشخاص المدربون على ممارسات/تكنولوجيات الإنتاج الزراعي والحيواني (بملايين الأشخاص)؛ نسبة الذكور إلى الإناث)	نظام إدارة النتائج والأثر	عدد الرجال والنساء الذين يتم تدريبهم على إنتاج المحاصيل وتكنولوجياته (مثل الممارسات الزراعية واستخدام البذور والأسمدة) وعلى الإنتاج الحيواني وتكنولوجياته (مثل حلب الأبقار، وذبح الحيوانات، والتغذية الحيوانية، والوقاية من الأمراض)، وعلى إنتاج الأسماك وتكنولوجياته (مثل تقنيات الصيد، وإدارة محميات الأسماك). تشير النتائج المبلغ عنها إلى الانجازات التراكمية خلال عمر المشروع فيما يتعلق بكل المشروعات الجارية في السنة التقويمية المعنية. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
4-3	**الخدمات المالية الريفية**		
1-4-3	المدخرون الطوعيون (بملايين الأشخاص، نسبة الذكور إلى الإناث)	نظام إدارة النتائج والأثر	مجموع عدد الرجال/النساء الذين يقومون طواعية بإيداع أموالٍ لدى مؤسسة مالية مدعومة من الصندوق في تاريخ محدَّد (مثل 31 ديسمبر/كانون الأول).
2-4-3	المقترضون النشطون (بملايين الأشخاص؛ نسبة الذكور إلى الإناث)	نظام إدارة النتائج والأثر	مجموع عدد المقترضين والمقترضات المدينين برصيد مستحق لمؤسسة مالية مدعومة من الصندوق في تاريخ محدد في سنة مشمولة بالتقرير (مثل 31 ديسمبر/كانون الأول).
5-3	**التسويق**		
1-5-3	الطرق التي يتم إنشاؤها/إصلاحها (بالكيلو متر)	نظام إدارة النتائج والأثر	مجموع الكيلومترات في كل تضاريس الطرق التي أنشأها أو أصلحها (طورها) المشروع تماماً تشير النتائج المبلغ عنها إلى الانجازات التراكمية خلال عمر المشروع فيما يتعلق بكل المشروعات الجارية في السنة التقويمية المعنية. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
2-5-3	مرافق التجهيز التي يتم إنشاؤها/إصلاحها	نظام إدارة النتائج والأثر	عدد مرافق التجهيز (مثل المطاحن، ومضارب الأرز، ووحدات التقشير، ومحطات العصر) التي أنشأها أو أصلحها المشروع تماماً تشير النتائج المبلغ عنها إلى الانجازات التراكمية خلال عمر المشروع فيما يتعلق بكل المشروعات الجارية في السنة التقويمية المعنية. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
3-5-3	مرافق التسويق التي يتم إنشاؤها/إصلاحها	نظام إدارة النتائج والأثر	عدد مرافق الأسواق (مثل أماكن الأسواق والمظلات، وشبكات الصرف الصحي) التي أنشأها أو أصلحها المشروع تماماً تشير النتائج المبلغ عنها إلى الانجازات التراكمية خلال عمر المشروع فيما يتعلق بكل المشروعات الجارية في السنة التقويمية المعنية. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
6-3	**المشروعات الصغرى**		

الرقم	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
1-6-3	المشروعات التي يمكنها الحصول على الخدمات غير المالية التي ييسرها المشروع	نظام إدارة النتائج والأثر	عدد المشروعات التي تتاح لها إمكانية الحصول على الخدمات غير المالية (مثل تخطيط الأعمال، والمشورة التقنية، وإدارة سلاسل الإمداد) التي يعززها المشروع تشير النتائج المبلغ عنها إلى الانجازات التراكمية خلال عمر المشروع فيما يتعلق بكل المشروعات الجارية في السنة التقويمية المعنية. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
3-7	**السياسات والمؤسسات**		
1-7-3	الأشخاص المدربون على مواضيع الإدارة المجتمعية (بملايين الأشخاص؛ نسبة الذكور إلى الإناث)	نظام إدارة النتائج والأثر	عدد الرجال والنساء الذين يتدربون في أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض على المواضيع المتصلة بعمليات الإدارة وصنع القرارات على المستوى المجتمعي (مثل الأساليب التشاركية، والرصد والتقييم، والإدارة المالية، والمحاسبة). تشير النتائج المبلغ عنها إلى الانجازات التراكمية خلال عمر المشروع فيما يتعلق بكل المشروعات الجارية في السنة التقويمية المعنية. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
3-8	**التكيُّف مع تغيُّر المناخ**		
1-8-3	أفراد أسر أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء الذين يتلقون دعماً لمواجهة آثار تغيُّر المناخ	نظام إدارة النتائج والأثر	عدد الرجال والنساء الذين يستفيدون استفادة مباشرة أو غير مباشرة من تدابير التكيُّف مع تغيُّر المناخ المتخذة في إطار برنامج الصندوق للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وتجمَّع هذه البيانات سنوياً من نتائج أُطر المشروعات المدعومة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

المستوى 4 من إطار قياس النتائج: الفعالية التشغيلية للبرامج القطرية والمشروعات التي يدعمها الصندوق

الرقم	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
4-1	**النسبة المئوية للبرامج القطرية المصنَّفة بأنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل في أثناء التنفيذ من حيث:**		
4-1-1	المساهمة في زيادة الدخول وتحسين الأمن الغذائي وتمكين النساء والرجال الريفيين الفقراء	استقصاء العملاء	تقييم العملاء (الحكومات والشركاء والمجتمع المدني) للبرامج القطرية للصندوق من حيث تحقيقها للأثر على الدخل والأمن الغذائي وتمكين النساء والرجال الريفيين الفقراء. وتحسب النتيجة لكل سنتين على أساس استقصاءين سنويين للعملاء. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
4-1-2	الالتزام بجدول أعمال فعالية المعونة	استقصاء العملاء	تقييم العملاء (الحكومات والشركاء والمجتمع المدني) للبرامج القطرية للصندوق من حيث التزامها بالمبادئ الخمسة المتعاضدة (الملكية، والمواءمة، والتنسيق، والإدارة من أجل النتائج، والمساءلة المتبادلة) لجدول أعمال الفعالية الإنمائية. وتحسب النتيجة لكل سنتين على أساس استقصاءين سنويين للعملاء. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
4-1-3	الانخراط في حوار السياسات الوطنية	استقصاء العملاء	تقييم العملاء (الحكومات والشركاء والمجتمع المدني) للبرامج القطرية للصندوق من حيث مساهمتها في حوار السياسات الوطنية ومن حيث ما تقدمه من دعم لتمكين المجتمع المدني من المشاركة في حوار السياسات. وتحسب النتيجة لكل سنتين على أساس استقصاءين سنويين للعملاء. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
4-1-4	بناء الشراكات	استقصاء العملاء	تقييم العملاء (الحكومات والشركاء والمجتمع المدني) للبرامج القطرية للصندوق من حيث فعاليتها في بناء الشراكات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الرئيسيين في البلد. وتحسب النتيجة لكل سنتين على أساس استقصاءين سنويين للعملاء. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
4-2	**النسبة المئوية للمشروعات التي تصنَّف بأنها مُرضية أو أفضل عند الإدراج من حيث:**		
4-2-1	التصنيف العام لجودة التصميم	ضمان الجودة	تقييم موجز شامل لعدة أبعاد، بما فيها المواءمة مع السياق القطري، والقدرات المؤسسية، والجاهزية للتنفيذ، واحتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية، ومدى الاستجابة لتوصيات تعزيز الجودة. وتحسب التقديرات على أساس متوسط 24 شهراً. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
4-2-2	التصنيف الشامل لجودة التصميم في الدول الهشة فقط	ضمان الجودة	لا يختلف ذلك عن المؤشر 4-2-1، ولكنه يقتصر على قائمة الدول الهشة التي حددها الصندوق، وهي تجمع بين قائمة منسَّقة متفق عليها بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وقائمة مجمَّعة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتحسب التقديرات على أساس متوسط 24 شهراً. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
4-2-3	المنظور الجنساني	ضمان الجودة	تقييم موجز شامل لعدد من جوانب تعميم المنظور الجنساني، بما يشمل تحليل التركيز المواضيعي للمشروع من المنظور الجنساني، ووصف ما سيحققه المشروع من المنظور الجنساني، (التمكين الاقتصادي، وصنع القرار، وموازنة أعباء العمل)، وبيان تفاصيل العناصر الرئيسية لاستراتيجية المساواة بين الجنسين وترتيبات تنفيذها. وتحسب التقديرات على أساس متوسط 24 شهراً. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.

الرقم	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
4-2-4	الرصد والتقييم	ضمان الجودة	تقييم موجز للعديد من أبعاد الرصد والتقييم، بما يشمل ترتيبات تحديد خط أساس مصنَّف حسب الجنس والعمر، والاستقصاءات التي يتم إجراؤها في منتصف المدة وعند الإنجاز، وتقييم الأثر، مع تحديد خط للفقر بخط الأساس، وترتيبات لرصد النطاق، والأهداف الرئيسية الأخرى طوال عمر المشروع. وتحسب التقديرات على أساس متوسط 24 شهراً. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
5-2-4	توسيع النطاق	ضمان الجودة	تقييم موجز للعديد من أبعاد توسيع النطاق، بما يشمل تحديد النماذج/التدخلات التي سيجري توسيع نطاقها، وتقديم الأدلة التي تثبت أنها فعالة وتتسم بالكفاءة، وتحديد مسار توسيع النطاق. يشمل ذلك مدى تحديد التصميم للأبعاد التشغيلية المقرر الوصول إليها ومدى تقييم المسارات الرئيسية والعوامل المحركة الأساسية التي سوف تتيح إمكانية التوسع والاستدامة بما يتجاوز عمر المشروع. ويمكن توسيع النطاق أفقيا (توسع في النطاق الجغرافي للاستثمارات من مقاطعة/منطقة معينة إلى مقاطعات ومناطق أخرى) و/ أو عموديا (التوسع في الاستثمار بين الطبقات التنظيمية، أي من أحد مستويات الإدارة العامة إلى مستوى آخر، ومن المستوى المحلي إلى مستوى المقاطعات وإلى المستوى الوطني). وبالإضافة إلى ذلك، يرصد المؤشر مدى تحديد المشروع مجالات ونهج الابتكار وتراكم المعرفة أثناء التنفيذ لتوجيه قرارات توسيع النطاق في المستقبل. وتحسب التقديرات على أساس متوسط 24 شهراً. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
6-2-4	البيئة وتغير المناخ	ضمان الجودة	تقييم موجز للعديد من أبعاد البيئة وتغيُّر المناخ، بما يشمل درجة الوعي، وملاءمة الاستثمارات المقترحة، والأثر المرجح على الحد من الهشاشة، وبناء قدرات المؤسسات والمجتمعات في مجال إدارة المخاطر البيئية والمخاطر المتصلة بالمناخ. وتحسب التقديرات على أساس متوسط 24 شهراً. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
7-2-4	المشروعات الممولة بقروض وخضعت لتحليل اقتصادي منشور ويمكن التحقق منه	ضمان الجودة	حصة المشروعات التي تخضع لتحليل اقتصادي منشور ويمكن التحقق منه (سنوياً). وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
4-3	**إدارة الحافظة**		
1-3-4	الفاصل الزمني بين الموافقة على المشروع وصرف الدفعة الأولى من الأموال (بالأشهر)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	المدة المنقضية بين تاريخ صرف أول دفعة من القروض (باستثناء الأموال المتممة) أو مِنح إطار القدرة على تحمل الديون (باستثناء الأموال المتممة) وتاريخ صدور موافقة المجلس التنفيذي في المشروعات التي صرفت تلك الدفعة الأولى في الشهور الستة والثلاثين الأخيرة. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
2-3-4	نسبة المئوية لصرف الأموال – الإجمالية	نظام Flexcube	المبالغ المصروفة من القروض والمِنح خلال فترة الاستعراض، مقسومة على قيمة القروض/المِنح المتاحة للصرف حتى الإقفال المالي في نهاية فترة الإبلاغ التي تستغرق سنة واحدة مخصوماً منها المبالغ التراكمية المصروفة حتى تاريخه. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.
3-3-4	النسبة المئوية لصرف الأموال – الحالات الهشة	نظام Flexcube	لا يختلف عن المؤشر 4-3-2، باستثناء أنه يقتصر على قائمة الصندوق الخاصة بالدول الهشة والتي تجمع بين قائمة منسقة متفق عليها من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وقائمة مجمَّعة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر سنوياً.

الرقم	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
4-3-4	النسبة المئوية للمشروعات التي يصنف تركيزها على المنظور الجنساني في أثناء التنفيذ بأنه مُرض إلى حد ما أو أفضل	تقارير وضع المشروعات	ملاءمة التصميم من حيث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعميم الاعتبارات الجنسانية في ترتيبات التنفيذ، بما يشمل دعم إدارة/ شركاء تنفيذ المشروعات والتدابير التشغيلية ذات الصلة، من خلال على سبيل المثال مخصصات الموارد البشرية والمالية واستخدام المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس للرصد وتحليل البيانات واستخدام الاستنتاجات في تصحيح تنفيذ المشروعات وفي نشر الدروس المستفادة. وتحسب النتيجة لسنة واحدة. وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.
5-3-4	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة بأنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل، مع معدل صرف مقبول (قياساً ببرنامج العمل السنوي/الميزانية السنوية)	تقارير وضع المشروعات	المشروعات التي يبلغ فيها معدل الصرف أو يزيد على 70 في المائة من تقديرات خطة العمل والميزانية السنوية لنفس المرحلة الزمنية. وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.
6-3-4	النسبة المئوية للمنح المصنَّفة بأنها مُرضية إلى حد ما من حيث التقدم المحرز في التنفيذ	تقارير وضع المِنح	المِنح التي يتوقع أن تحقق على الأقل معظم المخرجات الرئيسية والتي من المتوقع أن تحقق على الأقل جزئياً الأهداف الإنمائية عند الإنجاز. وينبغي أن تتفق درجة التقييم العام مع درجات التقييمات للمؤشرات المحددة، مع مراعاة أداء المكونات وأهميتها النسبية. وتحسب النتيجة لسنة واحدة. وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.
4-4	**التمويل المشترك**		
1-4-4	نسبة التمويل المشترك	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	قيمة التمويل المشترك المقدَّم من مصادر محلية ودولية، مقسومة على مبلغ التمويل المعتمد من الصندوق للمشروعات المعتمدة في فترة معيَّنة مدتها ثلاث سنوات. وتشير النسبة إلى مبلغ التمويل المشترك بالدولار الأمريكي مقابل كل دولار من التمويل المقدَّم من الصندوق (المتوسط المتجدد على امتداد 36 شهراً). وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.

المستوى 5 من إطار قياس النتائج: الفعالية والكفاءة المؤسسيتان

الرقم	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
5-1	**تحسن تعبئة الموارد وإدارتها**		
5-1-1	النسبة المئوية للتعهدات التي تزيد على المستوى المستهدف في التجديد العاشر	نظام PeopleSoft (وحدة المساهمات)	قيمة التعهدات المستلمة مقسومة على مستواها المستهدف لفترة التجديد العاشر وقت الإبلاغ. وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.
5-2	**تحسن إدارة الموارد البشرية**		
5-2-1	مؤشر انخراط الموظفين: نسبة الموظفين المنخرطين إيجابياً في تحقيق أهداف الصندوق	الدراسة الاستقصائية العالمية للموظفين.	النسبة المئوية للاستجابات المواتية من موظفي الصندوق حيال التساؤلات الستة في الاستقصاء السنوي للموظفين. وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.
5-2-2	النسبة المئوية للعاملين من الدول الأعضاء في القائمتين باء وجيم	نظام PeopleSoft (وحدة الموارد البشرية)	عدد المكافئين المتفرغين من موظفي الصندوق والخبراء الاستشاريين من الدول الأعضاء في القائمة باء أو القائمة جيم، مقسوماً على مجموع عدد المكافئين المتفرغين في الصندوق (يقتصر على قوة العمل الممولة من الميزانية الإدارية للصندوق). وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.
5-2-3	النسبة المئوية للنساء في الوظائف الفنية من الرتبة ف – 5 فما فوقها	نظام PeopleSoft (وحدة الموارد البشرية)	عدد الوظائف الفنية من الرتبة ف– 5 فما فوقها التي تشغلها النساء، مقسوماً على عدد الوظائف الفنية من الرتبة ف–5 فما فوقها التي يشغلها الرجال والنساء (باستثناء الموظفين المعيَّنين بعقود قصيرة الأجل ويقتصر على الموظفين الممولين من الميزانية الإدارية للصندوق). وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.
5-2-4	متوسط الوقت (بالأيام) الذي يستغرقه شغل الوظائف الفنية الشاغرة	سجلات المكاتب	متوسط عدد الأيام منذ تاريخ إغلاق الإعلان عن الوظائف الشاغرة حتى تاريخ صدور قرار الاختيار (من مجلس التعيينات والترقيات) في كل عمليات التعيين التي يتم الانتهاء منها في فترة سنة واحدة معيَّنة (المتوسط المتجدد على امتداد 12 شهراً). وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.
5-3	**تحسن الكفاءة الإدارية**		
5-3-1	حصة موارد الميزانية المخصصة لكل من: المجموعة 1، والمجموعة 2، والمجموعة 3، والمجموعة 4	برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيتاه العادية والرأسمالية	الحصة المخصصة من الميزانية الإدارية للصندوق (باستثناء مركز التكاليف المؤسسية) لكل مجموعة من مجموعات النتائج.
5-3-2	نسبة وظائف مكاتب الصندوق القطرية المرصودة في الميزانية	نظام PeopleSoft (وحدة الميزانية)	عدد الوظائف المقررة للمكاتب القطرية، مقسوماً على مجموع عدد الوظائف المقررة في الشُعب الإقليمية (الميزانية الإدارية فقط). وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.
5-3-3	التزامات القروض والمِنح بالدولار الأمريكي مقابل كل دولار من النفقات الإدارية	نظام PeopleSoft (دفتر الأستاذ العام)	أموال البرامج التي يلتزم بها الصندوق شاملة القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، والمِنح، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والأموال (المتممة) الأخرى التي يديرها الصندوق، مقسومة على النفقات الفعلية المتكبدة في إطار الميزانية الإدارية والموارد الأخرى التي يديرها الصندوق (باستثناء مكتب التقييم المستقل) (المتوسط المتجدد على امتداد 36 شهراً). وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.

الرقم	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف
5-3-4	التزامات القروض والمِنح والتمويل المشترك للمشروعات بالدولار الأمريكي مقابل كل دولار من النفقات الإدارية	نظام PeopleSoft (دفتر الأستاذ العام)	أموال البرامج المصروفة من الصندوق، شاملة القروض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون والمِنح، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والأموال (المتممة) الأخرى التي يديرها الصندوق، مقسومة على النفقات الفعلية المتكبدة في إطار الميزانية الإدارية والموارد الأخرى التي يديرها الصندوق (باستثناء مكتب التقييم المستقل) (المتوسط المتجدد على امتداد 36 شهراً). وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.
5-3-5	المبالغ المصروفة بالدولار الأمريكي مقابل كل دولار من النفقات الإدارية	نظام PeopleSoft (دفتر الأستاذ العام)/نظام Flexcube	أموال البرامج المصروفة من الصندوق، شاملة القروض، ومِنح إطار القدرة على تمل الديون، والمِنح، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والأموال (المتممة) الأخرى التي يديرها الصندوق، مقسومة على النفقات الفعلية المتكبدة في إطار الميزانية الإدارية والموارد الأخرى التي يديرها الصندوق (باستثناء مكتب التقييم المستقل) (المتوسط المتجدد على امتداد 36 شهراً). وسيجري الإبلاغ عن المؤشر سنوياً.

وضع تنفيذ التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق

وصف مؤشر الوضع:

أخضر: التنفيذ يسير على الطريق الصحيح

أصفر: التنفيذ يسير على الطريق الصحيح مع بعض المشاكل البسيطة

أحمر: التنفيذ يواجه مشاكل كبيرة

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
فعالية المساعدة	1. تعزيز القيادة والملكية القطريتين	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق – التزامات بوسان*	أصفر	تضم فرق إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وإدارة البرامج القطرية مشاركين من البلاد المعنية نفسها (الحكومة وغير الحكومة). وتشارك الحكومات بصورة متزايدة في بعثات الإشراف على المشروعات وتضطلع بالمسؤولية عن تقارير إنجاز المشروعات. وتبرز القضايا في الدول الهشة وذلك أساسا بسبب ضعف القدرات المؤسسية.
	2. تعزيز الاعتماد على النظم القطرية وهياكل التنفيذ وزيادته حيثما أمكن.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق – بوسان	أخضر	تدار مشروعات الصندوق جميعها من قبل المؤسسات القطرية، وإلى حد كبير من قبل الحكومة.
	3. رفع مستوى التعاون التقني المنفذ من قبل الصندوق	جار	أخضر	يتم تنسيق البرامج والمشروعات حاليا من خلال اتفاقيات التمويل المشترك. وتمول أكثر من 60 في المائة من

* شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
	من خلال البرامج المنسقة.	– سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق – بوسان		مشروعات الصندوق بالاشتراك مع جهات مانحة، وتحصل جميع المشروعات الآن على مساهمات من الحكومة. وقد غدت هذه المشروعات، وبصورة متزايدة، جزءا من البرامج الزراعية الحكومية الأوسع.
توسيع النطاق	4. تعزيز تجهيز البرامج القطرية، وعمليات الرصد والإدارة من أجل ضمان الاهتمام المنهجي بتوسيع النطاق، وبناء شراكات أوسع، وإجراء تحليل أدق للسياسات، والمشاركة بدور أنشط في حوار السياسات الوطنية بشأن الزراعة والتنمية الريفية.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر	يتم بناء القدرات ضمن شعبة السياسات والمشورة التقنية لمساعدة مدراء البرامج القطرية في الانخراط في حوار السياسات مع حكومات الدول الأعضاء، كلما كان ذلك ملائما وهو ما يمثل عنصرا رئيسيا في توسيع النطاق. وقد أعدت الشعبة ورقة نهج لدعم العملية. وتحدّث دائرة إدارة البرامج نظام قياس النتائج في الصندوق للسماح بتقدير أداء وأثر الصندوق عند إنجاز المشروع. وتتعلق المعوقات بقدرة الصندوق على الانخراط في حوار سياساتي ذي مغزى والقدرات التقنية ضمن الصندوق لمساعدة المؤسسات المحلية على تحقيق أهدافها. تم إطلاق برنامج ممول بمنحة من مبادرة تعميم الابتكار لدعم التشغيل المنهجي لتوسيع النطاق في البرامج القطرية للصندوق بأكملها. ويدعم هذا البرنامج مدراء البرامج القطرية وفرق إدارة البرامج القطرية في تعبئة الخبرات التقنية والسياساتية لتطوير أطر على المستوى القطري لتوسيع النطاق (بما في ذلك تركيز مواضيعي محدد على مجالات مثل التمايز بين الجنسين والاستهداف والأسواق والدول الهشة والبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل). جرى تعزيز استعراض توسيع النطاق في مرحلة لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات، ويقاس إدماج نهج توسيع النطاق في تصميم المشروع من خلال عملية ضمان الجودة ويتم الإبلاغ عنه من خلال مؤشر من مؤشرات إطار قياس النتائج.
	5. تعزيز عمليات إدارة المعرفة لدعم قدرة الصندوق على اقتناص وتسخير أفضل للمعرفة المستندة إلى الدلائل لأغراض توسيع النطاق.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	تم تعزيز عمليات إدارة المعرفة ضمن الصندوق (بما في ذلك من خلال برنامج مبادرة تعميم الابتكار المذكور أعلاه) مع تدفق مستمر لأحداث التعلم وتقاسم المعرفة، ومع عمليتي ضمان الجودة وتعزيز الجودة. وسيتم دعم ذلك عن طريق تكرار تركيز إطار إدارة المعرفة ووضعت إطار وخطة لإدارة المعرفة المؤسسية، واستعراض متصل للإجراءات التشغيلية الرئيسية فيما يتعلق بكفاية المخصصات لإدارة المعرفة، وتعزيز مشروع نظم الرصد والتقييم، والعمل الجاري لإجراء 30 دراسة من دراسات تقييم الأثر بحلول عام 2015. ونقلت المسؤولية عن تعزيز إدماج منظورات توسيع النطاق في عمليات الصندوق إلى الفريق الذي يدير عملية تحسين الجودة.
القطاع الخاص	6. زيادة الانخراط في حوار السياسات من أجل تهيئة بيئة عمل ريفية مواتية تمكن أصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء الريفيين من الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق وسلاسل القيمة.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق	أخضر	منذ عام 2012، شملت 9 من بين 17 من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الموافق عليها صراحة حوارا بشأن السياسات من أجل تحسين بيئة الأعمال الريفية كجزء من أهدافها المحددة و/أو شملت منصات متعددة أصحاب المصلحة معنية بالحوار بشأن السياسات تضم القطاع الخاص. ومنذ عام 2013، اشتملت نحو نصف

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
		– عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق		المشروعات المصممة مع القطاع الخاص كشريك أو متلقي والبالغ عددها 24 مشروعات على حوار بشأن السياسات من أجل تهيئة بيئة أفضل للأعمال الريفية.
	7. إشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بصورة أكثر انتظاما في البرمجة القطرية والبرمجة على مستوى المشروعات لزيادة استثماراتها المناصرة للفقراء والمستدامة في المناطق الريفية.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	أكثر من 50 في المائة من القروض والمنح التي وافق عليها الصندوق منذ عام 2013 (من مجموع 45) كانت لتمويل مشروعات تشمل القطاع الخاص كشريك أو متلقي. وعادة ما ينطوي ذلك على تسهيل انخراط الجهات الفاعلة الخاصة لسلسلة القيمة خاصة مع الفئات التي يستهدفها الصندوق، للاستفادة من خبرات وموارد الشركات الزراعية الخاصة والقطاع المالي الخاص المحلي.
	8. زيادة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج التي يدعمها الصندوق.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر	تحقق ذلك في عدد قليل من المشروعات (مشروع الميل الأول في جمهورية تنزانيا المتحدة واستخدام الهواتف المحمولة في كينيا). وهنالك برنامج لمنحة إقليمية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات باستخدام 1.6 مليون دولار أمريكي من التمويل التكميلي الذي وفرته جمهورية كوريا. وتم تفعيل شراكة الصندوق الجديدة مع شركة إنتل وبدأ الآن العمل بأدوات برمجيات الإرشاد الزراعي الخاصة بالشركة في مشروعات تنفذ في كمبوديا ونيبال وتتوسع الآن في أفريقيا جنوب الصحراء. إلا أن التقدم في هذا المجال بطيء لأن هذا المجال جديد نسبيا بالنسبة للصندوق الذي يفتقر إلى الخبرة فيه.
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	9. تعزيز تحليل قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات الصندوق من أجل تحقيق أداء أقوى وأكثر توازنا في هذا الصدد، وتعزيز فرص اقتصادية أوسع أمام نساء الريف.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	تشير الأدلة الواردة في تقارير الإشراف واستعراضات الحافظة وتقييمات مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن الصندوق يبلي بلاء حسنا في مجال أثره على التمايز بين الجنسين. وقد تم تسليط الضوء على نقاط الضعف في الإبلاغ عن تخصيص ميزانية الصندوق حسب الأنشطة المتعلقة بنوع الجنس. وتم تصحيح ذلك الآن، وسيقوم الصندوق بعرض معلومات مصنفة حسب نوع الجنس في ميزانيته لعام 2014 وبرنامجه الإقراضي.
	10. تعزيز المؤشرات الرامية إلى قياس النتائج والأثر فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	يمتلك نظام إدارة النتائج والأثر وتقييمات مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وإطار قياس النتائج مؤشرات خاصة بالتمايز بين الجنسين التي تقوم بالقياس والإبلاغ عند نقاط مختلفة خلال دورة المشروعات – أي عند الدخول وفي كل سنة من سنوات التنفيذ، وعند الإنجاز. وبصفة عامة، يبلي الصندوق بلاء حسنا فيما يتعلق بهذه المؤشرات. وعلى الرغم من عدم تعزيز المؤشرات المتعلقة بالتمايز بين الجنسين حتى الآن مثلا عن طريق قياس الأثر من خلال تقييم أساليب متينة للأثر، فإن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 يخلص إلى أن الأثر في التمايز بين الجنسين كان إيجابيا. والعمل جار على تطوير نموذج جوهري لقياس تمكين المرأة. وسيتضمن هذا النموذج جملة من الأسئلة الرئيسية التي ستدرج في النسخة الثانية من نظام إدارة النتائج والأثر

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
				والمبادئ التوجيهية لمسح الأثر. وسيتم تجربة هذه الأسئلة في تقييمات الأثر اللاحقة الأربعة والعشرين.
	11. تعزيز قدرة الصندوق على توثيق ونشر الخبرات الميدانية الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز جهوده في استقطاب الرأي في هذا المجال.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	الجهود جارية لتعزيز قدرة الصندوق على توثيق ونشر الخبرة الميدانية، مع بعض الأمثلة المشجعة. وفيما يتعلق باستقطاب التأييد على المستوى العالمي، فإن المعوقات التي يواجهها الصندوق تعود إلى حد كبير إلى الموارد المحدودة. على الرغم من أن أداءه يتحسن (على سبيل المثال – في الاجتماع الأخير حول قضايا التمايز بين الجنسين في الزراعة في برنامج الأغذية العالمي).
تغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد البيئية	12. تعزيز تحليل القضايا البيئية وقضايا تغير المناخ في عمليات الصندوق دعما للنهج الابتكارية للصمود في وجه تغير المناخ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	منذ نشر سياسة البيئة وتغير المناخ في الصندوق، طور الصندوق وينفذ حاليا مبادرة رئيسية للتأقلم مع تغير المناخ. ويواصل الصندوق إدارة مشروعات مرفق البيئة العالمية، ويستعرض جميع المشروعات على خلفية أثرها الإنمائي. ويحصل الصندوق الآن على درجات أعلى على هذه الجهود من مكتب التقييم المستقل. ويتم أيضا رفع سوية نظام قياس نتائج الصندوق بهدف تقدير النتائج في هذا المجال. والعمل جار نحو تطوير منهجي لمؤشر للصمود في وجه تغير المناخ. وستكون الأسئلة التي تشكل أساس هذا المؤشر جزءا من الاستبيانات التكميلية ضمن نظام إدارة النتائج والأثر والمبادئ التوجيهية لمسح الأثر. وسوف تتم تجربة هذا النموذج التكميلي كجزء من جدول أعمال تقييمات الأثر اللاحقة الـ 24، علاوة على كونها جزء من تجارب العينات العشوائية الموجهة لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.
	13. مساعدة المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستفادة من التمويل المخصص لتغير المناخ وغيره من حوافز التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	أصبح برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة قائما وبدأ تنفيذه. والعمل جار أيضا نحو تحديد نواتج قابلة للقياس لنجاحه. ووضع في مالي تصميم للتقييم السابق يهدف إلى التمييز بين الأثر الشامل للمشروع وأثر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.
	14. ضمان استخدام المساهمات التكميلية في دعم تنفيذ برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	جار

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
	15. تعزيز قدرة الصندوق على إدارة المعرفة واستقطاب التأييد وإرساء الشراكات الخاصة بتغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر	تم تعزيز هذه القدرة ولكنها مازالت ضحلة إلى حد ما بسبب حجم برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وبرنامج مرفق البيئة العالمية الذي وقعه الصندوق. ولا بد من توسيع هذه القدرة.
كفاءة المشروعات	16. تعزيز تقديرات العوائد الاقتصادية على الاستثمار خلال تصميم المشروعات، مع الاعتراف أيضا بالحاجة إلى ضمان تلبية الأهداف الاجتماعية والبيئية.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر	بذلت شعبة السياسات والمشورة التقنية جهدا كبيرا لتدريب الموظفين على التحليل الاقتصادي والمالي. وقد تم تعيين موظف في شعبة السياسات والمشورة التقنية لتزويد فرق المشروعات بالمساعدة اللازمة في هذا المجال ولإدارة التدريب. ويشترط حالياً إجراء تحليل اقتصادي لكل المشروعات عند تصميمها. كما يُطلب أيضا تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية عند إعداد المشروعات. ولا يزال فهم الخبراء للتحليل الاقتصادي والمالي بشكل عام في دائرة إدارة البرامج يمثل مشكلة.
	17. تنفيذ جدول توسيع النطاق.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	انظر التعليقات الواردة أعلاه للالتزام رقم 4.
	18. الحد من تأخيرات دورة المشروعات.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر	يتم تخفيض التأخيرات من وقت الموافقة على المشروع وحتى بدء التنفيذ ويعمل الموظفون على خفضها أكثر من ذلك. ولا يزال حشد أموال إضافية لإعداد تصميم مفصل للمشروعات يمثل مشكلة.
اللامركزية على المستوى القطري	19. فتح المزيد من المكاتب القطرية بما يتماشى مع سياسة واستراتيجية الحضور القطري للصندوق، وضمان التفويض الملائم للسلطات على المستوى القطري والفعالية التكاليفية في إنشاء وتشغيل المكاتب القطرية.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	تم فتح مكاتب قطرية، وهي مزودة بالموظفين الآن إلى حد كبير. كما يمكن إدارة تكاليفها بصورة معقولة. وغدا أثرها ملموسا، كما هو وارد في التقرير الخاص بحافظة الصندوق، وتقييمات البرامج القطرية التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق. وعرضت استراتيجية الحضور القطري للصندوق (2014–2015) على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2013 ووافق المجلس التنفيذي على إنشاء 10 مكاتب قطرية إضافية. توجد الآن الحوافز لندب الموظفين المعينين دوليا. وقد تم التفويض ببعض العمليات الإدارية للمكاتب القطرية

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
				للصندوق (مثلا التفويض بعملية السفر للمكتب القطري في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وفييت نام، وفتح حساب مصرفي للمكتب القطري بفييت نام). وتم تجميع كتيب إداري عن المكاتب القطرية للصندوق وإرساله إلى المكاتب القطرية.
	20. تعزيز إدارة المكاتب القطرية وتنسيقها، بما في ذلك استخدام الحوافز لتشجع انتداب الموظفين المعينين دوليا إليها وتفويضها صلاحيات كافية لاتخاذ القرارات التي تمكنها من العمل بفعالية وكفاءة.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	تم تحسين حوافز الندب. ويجري حاليا استعراض مسألة تفويض السلطة في الميدان ضمن الصندوق كجزء من الاستعراض العام لتفويض السلطة. وقد أنشئت وحدة للدعم الميداني في دائرة خدمات المنظمة. وتم تعزيز آلية الدعم المخصصة للمكاتب القطرية. وتعمل وحدة الدعم الميداني مع الشعب الإقليمية على إنشاء المكاتب القطرية العشرة الإضافية. وانتدبت وحدة الدعم الميداني أيضا موظفا إداريا إقليميا لشرق وجنوبي أفريقيا بهدف تبسيط العمليات الإدارية.
الدول الهشة	21. تبني نهج مرن لتصميم البرامج ودعم تنفيذها في الدول الهشة مع تركيز أقوى على بناء قدرات المؤسسات المجتمعية والحكومية، بما في ذلك من خلال ترتيبات الحضور القطري الملائمة، والتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر	ما زالت البرامج التي يدعمها الصندوق أقل فعالية، وفي بعض الأحيان غير فعالة في الدول الهشة. وسوف يتم تجربة أداة من شأنها أن تساعد على بناء القدرات وإدارة المشروعات في الدول الهشة، مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مشروع لتعزيز بناء وحدات المشروعات الزراعية وحوار السياسات في الدول الهشة. وهناك حاجة إلى جهود إضافية للمساعدة في تصميم المشروعات ودعم التنفيذ وبناء القدرات والتحليل.
	22. تعزيز جودة تصميم البرامج ودعم التنفيذ في الدول الهشة من خلال إجراء تحليل أكثر عمقا لأسباب الهشاشة.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر	سيؤدي تقدير تم إجراؤه في عام 2013، مع التقييم المؤسسي للدول الهشة المقرر أن يجريه مكتب التقييم المستقل عام 2014، إلى تحديد التعديلات الواجب إدخالها على نموذج أعمال الصندوق بشأن الدول الهشة.
	23. ضمان بساطة أهداف وأنشطة المشروعات في الدول الهشة.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر	انظر التعليقات الواردة أعلاه للالتزام رقم 22.
	24. تعزيز تطبيق إدارة المخاطر في سياق المشروعات	جار	أصفر	يجري الصندوق الآن تقييما أكثر تطورا لإدارة المخاطر في الدول الهشة، ولكنه ليس بالمتانة المطلوبة. ولا بد

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
	في الدول الهشة، بما في ذلك سلامة قوة العمل.	– سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق		من تحري إمكانيات إرساء الشراكات مع منظمات أخرى. وبالنسبة لأمن قوة العمل، فإن الصندوق يلتزم بالتوجيهات التي توفرها منظومة الأمم المتحدة.
النظم الوطنية للرصد والتقييم	25. تعزيز نظم الرصد والتقييم الوطنية عن طريق تحسين قدرة موظفي إدارة المشروعات وشركاء التنفيذ، وخاصة عند الاستهلال والتنفيذ الأولي للمشروعات من خلال إشراك منتظم لخبراء الرصد والتقييم خلال بعثات التصميم والإشراف.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر	أحرز تقدم أولي، ولكنه صغير جدا بالنظر إلى حجم المشكلة. وتم تنمية القدرات الداخلية بشأن الرصد والتقييم وتقييم الأثر وأصبحت مشورة الخبراء بشأن هذه المسائل متاحة لمشروعات مختارة في مراحل مختلفة من دورة المشروع. كذلك فقد تم تطوير المبادئ التوجيهية لتقييم الأثر. وهي تولي تركيزا قويا وأولوية لإدماج نظم الرصد والتقييم التي تتبعها مشروعات الصندوق ضمن نظم الرصد والتقييم الوطنية الأوسع.
التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	26. إيجاد وظيفة تنسيق مؤسسية مع تأمين ما يلزمها من موارد كافية لضمان السعي إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بأسلوب استراتيجي وتعميمه بصورة واسعة في جميع البرامج القطرية وتجذيره في قاعدة صلبة تستند إلى الأدلة.	2013 – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	باستخدام مبادرة تعميم الابتكار يتم نشر معلومات عن استراتيجية الصندوق وتجربته بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الشبكة الداخلية للصندوق وموقعه على الإنترنت. ثبت الصندوق مركزه القوي في المنتديات العالمية بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ، بما في ذلك من خلال ربط هذا التعاون بجدول أعمال توسيع النطاق وحشد موظفي المشروعات لتقاسم المعلومات والتعلم. وتقوم جميع الشعب التقنية بأخذ المبادرة بما في ذلك من خلال تعبئة المنح لدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون مع المراكز الوطنية للترويج للتعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي المتعدد الأطراف أو ثنائي الأطراف.
	27. تطوير حوافز الموظفين للسعي بصورة استباقية لتحقيق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والترويج له.	2013 – تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	انظر التعليقات الواردة أعلاه للالتزام رقم 26.
الشراكات والمناصرة	28. زيادة التركيز على الشراكات الاستراتيجية طويلة الأمد، وعلى وجه الخصوص مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، بهدف المساهمة في ضمان نجاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتعزيز البرمجة القطرية، ورفع الكفاءة من خلال مبادرات التخديم المشتركة.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	يدعم الصندوق بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي وينخرط كبار موظفي الصندوق والموظفون التقنيون باستمرار في عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي. وهنالك موظف في الصندوق يخصص 50 بالمائة من وقته للجنة الأمن الغذائي العالمي. ويربط هذا مع العمل على سياسات الرصد وتقييم أثرها.

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
				تم توقيع اتفاقية إطارية بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في فبراير/شباط 2013 لتيسير استضافة المكاتب القطرية من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
	29. تعزيز الشراكات مع المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والوكالات الإنمائية الثنائية، والمنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، ورابطات المزارعين، والقطاع الخاص.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	توجد علاقات شراكة قوية للصندوق مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولي لدعم مشروعات التنمية الريفية. ويعد الصندوق عضوا نشطا في المنابر العالمية للجهات المانحة، كما أنه مروج رئيسي ومستقطب للتأييد لمنظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، ينخرط الصندوق بشكل نشط في تسيير الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وعلى وجه الخصوص في العمل على نماذج لخلق اتساق أوثق للمنح التي يوفرها الصندوق مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وللاستفادة من المدخلات المعرفية لهذه الجماعة. وأنشئت نافذة خاصة (AR4D) ضمن برنامج المنح في الصندوق لدعم الشراكات طويلة الأجل في مجال البحوث الاستراتيجية. تمت الموافقة على استراتيجية لإرساء الشراكات في الصندوق في سبتمبر/أيلول 2012. وتم إنشاء جهات اتصال لدعم الشعب الإقليمية. وهنالك عدد من اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية وإعلانات النوايا التي تم توقيعها هذا العام. وقد تم إجراء تقدير لجميع اتفاقيات الشراكة لتحسين إدارة الشراكات، ورفع تقرير بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته في سبتمبر/أيلول 2013. وتتقدم بشكل جيد الجهود الرامية إلى إرساء شراكات مع شركات القطاع الخاص مثل شركة إنتل ويونيليفر وماستركارد ومؤسسة بيل وميليندا غيتس.
	30. تكثيف الانخراط في محافل صنع السياسات والمناصرة العالمية، من قبيل مجموعة العشرين، التي لها دور رئيسي في تشكيل البنيان الإنمائي الدولي.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	تم إعداد خطة مؤسسية للانخراط السياساتي الدولي ووافقت عليها لجنة الإدارة التنفيذية في أغسطس/آب 2013. وتم إيجاد مجتمع ممارسين لدعم الجهود في هذا المجال. وينخرط الصندوق بشكل نشط في عمليات ما بعد عام 2015 (منتديات لكل من ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة)، وتم إنشاء فريق مهام لما بعد عام 2015 وصادقت الإدارة العليا للصندوق على استراتيجية بشأن الانخراط. كما شارك الصندوق بصورة مستمرة في مجموعة العمل الإنمائية التابعة لمجموعة العشرين طوال العام مما أدى إلى زيادة الدعم المقدم إلى منصة إدارة المخاطر الزراعية. وينخرط الصندوق أيضا بشكل نشط في المنصات العالمية الرئيسية مثل مؤتمر طوكيو الدولي الخامس بشأن التنمية الأفريقية والاتفاق العالمي والجمعية العامة للأمم المتحدة وعمليات تجديد موارد المؤسسات المالية الدولية، الخ.
	31. تكثيف تحديد المبادرات العالمية الجديدة ذات الصلة التي تنطوي على إمكانات كبيرة في استقطاب التأييد والانخراط فيها.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية	أخضر	يتم بذل جهود حاليا لتحديد مبادرات عالمية جديدة للمناصرة والانخراط فيها لاستكمال تلك المشار إليها في الفقرة 30 أعلاه.

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
		للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق		
	32. دعم جهود توسيع منظورات حوار السياسات العالمية والمحلية حول زراعة الحيازات الصغيرة، والأمن الغذائي والتغذوي، والحد من الفقر الريفي، لا سيما من منظور الفقراء الريفيين ومنظمات المزارعين.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	هناك جهود جارية من خلال عمليات مختلفة، مثل مناقشات خطة ما بعد عام 2015، ومجموعة العمل رفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي واللجنة المعني بالأمن الغذائي وما إلى ذلك. وأطلقت عملية المسح للأفق لتحديد وتوضيح الاتجاهات الإنمائية العالمية الجديدة والقضايا ذات الصلة بالصندوق من قبل شعبة التخطيط الاستراتيجي في الفصل الثالث من عام 2013، وتم ربطها بالعمل الذي تقوم به حاليا شعبة الدراسات والإحصائيات الإنمائية بشأن التحول الريفي.
الكفاءة المؤسسية	33. إدخال نظام ملائم للغرض ومتسم بالكفاءة في تسجيل وقت الموظفين لقياس التكاليف الكاملة لأداء الأنشطة وعمليات الأعمال الرئيسية.	2013 – تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر	يعمل الصندوق حاليا على تحري الخيارات لنظام ملائم لتسجيل وقت الموظفين، الذي من شأنه أن يوفر البيانات الضرورية لتوزيع عبء العمل والتكاليف الفعلية لعمليات الأعمال والأنشطة الرئيسية في الصندوق، وبخاصة تلك ذات الصلة بإيصال برنامج القروض والمنح. وسوف تقدم هذه المعلومات مدخلا أساسيا في عملية التخطيط الاستراتيجي السنوي لقوة العمل وتخصيص الموارد. وتولى المدير الجديد لوحدة الميزانية وتطوير المنظمة مسؤوليات منصبه في نيسان/أبريل 2014. ونوقش عدد من الخيارات ولكن لم يتم حتى الآن بحثها وتجربتها بشكل كامل. وتشمل هذه الخيارات إقامة روابط بنظام تقييم الأداء الحالي، وتضمين استخدام شجرة الأنشطة والإبلاغ عن الأنشطة المتصلة بالتمايز بين الجنسين. وستقود وحدة الميزانية وتطوير المنظمة تنسيق هذه الخيارات بين الإدارات في النصف الثاني من عام 2014. وتمت مناقشة فوائد برنامج تجريبي صغير النطاق مع شعبة أو شعبتين من الشعب التشغيلية بشأن القدرة على تسجيل الوقت في وحدة السفر الحالية وسيتم تقييمه. وتعتزم وحدة الميزانية وتطوير المنظمة توضيح الخطوات الرئيسية القادمة في سبتمبر/أيلول 2014 بهدف احتمال التسليم بحلول نهاية العام.
	34. تطوير مؤشرات كفاءة عمليات الأعمال الرئيسية ومعاييرها المرجعية لتيسير تحديد الفرص الرامية إلى تبسيط العمليات وتوفير التكاليف.	2013 – عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر	يجري حاليا التشاور مع المشاركين والمديرين للعمليات الرئيسية بهدف إجراء تتبع اقتصادي متعدد المتغيرات اقتصادي للتكاليف والأداء في العمليات الرئيسية. وتجرى مناقشات أولية مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى حول إمكانية إنشاء مصفوفة مشتركة للعمليات وتدابير الكفاءة.

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
	35. العمل مع المجلس التنفيذي لتحري الفرص المتاحة لتقليص النفقات المتعلقة بعمليات الهيئات الرئاسية للصندوق.	2013 – تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	وافق المجلس في دورته السابعة بعد المائة على وضع حدود على طول الوثائق كما هو وارد في الفقرة 7(أ)، النقاط الفرعية من (1) إلى (10) من الوثيقة EB 2012/107/R.4. وفي عام 2013 حقق هذا التدبير تقليصا نسبته 25 في المائة في طول وثائق المجلس التي خضعت لحدود الطول مقارنة بالأعوام السابقة، وانخفاضا في تكاليف الإنتاج ذات الصلة على المنظمة. وفي الدورة العاشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي، عرضت الإدارة استعراضا للتدابير المنفذة لتمكين المجلس التنفيذي من اتخاذ قرار بشأن أية إجراءات إضافية حسبما هو ملائم.
	36. إدراج توصيات التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق في جدول أعمال التغيير والإصلاح فيه، وتعزيز مؤشرات قياس الأداء فيما يتعلق بالكفاءة، بما يشمل معدلات الكفاءة في الصندوق تبعا لذلك.	2013 – تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	استجاب الصندوق للتقييم المؤسسي للكفاءة المؤسسية للصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق من خلال تطوير خطة عمل موحدة عرضت على المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول 2013 (EB 2013/109/R.12). وتتناول خطة العمل التعليقات المقدمة في إطار هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق وتوصيات التقييم المؤسسي. واتُخذ عدد من الإجراءات كمتابعة للتقييم المؤسسي لإتاحة استمرارية جدول أعمال التغيير والإصلاح الجارية والموافق عليها في التجديد التاسع للموارد ولمواصلة تعزيزه. وسيتم رصد حالة تنفيذ خطة العمل من خلال تقرير الرئيس عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، وسيتم الإبلاغ عن النتائج المتحققة لكل من لجنة التقييم والمجلس التنفيذي من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، ستنشئ إدارة الصندوق فريقا عاملا بين الإدارات لاستعراض مؤشرات الكفاءة القائمة واقتراح مجموعة منقحة من عمليات الأعمال الرئيسية في الصندوق. ووصلت هذه المهمة إلى المرحلة النهائية من الإنجاز. وسيقدم إطار قياس النتائج المنقح الخاص بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، الذي يستند إلى هذا العمل، إلى الدورة الثالثة من هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق.
	37. تبسيط عمليات الصندوق وتدفقات مسار العمل فيه عن طريق تبني تكنولوجيات معلومات واتصالات محسنة.	2013 – تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013 – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أصفر	تواصل شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعم وتوجيه المبادرات الرامية إلى تبسيط عمليات الصندوق وسير العمل. وخلال النصف الأول من عام 2014، حققت الشعبة، في شراكة مع أصحاب الأعمال التجارية المعنيين تقدما في عدد من المجالات الرئيسية: أقامت شراكة مع دائرة إدارة البرامج للانتهاء من نقل بيانات جميع المشروعات الاستثمارية من نظام إدارة حافظة المشروعات إلى نظام المنح والمشروعات الاستثمارية. وللمرة الأولى، يتم الاحتفاظ ببيانات كامل حافظة المنح والمشروعات الاستثمارية في مستودع مؤسسي واحد. ولمواصلة دعم إصلاح نظام الموارد البشرية، عملت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جنبا إلى جنب مع شعبة الموارد البشرية لتبسيط وتعزيز عدد من العمليات وتدفقات العمل. وهذا يشمل أتمتة الأعمال الورقية المتعلقة بانتهاء عمل الموظفين، والدفع مقابل الأداء، وإدخال تحسينات على الوحدات الإلكترونية (eRC) التي تسمح للمديرين بإجراء تقييم لأداء الاستشاريين على الإنترنت. وتم سحب إحدى التطبيقات القديمة القليلة التي

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
				لم تعد مستخدمة، وهو نظام إدارة الإجازات، عندما تم تسليم وحدة إدارة الغياب في وقت مبكر من عام 2014. وأكمل مشروع تجديد محطة العمل للعملاء بنجاح في الفصل الثاني من عام 2014 حينما تم الاستعاضة عن 700 جهاز قديم وغير مستخدم في المقر بأدنى حد من التعطيل للمستخدمين النهائيين. وأخيرا، تم إدخال عدد من التغييرات لتبسيط عمليات السفر المؤسسية خلال النصف الأول من عام 2014، بما في ذلك عملية الموافقة المبسطة لتقارير النفقات. وقد تحقق المزيد من التكامل بين نظام PeopleSoft وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن بحيث تنقل البيانات المدخلة في نظام PeopleSoft إلى خانات معدة مسبقا لملء البيانات على موقع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، والقضاء على ازدواجية إدخال البيانات.
	38. تقدير القيمة المضافة لعمليات الأعمال، وإمكانية تبني نماذج إيصال بديلة تتسم بقدر أكبر من فعالية التكاليف، بما في ذلك من خلال مبادرات التخديم المشتركة مع الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما.	2013 – تقرير الفعالية الإتمائية للصندوق لعام 2013 – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	جرى استعرض سياسة السفر في الصندوق وعمليات التجهيز للسفر ذات الصلة وتم تنفيذ توصيات من شأنها أن تحقق مكاسب في الكفاءة. وتشمل التسجيل مرة واحدة بما يسمح للمستخدمين بتسجيل الدخول إلى وحدة سفر مؤسسية واحدة السفر للشركات والإعداد التلقائي لتقارير النفقات. وقد تم إقامة المزيد من التكامل بين نظام PeopleSoft وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن بحيث تنقل البيانات المدخلة في نظام PeopleSoft إلى خانات معدة مسبقا لملء البيانات على موقع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن. إضافة إلى ذلك، يتم حاليا استعراض عمليات وسياسة السفر، ويجري استعراض مستمر لعقود وكالة السفر بالتشاور الوثيق مع الوكالتين الأخرتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، ومع أعضاء شبكة وكلاء السفر الداخلية. وبناء على عملية مشركة بشأن تقديم العطاءات، بدأت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها باستخدام بطاقات البنزين بنجاح لتحل محل النظام المستخدم سابقا والقائم على الورق. وقد ولد ذلك كفاءات إدارية عن طريق الحد من الحاجة إلى التجهيز اليدوي للقسائم الورقية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قللت بطاقات البنزين بدرجة كبيرة خطر إساءة استخدام الامتيازات الممنوحة لموظفي الصندوق. وتماشيا مع الممارسة المتبعة في بعض المنظمات الدولية الأخرى، أدخل مبلغ مقطوع للشحن ضمن استحقاقات السفر مما قلل من الحاجة إلى التماس عروض للشحنات على أساس كل حالة على حدة. ومن شأن التفويض لمدراء الشعب بإجراء توريد منخفض القيمة بما لا يتجاوز 000 10 يورو، علاوة على التبسيطات الإضافية على المبادئ التوجيهية للتوريد في المؤسسة، أن تؤدي إلى زيادات في الكفاءة الإدارية من خلال الاستغناء عن إجراءات المعاملات للمشتريات منخفضة القيمة ومنخفضة المخاطر. ويجري حاليا اختبار

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
				لامركزية التوريدات منخفضة القيمة في مشروع تجريبي وسيتم نشرها على شعب الصندوق عقب إكمال المشروع التجريبي. وقد تم إجراء استعراض شامل لعملية الأعمال بالنسبة لإدارة السجلات والأرشيف ومهام المكتبة في الفصل الثاني من عام 2013. وتم إعداد خطة عمل للاستجابة للتوصيات الرئيسية. وبناء على نجاحات فريق التوريد المشترك للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، تم رفع هذه العملية إلى مستوى استراتيجي أعلى عن طريق اعتماد مفهوم الوكالة الرائدة في العطاءات المشتركة.
	39. إبلاغ الهيئات الرئاسية في الصندوق عن التقدم المحرز على خلفية أهداف الكفاءة الموضوعة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، بما في ذلك توفير التكاليف، من خلال التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية للصندوق.	2013 وما بعده	أخضر	البيانات الخاصة بمؤشرات إطار قياس النتائج مدرجة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2013.
إصلاح الموارد البشرية	40. تعزيز وتعميق الإصلاحات المستكملة في فترة التجديد الثامن للموارد.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	أقر أنه بالرغم من إنجاز التزامات الإصلاح الرئيسية بموجب التجديد الثامن للموارد (بما في ذلك مراجعة الوظائف والتخطيط الاستراتيجي لقوة العمل وتحديث القوانين والإجراءات الخاصة بالموظفين، وتعزيز منصة الموارد البشرية الخاصة بالمكاتب القطرية واستعراض نظام تقييم الأداء الخاص بالموظفين، وتوجيه برنامج التعلم والتنمية صوب الاحتياجات الاستراتيجية، وإنشاء مكتب الشؤون الأخلاقية في الصندوق وتحسين تناوب الموظفين، وأتمتة عمليات الموارد البشرية، وتحسين الاتصالات مع الموظفين) . فإن العمل لم ينته لسببين: (أ) سيكون العمل على تعزيز وتعميق هذه الإصلاحات عمل جار بالضرورة كجزء من عملية التحسين المستمرة؛ (ب) أصبح من الضروري الآن ضمان دمج هذه الإصلاحات بشكل كامل في عمليات الصندوق. ولذلك لا يزال العمل جاريا في هذه المجالات. واقتربت عملية مؤسسية شاملة لمتابعة نتائج المسح العالمي للموظفين لعام 2012 من الانتهاء وكانت جزءا ضروريا من هذا الالتزام؛ وسيكون هناك عمل مماثل من المسح العالمي للموظفين لعام 2014 من المقرر تنفيذه في أكتوبر/تشرين الأول 2014.
	41. تزويد الصندوق بالموارد والأدوات اللازمة للترويج للكفاءة والمساواة بين الجنسين في سياساته الخاصة بإدارة الموارد البشرية وتعزيز التوازن الجنساني والجغرافي في التوظيف.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	تم إعداد دورات تدريبية وسيتم تقديمها في كل من المقر وفي الميدان مع الفريق المواضيعي في الصندوق المعني بالتمايز بين الجنسين لحفز المزيد من الوعي بدور التمايز بين الجنسين في نجاح التنمية الريفية وتشجيع مكان العمل على الاعتراف بمسائل التمايز بين الجنسين وأفضل الممارسات وتقديرها. وتم تقديم دورة تجريبية بشأن المرأة في الدور القيادي بنجاح بمشاركة كبير مستشاري الصندوق في مجال التمايز بين الجنسين. ووافق المشاركون على إنشاء شبكة من القيادات النسائية والعمل معا على تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسوف تستعرض شعبة الموارد البشرية هذه التجربة الريادية وتكررها. ويتم تعميم متطلبات التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي في سياسة الموارد البشرية كلما جرى تنقيحها. كما يتم تطوير إطار الكفاءات المنقح بتشاور وثيق مع مجموعة العمل الخاصة بالتمايز بين الجنسين، وهو

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
				يتضمن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وجرى استعراض عملية اختيار الموظفين بصفة خاصة ونفذت تغييرات لتشجيع المزيد من التركيز على التوزيع المنصف بين الجنسين.
	42. مع الإبقاء على الاتساق مع النظام الموحد للأمم المتحدة، الاستمرار في تحري فرص المرونة في نظام الصندوق للتعويضات والمزايا لكل الموظفين بغرض ضمان تحديد المستويات الملائمة من التعويضات ووضع نظم للمكافآت المستندة إلى الأداء باعتبارها السبيل إلى تحقيق أهداف الكفاءة المؤسسية. ويشمل ذلك بذل جهود من قبيل المشاركة بدور نشط في لجنة مسح الرواتب التابعة للجنة الخدمة المدنية الدولية للفترة 2011-2012 فيما يتعلق بمرتبات موظفي فئة الخدمات العامة المحليين في روما، وحث لجنة الخدمة المدنية الدولية على ضمان مستويات التعويض الملائمة للموظفين الفنيين ، وتجريب نموذج الدفع على أساس الأداء بالتعاون مع لجنة الخدمة المدنية الدولية.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	تم استكمال مسح رواتب موظفي فئة الخدمات العامة المحليين وتنفيذ نتائجه. كما تم تقليص سلم رواتب موظفي الخدمات العامة بنسبة 9.2 بالمائة للموظفين الجدد. ويفرض حاليا تجميد لرواتب موظفي فئة الخدمات العامة إلى أن يلحق سلم الرواتب الجديد مع مرور الوقت بالسلم القديم. وقد تم تنفيذ نموذج الدفع مقابل الأداء وتم الإعلان عن المكافآت السنوية الأولى في يوليو/تموز 2014. وأطلقت لجنة الخدمة المدنية الدولية استعراضا شاملا لمجموعة عناصر الأجر الموحدة للأمم المتحدة في عام 2013، ومن المقرر عرض النتائج النهائية على الجمعية العامة في أواخر عام 2015. ويشارك الصندوق بنشاط في هذا العمل، بما في ذلك استضافة الدورة التاسعة والسبعين للجنة الخدمة المدنية الدولية في مقر الصندوق في يوليو/تموز 2014. والصندوق له تمثيل أيضا في الأفرقة العاملة للجنة الخدمة المدنية الدولية، وفي المجموعة الاستراتيجية للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتنسيق، وفي شبكة الموارد البشرية.
نموذج مالي للصندوق	43. إنشاء نموذج مالي معزز يستند إلى نهج التدفقات النقدية المستدامة بدءا من 1 يناير/كانون الثاني 2013. وابتغاء لتحقيق هذا الغرض، سيتم تعزيز قدرات شعبة خدمات الخزانة وإجراء استعراض لنموذج المالي الحالي لتحسين مرونته ومتانته ومواءمته لنماذج الإسقاطات المالية المستخدمة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.	2013 – لجنة مراجعة الحسابات – دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2013 – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	تم تطوير نموذج التدفقات المالية المستدامة. واستعرض مراجعو الحسابات الخارجيون النموذج ووثقت الإجراءات ذات الصلة.
	44. عرض مقترح على المجلس التنفيذي يتعلق بالاستخدام المستقبلي لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً ما أن يتم تنفيذ نهج التدفقات النقدية المستدامة بصورة كاملة. وحتى ذلك الحين، سيستمر الاستخدام الحالي لسلطة الالتزام بالموارد مقدما والإبلاغ عنها والمصادقة عليها.	2013 – عرض مقترح على لجنة مراجعة الحسابات – المجلس التنفيذي: 2013	أخضر	تم تطوير منهجية التدفقات المالية المستدامة وسلطة الالتزام بالموارد مقدما ووافق عليها المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2013

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
	45. عرض مقترح على المجلس التنفيذي عن كيفية تحديد المسؤولية عن تعويض المبالغ الضائعة نتيجة لتبني إطار القدرة على تحمل الديون بين الجهات المانحة بدءا من التجديد العاشر للموارد.	2013 – – عرض مقترح على لجنة مراجعة الحسابات – المجلس التنفيذي: 2013	أخضر	أعدت لجنة مراجعة الحسابات منهجية إطار القدرة على تحمل الديون، كما أعدت تقريرا وحدثت نسخة جرى استعراضها في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 وأيدها المجلس في دورة ديسمبر/كانون الأول 2013 لتقديمها إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2014 ودورة مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2015.
تعبئة الموارد الداخلية	46. زيادة الموارد الداخلية المتاحة لدعم برنامج قروض ومنح الصندوق في فترة التجديد التاسع للموارد وفقا لقرار المجلس التنفيذي في دورته الرابعة بعد المائة بشأن إجراء استعراض شامل لسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق في عام 2012، والمواءمة قدر المستطاع بين شروط الإقراض المعمول بها في الصندوق وشروط الإقراض في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، مع مراعاة الطابع الخاص للصندوق حسبما ورد في اتفاقية إنشاء الصندوق.	2013 وما بعده – مقترح مقدم إلى المجلس التنفيذي في 2012	أخضر	تم إجراء استعراض شامل وإعداد تقرير وأيدهما المجلس في دورة ديسمبر/كانون الأول 2012، ووافق عليهما مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2013.
	47. تعزيز الموارد الداخلية في الصندوق عن طريق التماس متأخرات القروض والمساهمات، وتحري إمكانية سداد القروض مع الدول الأعضاء المقترضة المهتمة.	جار عرض المقترح على لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي عند الاقتضاء	أصفر	تم تحري إمكانيات تسديد القروض مع عدد من المقترضين، ولكن لم يتم السعي في هذا الاتجاه بصورة كبيرة وذلك لأن فوائده ليست بذات قيمة كبيرة للموارد الداخلية. وتم إجراء متابعة سريعة للمتأخرات المستحقة على القروض والمساهمات. والمتأخرات المستحقة على التدفقات العائدة الإجمالية في مستواها الأدنى في السنوات الأخيرة، وذلك أيضا بسبب إعادة جدولة الديون النشطة مع ثلاثة من المقترضين.
الجهات المانحة السيادية الجديدة وطرائق التمويل البديلة	48. إشراك دول ومجموعات دول غير أعضاء للمساهمة في و/أو الانضمام إلى الصندوق.	جار – عرض المقترح على مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي حسب الاقتضاء	أخضر	انضمت فانواتو، وتوفالو، وناورو للصندوق في عام 2013، والاتحاد الروسي في عام 2014. وجرى تعليق قرار أستراليا بإعادة الانضمام إلى الصندوق من قبل الحكومة الجديدة. كما أعادت نيوزيلندا انخراطها مع الصندوق والمساهمة في التجديد التاسع للموارد. وهنالك بلدان أخرى اتصلت بالصندوق أو تم الاتصال بها: بيلاروس وميكرونيزيا والجبل الأسود وسنغافورة وسلوفاكيا وأوكرانيا.
	49. تحري إمكانية زيادة التمويل من مصادر أخرى تعرض على المجلس التنفيذي، شريطة ألا يترتب على الاتفاقات ذات الصلة أي آثار على تسيير الصندوق.	جار – عرض المقترح على مجلس المجلس التنفيذي حسب الاقتضاء	أخضر	جرى عمل مسهب حول مبادرة تعبئة الموارد الإضافية فيما يتعلق بالاتصالات مع المصادر المحتملة للموارد، والاتصال مع الوكالات الأخرى التي تتقاسم نفس الأهداف من خلال وضع المفاهيم الداخلية للنماذج المجدية. وهنالك مفاوضات ودراسات جارية. وسوف تعرض وثيقة تشمل مقترحات ملموسة إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر للموارد في دورة أكتوبر/تشرين الأول 2014. وتسير المفاوضات مع مصرف التنمية الألماني على الطريق الصحيح وعملت بمثابة عملية تعلم لإثراء جميع الإدارات المشاركة. وتتوقع الإدارة تقديم القرض إلى المجلس للموافقة عليه في دورة سبتمبر/أيلول 2014. ولا يزال الصندوق يبني على شراكاته الجديدة المصممة لتعبئة الموارد؛ ويجري جمع المزيد من الأموال للحد من الفقر الريفي بما في ذلك التوقيع على

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
				مذكرات التفاهم مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس وشركة يونيليفر وشركة إنتل؛ ويجري تحري إمكانية إقامة شراكات جديدة مع عدد من الشركات التجارية الزراعية المتعددة الجنسيات المهتمة بالتوريد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.
تقييم الأثر	50. رفع مستوى الامتثال من خلال الطلب من المشروعات إجراء مسح خط أساس بنهاية السنة الأولى من التنفيذ.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	يشتمل حوالي 150 مشروعا جاريا، من أصل 260، مسوحات لخط الأساس. ويتوقع للصندوق بأن يفي بالهدف الموضوع لتقديم مسوحات خط الأساس (40 بالمائة لجميع المشروعات)، علاوة على مسوحات الإنجاز (95 بالمائة من مسوحات خط الأساس). ويبقى التحدي الرئيسي في أن ميزانية التصميم غير كافية لدعم مسوحات خط الأساس. وتم تنمية القدرات الداخلية بشأن الرصد والتقييم وتقييم الأثر وبدأت في إسداء مشورة الخبراء بشأن هذه المسائل إلى مشروعات مختارة في مراحل مختلفة من دورة المشروع.
	51. السعي بصورة نشطة لإرساء الشراكات مع المؤسسات المتخصصة في تقييم الأثر وتعبئة الموارد لتنمية القدرات الداخلية الملائمة لإجراء/إدارة أعمال تقييم الأثر.	جار – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	تتضمن الشراكات الجارية: مجموعة الاتساق في مجال الرصد والتقييم، المبادرة الدولية لتقييم الأثر، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وجامعة واغينغن، وكلية لندن للتصحاح والأدوية المدارية ، مركز ابتكارات التنمية، مركز ICF الدولي. جامعة شرق أنجليا، شراكة السياسات الاقتصادية، والمعهد الدولي لتحليل الأنظمة التطبيقية. وهنالك شراكات جديدة في طور الإرساء مع : مركز العمل العالمي الفعال، وجامعة كاليفورنيا، وأوكسفام ، ولجنة براك، ووكالة التعاون والتنمية التقنية.
	52. عرض وثيقة إعلامية على المجلس التنفيذي بشان المنهجيات التي سيستخدمها الصندوق في إجراء تقييمات الأثر وقياس المؤشرات الجديدة على مستوى الأثر في إطار قياس النتائج للفترة 2013-2015.	ديسمبر/كانون الأول 2012 – تقديم وثيقة إلى المجلس التنفيذي في عام 2012	أخضر	أنجز.
	53. إجراء وصياغة والإبلاغ عن حوالي 30 مسحا من مسوحات الأثر على مدة فترة التجديد التاسع للموارد. وستستخدم ثلاثة إلى ستة مسوحات من هذه المسوحات تجارب موجهة تستخدم عينات عشوائية أو غيرها المنهجيات المشابهة المتينة وفقا لفرص تقاسم التكاليف المتاحة واهتمام وتوفر المؤسسات المتخصصة في تقييم الأثر لدعم هذا العمل.	2013 وما بعده – عن طريق تقرير نواتج عمل الصندوق المقدم إلى المجلس التنفيذي اعتبارا من عام 2014 وما بعده	أخضر	تم إجراء تحليل لجرد مسوحات نظام قياس النتائج والأثر لاختيار 24 مشروعا للخضوع للتقييم اللاحق للأثر. وحددت ستة مشروعات لتجارب موجهة تستخدم عينات عشوائية في سياق النافذة المواضيعية للابتكارات الزراعية للمبادرة الدولية لتقييم الأثر (المدعومة بتمويل قدره 10 ملايين دولار أمريكي من وزارة التنمية الدولية ومؤسسة بيل وميليندا غيتس). وقد تم مطابقة هذه المشروعات مع مؤسسات بحثية تتمتع بشهرة عالمية، (بما في ذلك المعهد الدولي للبحوث الزراعية الدولية، وجامعة واغينغن، وجامعة كاليفورنيا) التي ستقوم بإجراء دراسات الأثر. كذلك سيتم توفير الدعم لتصميم تجارب موجهة تستخدم العينات العشوائية في سياق برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.
الإبلاغ عن النتائج	54. استعراض وتعزيز الآليات لأغراض الإبلاغ عن النتائج للهيئات الرئاسية الموجهة نحو شروحات	أبريل/نيسان 2013	أخضر	تم استكمال هذا الالتزام من التزامات التجديد التاسع للموارد بأسرع مما هو مخطط له. وصادق المجلس في

مجال الإصلاح	الالتزامات الرئيسية:	الإطار الزمني وإبلاغ التقارير	الوضع في الفصل الثاني من 2014	ملاحظات
	أكثر إيجازا تركز على الأثر والمخرجات المتحققة.	– تقديم مقترح إلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2013		دورته المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2012 على مقترحات الإدارة لتعزيز الإبلاغ عن النتائج إلى مجلس المحافظين.
	55. إبلاغ المجلس التنفيذي ولجنة التقييم سنويا عن الأداء على خلفية مؤشرات وأهداف إطار قياس النتائج للفترة 2013-2015 من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.	2013 وما بعده – سنويا عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق – عند إجراء استعراض منتصف المدة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	أخضر	قُدم تقرير مبسط للفعالية الإنمائية للصندوق مقابل إطار قياس النتائج في ديسمبر/كانون الأول 2013.
	56. إبلاغ المجلس التنفيذي سنويا من خلال لجنة مراجعة الحسابات عن أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق.	سنويا – رفع تقرير إلى لجنة مراجعة الحسابات سنويا – رفع تقرير سنوي بشأن أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق إلى المجلس التنفيذي	أخضر	في سياق موافقة المجلس التنفيذي على مقترحات إدارة الصندوق (سبتمبر/أيلول 2012) لتعزيز الإبلاغ عن النتائج لمجلس المحافظين (انظر الالتزام 54) لن يعد التقرير السنوي عن أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية بعد ذلك. وبما يتماشى مع سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، يتبع الصندوق من خلال لجنة إدارة المخاطر المؤسسية التي يترأسها نائب الرئيس، نهجا استباقيا لإدارة المخاطر المؤسسية، حيث يجري تقييم المخاطر المؤسسية والإبلاغ عنها إلى الإدارة كل فصل في سياق العملية الفصلية لاستعراض الأداء.

مسودة مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير: الاختصاصات

الخلفية

1- نظر المجلس التنفيذي للصندوق في نتائج التقييم المؤسسي لتجديدات موارد الصندوق في دورته الحادية عشرة بعد المائة في أبريل/نيسان 2014. وخلال المناقشات المتعلقة بهيكلية التسيير في الصندوق، وبمشاركة وتمثيل الدول الأعضاء في الصندوق في عمليات التسيير وهيئات المشاورات الخاصة بتجديدات الموارد، تم الاتفاق على أنه سيكون من المناسب إعادة النظر في نظام القوائم، لا سيما فيما يتعلق بالتمثيل الفعال للدول الأعضاء في الهيئات الإدارية للصندوق. وأشير أيضا إلى طول دورات التجديد كمسألة يتعين استعراضها.

2- ونظرت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق أيضا في التقييم المؤسسي لتجديدات موارد الصندوق في دورتها الثانية في يونيو/حزيران 2014 وأعرب المجلس التنفيذي وأعضاء هيئة المشاورات عن دعمهم الكبير لمقترح إنشاء مجموعة عمل من الأعضاء بين هيئات التشاور لمعالجة قضايا التسيير.

3- واتفق في الدورة الثانية من هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق أن تعد الإدارة مسودة اختصاصات مجموعة العمل، وأن تناقش الاختصاصات في الدورة الثالثة لهيئة المشاورات في أكتوبر/تشرين الأول. وعلى هذا الأساس، تقترح مسودة الاختصاصات التالية، وأساليب التشغيل والتركيبة:

<u>إنشاء المجموعة ومسؤولياتها</u>

4- سيتم إنشاء مجموعة عمل للعمل بين هيئات المشاورات للنظر في قضايا التسيير. وعلى وجه الخصوص، ستقوم مجموعة العمل بما يلي:

(أ) استعراض وتقييم التوصيات المتعلقة بالتسيير الناشئة عن التقييم المؤسسي لتجديدات موارد الصندوق، لا سيما فيما يتعلق بهيكل نظام القوائم في الصندوق ومدى ملاءمته وأهميته. وسوف تستعرض هذه المجموعة وتقدر التبعات والأثر المحتمل لأي تغيير على نظام القوائم، علاوة على تمثيل الدول الأعضاء، على جميع الهيئات الرئاسية في الصندوق؛

(ب) استعراض وتقييم تركيبة وتمثيل هيئات المشاورات الخاصة بتجديدات الموارد وطول دورات تجديد الموارد في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وما بعده؛

(ج) تقديم مقترحات بشأن (أ) و(ب) أعلاه لينظر فيها المجلس التنفيذي بغرض عرضها على مجلس المحافظين، حسب الاقتضاء.

5- وعند القيام بذلك، يمكن أن تستعرض مجموعة العمل أيضا الممارسات الحالية في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وأن تتشاور مع الخبراء المعنيين، فيما يتعلق بهيكلية التسيير، وإجراءات تجديد الموارد والتركيبة.

تركيبة مجموعة العمل

6- ستتألف مجموعة العمل من تسعة أعضاء على النحو التالي:

القائمة ألف: أربعة أعضاء سيتم توزيع الترشيحات التي سيوفرها منسقو القوائم أثناء دورة مجلس المحافظين،

القائمة باء: عضوان إندونيسيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية،

القائمة جيم: ثلاثة أعضاء سيتم توزيع الترشيحات التي سيوفرها منسقو القوائم أثناء دورة مجلس المحافظين.

7- يحق للدول الأعضاء التي ليست عضوة في مجموعة العمل أيضا المشاركة في اجتماعاتها بصفة مراقب دون أن تتمتع بحق الكلام.

8- وفي حال انسحبت دولة عضو من المشاركة في مجموعة العمل هذه، ترشح القائمة التي تنتمي إليها هذه الدولة بديلا لها من نفس القائمة، وتبلغ سكرتير الصندوق باسم العضو الجديد.

اتخاذ القرارات

9- تتخذ المجموعة قراراتها على أساس التوافق في الآراء.

طريقة التشغيل والإطار الزمني

10- وستعقد مجموعة العمل اجتماعها الأول، والذي ستنتخب خلاله رئيسا لها بصفته الشخصية من القائمة جيم ونائبين للرئيس أحدهما من القائمة ألف والآخر من القائمة باء. وستوفر إدارة المشروع الدعم لمجموعة العمل هذه، بما في ذلك ما يتعلق بالترجمة التحريرية والترجمة الفورية.

11- وستبلغ مجموعة العمل، بعد إنشائها، المجلس التنفيذي بصورة موجزة ومنتظمة عن التقدم المحرز. وسترفع تقريرا عن نتائج مداولاتها وأية توصيات بشأنها إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016 لرفعها إلى الدورة الأربعين لمجلس المحافظين في فبراير/شباط 2017، بهدف إقرارها واعتماد القرارات التي قد تكون مناسبة. وبعد تبنيها من قبل مجلس المحافظين، تغدو أية تغييرات على نظام القوائم نافذة المفعول بعد فترة التجديد العاشر للموارد.

جدول أعمال الصندوق لتحسين التغذية

1- إن التغذية مصدر قلق دائم في الصندوق. وفي عام 1977، دعت اتفاقية إنشاء الصندوق إلى تحسن الحالة التغذوية للسكان الأشد فقرا. وفي إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق، سيستمر الإقراض في الصندوق في التأكيد على تحسين التغذية كعامل رئيسي في تحقيق أهدافه المؤسسية.

المضي قدما في الصندوق

2- يستند نهج الصندوق إلى فهم عميق لكيف يمكن للزراعة أن تحسن التغذية وأن تزيد كذلك الإنتاج والإنتاجية.

3- ويسعى الصندوق إلى تعميم التغذية في أنشطة التنمية الزراعية والريفية، بدلا من تصميم تدخلات قائمة بذاتها.

4- وستعتمد التعديلات المحددة على السياسات والاستثمارات والبرامج اللازمة لتحسين التغذية على ديناميات وسياق مشكلة التغذية القائمة. ولكن الهدف التغذوي الرئيسي سيظل ثابتا: تحسين النظام الغذائي لجميع الأفراد طوال حياتهم، وإنشاء نظم زراعة وأغذية أكثر دعما وحساسية للتغذية.

5- ويدعو تعميم التغذية إلى تطبيق نظرة على التغذية يتم تطبيقها من بداية المشروع وفي كل مرحلة لاحقة لضمان من أنه تم تصميمها وتنفيذها وإدارتها ورصدها وقياسها لتحقيق أقصى قدر من التأثير على التغذية. وبهذه الطريقة، يضمن الصندوق أيضا ألا يكون للمشروع أي آثار سلبية غير مقصودة على التغذية (على سبيل المثال، تدخل زراعي يؤدي إلى زيادة الأعباء على النساء). ويمكن إدراج أهداف وإجراءات محددة بشأن التغذية في المشروعات والاستراتيجيات القطرية، مثلما هي الممارسة في مجال التمايز بين الجنسين والاستدامة البيئية. وسيعمل الصندوق بشكل وثيق مع شركاء محليين لضمان أن يتسق التصميم والطرائق التشغيلية مع السياق القطري.

6- وقد اتخذ الصندوق بالفعل خطوات مهمة للمضي قدما بتعزيز التزامه بالزراعة المراعية للتغذية والتنمية الريفية:

(أ) **الاستثمارات.** قروض ومنح الصندوق تدعم إجراءات محددة يمكن أن تعيد تشكيل النظم الزراعية والغذائية لتحسين التغذية. ويعمل الصندوق مع الشركاء من البلدان، ويدعم العملية من المفهوم والتصميم إلى التنفيذ والإشراف والتقييم.

(ب) **الشراكة والانخراط في السياسات.** يشجع الصندوق الحوار والانخراط في العمل بين الشركاء المعنيين، بما في ذلك وزارات الزراعة والصحة فضلا عن الفروع أخرى من الحكومة والمجتمع. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز التفاهم وإقامة التعاون والتقارب، وتعزيز الروابط التشغيلية للزراعة المراعية للتغذية. وتعد الشراكات جزءا أساسيا من استراتيجية توسيع النطاق في الصندوق. ومن خلال العمل مع الشركاء، يزيد الصندوق من أثر استثماراته ويعزز استدامتها.

(ج) **المعرفة.** يقوم الصندوق ببناء قاعدة المعرفة حول السياسات والبرامج المتعلقة بالزراعة المراعية للتغذية، بما في ذلك التعلم من رصد وتقييم استثماراته الخاصة. ويستخدم الصندوق هذه الأدلة لتحسين تصميم المشروعات وإدارتها وحوار السياسات والنتائج. كما يستكشف الصندوق مستودعات

أخرى للمعرفة واللجان؛ ويتعاون مع المؤسسات الأخرى ذات المهارات البحثية المتخصصة، مثل مراكز البحوث الزراعية الوطنية أو المؤسسات الدولية، بما في ذلك الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وبتمويل من حكومة ألمانيا، يعمل الصندوق على وضع أداة لتصميم سلاسل القيمة المراعية للتغذية في بلدين من البلدان متوسطة الدخل – لتوسيع خبراتهما وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(د) **المناصرة.** من خلال المشاركة في حركة توسيع نطاق التغذية وغيرها من المبادرات، ومن خلال التعاون مع المنظمات الأخرى، يربط الصندوق أعمال المناصرة العالمية، والمواءمة الاستراتيجية والشراكات بالعمل القطري، ويقوم بدور نشط في قضية الزراعة المراعية للتغذية على المستويين العالمي والمحلي. وشارك الصندوق في القمة البارزة بشأن التغذية من أجل النمو في عام 2013، وتعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لوضع توصيات فنية بشأن الأهداف والمؤشرات المتصلة بالأغذية والتغذية والاستدامة لخطة التنمية لما بعد عام 2015.

قياس النتائج والإجراءات التمكينية بشأن التغذية

7- إن الصندوق جاد فيما يتعلق بتحقيق النتائج: يقتضي الصندوق أن يطبق كل مشروع إطار تقييم مشترك – نظام إدارة النتائج والأثر – الذي يستخدم سوء التغذية المزمن كمؤشر رئيسي. ويجري العمل على تنقيح هذا النظام لقياس التنوع الغذائي للأسر أيضا: مساهم في التغذية الجيدة ويعكس عمل الصندوق في مجال النظم الزراعية والغذائية. وتجري العديد من المشروعات دراسات وتقييمات إضافية توفر المزيد من الرؤى بشأن كيفية تحسين تصميم المشروعات وإدارتها وأثرها.

8- ويتطلب الالتزام المتزايد بالتغذية زيادة مقابلة في القدرات. وبدعم من منحة متعددة السنوات من حكومة كندا، يقوم الصندوق بتعزيز القدرات الفنية لدعم دمج التغذية في تصميم العمليات والإشراف عليها. وبهذه المنحة، يمكن أن يوفر الصندوق موارد إضافية ودعم لمديري البرامج القطرية وغيرهم في المنظمة لدمج التغذية في عملهم على نحو أكثر فعالية.

9- وستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لدعم الإجراءات القطرية على المستويين الوطني والمحلي لتكون الزراعة أكثر مراعاة للتغذية، ولتحسين القدرات في مجالات التحليل والتصميم والتنسيق والتنفيذ والتقييم ولتمويل الاستثمارات بنفسها.

10- ولدى تجديد تركيزه على التغذية، فإن الصندوق يعمق التزامه بمهمته وهو يستند إلى خبرته الذاتية وتجاربه والمجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية. والتحديات كبيرة، ولكن الفوائد أكبر. ومن شأن جعل نظم الزراعة والأغذية أكثر مراعاة للتغذية أن يسهم في تحسين سبل عيش وتغذية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف، وبالتالي تحقيق المهمة الأساسية للصندوق. ولكن هذا الجهد له تداعيات تتجاوز المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم النامي: يحقق الاستثمار في الزراعة المراعية للتغذية أرباحا للجميع في المجتمع، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية ويسهم في الاستقرار، والصحة، والنمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في جميع البلدان.

قائمة بالوثائق المعروضة على هيئة المشاورات والوثائق المرجعية الأخرى المتوفرة

IFAD10/1/R.2	استعراض الصندوق في منتصف التجديد التاسع للموارد التقييم السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق
IFAD10/1/R.3	تقرير عن وضع مساهمات المانحين في التجديد التاسع لموارد الصندوق
IFAD10/1/R.4	دورات وخطة عمل ومواضيع هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق
IFAD10/2/R.2	الرؤية الاستراتيجية للصندوق للفترة 2016–2025: التحول الريفي الشمولي والمستدام
EB 2014/111/R.3 + Add.1	التقييم المؤسسي لإنجازات تجديدات موارد الصندوق
EC 2014/83/W.P.3	توليفة تقييمية عن انخراط الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل
IFAD10/2/R.3	تعزيز نموذج عمل الصندوق لأغراض التحول الريفي الشمولي المستدام
IFAD10/2/R.4	برنامج عمل التجديد العاشر لموارد الصندوق
IFAD10/2/R.5	الإطار المالي للتجديد العاشر لموارد الصندوق
IFAD10/2/R.6	مشروع قرار التجديد العاشر لموارد الصندوق
IFAD10/3/R.2	توسيع نطاق النتائج لتحقيق الأثر
IFAD10/3/R.3	إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016–2018)
IFAD10/3/R.4	استعراض وضع إطار القدرة على تحمل الديون
IFAD10/3/R.5	خيارات التمويل في الصندوق لما بعد 2015
IFAD10/3/R.6	مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق
IFAD10/3/R.6/Add.2	وثيقة بين دورتي هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق – إطار قياس النتائج المنقح للتجديد العاشر لموارد الصندوق (2016–2018)
IFAD10/3/R.6/Add.3	وثيقة بين دورتي هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق – القضايا الناشئة عن الدورة الثالثة لهيئة المشاورات
IFAD10/3/R.6/Add.4	وثيقة بين دورتي هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق – الاتجاهات في مساهمات تجديد الموارد وفي التمويل المشترك
IFAD10/3/R.7	المشروع المنقح لقرار التجديد العاشر لموارد الصندوق
IFAD10/3/R.8	أسعار الصرف المطبقة على التجديد العاشر لموارد الصندوق
IFAD10/4/R.2	مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق
IFAD10/4/R.3	مشروع قرار التجديد العاشر لموارد الصندوق

مشرع القرار ____/د-38

التجديد العاشر لموارد الصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يشير إلى الأحكام ذات الصلة في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الاتفاقية) وبخاصة المادة 2 (هدف الصندوق ووظائفه)، والبند 1 من المادة 4 (موارد الصندوق)، والبند 3 من المادة 4 (المساهمات الإضافية)، والبند 4 من المادة 4 (زيادة المساهمات)، والبند 5 من المادة 4 (الشروط المنظِّمة لمساهمات الأعضاء)، والبند 6 من المادة 4 (المساهمات الخاصة)، والمادة 7 (عمليات الصندوق)، وكذلك قرار مجلس المحافظين رقم 77/د-2 (1977) بصيغته المعدّلة بالقرار رقم 86/د-18 (1995) (تفويض السلطات للمجلس التنفيذي)؛

وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس المحافظين رقم 180/د-37 (2014) الخاص بإنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، حيث قرر مجلس المحافظين في دورته السابعة والثلاثين، بما يتفق مع البند 3 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق، إنشاء هيئة مشاورات، وتفويضها بمهمة استعراض كفاية موارد الصندوق وإبلاغ مجلس المحافظين، وإذ يشير على وجه الخصوص فيما يتعلق بالطلب الذي ينص على أن ترفع هيئة المشاورات تقريراً عن نتائج مداولاتها وما تتخذه من توصيات في هذا الشأن إلى مجلس المحافظين في دورته الثامنة والثلاثين، وفي دوراته اللاحقة إذا اقتضى الأمر، بغية اعتماد ما هو مناسب من قرارات؛

وإذ يرى أنه لأغراض استعراض مدى كفاية موارد الصندوق، تراعى الحاجة الملحة لزيادة تدفق الموارد الخارجية لتنفيذ مهمة الصندوق، والتطرق لاستئصال الفقر الريفي، وتحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، وبخاصة الممنوحة بشروط تيسيرية، ومع الأخذ بعين الاعتبار المهمة الخاصة للصندوق، وقدرته التشغيلية على تحويل الموارد الإضافية بصورة فعالة إلى الدول الأعضاء المؤهلة؛

وإذ نظر كذلك في إعلانات الدول الأعضاء عن نيتها توفير مساهمات إضافية لموارد الصندوق، بما في ذلك مساهمات لتعويض الصندوق عن التزاماته من القروض المتنازل عنها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛

وإذ يلاحظ طلب مجلس المحافظين "مواصلة تحري إمكانية زيادة التمويل المتاح من موارد من غير الجهات المانحة، بما في ذلك الآليات المعتمدة على السوق، وأن ترفع إلى المجلس التنفيذي أي مقترحات قد يسفر عنها مثل هذا التحري للموافقة عليها" (قرار مجلس المحافظين 122/د-24)؛

وإذ يضع في اعتباره ويوافق على استنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق (GC 38/L.4) (تقرير التجديد العاشر لموارد الصندوق) بشأن الحاجة إلى موارد إضافية لعمليات الصندوق، والرغبة في ذلك؛

وعملاً منه بالبند 3 من المادة 4 من الاتفاقية؛

يقرر ما يلي:

أولا – مستوى التجديد والدعوة لمساهمات إضافية

(أ) **الموارد المتاحة.** تقدر موارد الصندوق المتاحة في نهاية فترة التجديد التاسع للموارد مع الموارد الناجمة عن العمليات أو غيرها المتأتية للصندوق خلال فترة الثلاث سنوات بدءاً من 1 يناير/كانون الثاني 2016 (فترة التجديد) بـ 2.16 مليار دولار أمريكي.

(ب) **الدعوة إلى تقديم مساهمات إضافية.** مراعاة لاستنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق بشأن الحاجة إلى موارد إضافية لعمليات الصندوق والرغبة فيها، فإن الأعضاء مدعوون بناءً على ذلك إلى تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق كما هو محدد في البند 3 من المادة 4 من الاتفاقية (المساهمات الإضافية)، وبما يتماشى مع الشروط المحددة أدناه، ستتألف المساهمات الإضافية من المساهمات الأساسية (كما هي معّرفة في المقطع الفرعي ثانيا(أ)(1) من هذا القرار)، ومساهمات التعويض عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون (كما هي معّرفة في المقطع الفرعي ثانيا(أ)(2) من هذا القرار)، والمساهمات التكميلية (كما هي معرفة في المقطع الفرعي ثانيا(أ)(3) من هذا القرار).

(ج) **الهدف الموضوع للمساهمات الإضافية.** الهدف الموضوع للمساهمات الإضافية بما فيها المساهمات الأساسية والمساهمات التكميلية غير المقيدة خلال فترة التجديد العاشر (التجديد) هو 1.44 مليار دولار أمريكي من أجل دعم برنامج مستهدف من القروض والمنح بما لا يقل عن 3 مليارات دولار أمريكي، وبما يصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، شريطة ألا تؤثر على الميزانية الإدارية (ويحدد تخصيصها في كل الحالات من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء).

(د) **التعهّدات.** يُقر الصندوق بإعلان الأعضاء عن نواياهم تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق على النحو المحدّد في الملحق الثامن بتقرير التجديد العاشر للموارد. ويرجى من الأعضاء الذين لم يعلنوا رسمياً عن مساهماتهم حتى الآن أن يعلنوا عنها، ويفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة الستة أشهر التالية لاعتماد هذا القرار. ويرسل رئيس الصندوق إلى كل أعضاء الصندوق الملحق المعدل الثامن بتقرير التجديد العاشر للموارد في موعد لا يتجاوز 15 يوماً من التاريخ المذكور أعلاه.

(هـ) **الفجوة الهيكلية.** مع الإبقاء على المستوى المستهدف للمساهمات الإضافية كما تم تحديده في المقطع الفرعي (ج) أعلاه، يجب ألا تتجاوز الفجوة الهيكلية 15 في المائة من المستوى المستهدف. وفي حال تجاوزت الفجوة الهيكلية نسبة 15 بالمائة في نهاية فترة الستة أشهر من إنشاء أصوات جديدة، كما هو محدد في المقطع الفرعي ثامنا (أ) من هذا القرار، فسيتم تعديل المستوى المستهدف المحدد في المقطع الفرعي (ج) أعلاه بحيث يمثل إجمالي مبلغ التعهدات المستلمة حتى ذلك التاريخ ما لا يقل عن 85 بالمائة من المستوى المستهدف. وفي حال كان مثل هذا التعديل ضرورياً، فسيخطر رئيس الصندوق السادة المحافظين بالمبلغ المستهدف الجديد على الفور، والذي يقرر من بعده ضرورة تعديل المقطع الفرعي (ج) أعلاه تبعاً لذلك. وسيتم تعديل برنامج الصندوق من القروض والمنح ليعكس النقص الحاصل في المستوى المستهدف للتجديد ما لم تحدد مصادر أموال أخرى أثناء فترة تجديد الموارد.

ثانيا – المساهمات

(أ) **المساهمات الإضافية.** خلال فترة تجديد الموارد، يقبل الصندوق مساهمات إضافية من الدول الأعضاء كما يلي:

(1) **المساهمات الأساسية** في موارد الصندوق (المساهمات الأساسية)؛

(2) **مساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون.** إضافة إلى المساهمات الأساسية، وبغية تعويض الصندوق عن التدفقات العائدة المتنازل عنها من أصول القروض بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بما يعادل 3.4 مليون دولار أمريكي، (مساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون)؛

(3) **المساهمات التكميلية.** إضافة إلى مساهماتها الأساسية ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون (المساهمات التكميلية).

(ب) **الشروط المنظِّمة للمساهمات الإضافية**

(1) تحظى الدول الأعضاء بأصوات مساهمة فيما يتعلق بكل من المساهمات الأساسية ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون بما يتماشى مع البند 3 من المادة 6 من الاتفاقية ولكنها لا تحظى بأية أصوات مقابل مساهماتها التكميلية؛

(2) تقدم المساهمات الأساسية ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون بدون أي تحفظ على طريقة استخدامها؛

(3) يفوض المجلس التنفيذي بالموافقة على استخدام المساهمات التكميلية في حال لم يكن مجلس المحافظين في حالة انعقاد؛

(4) سيقبل الصندوق، خلال فترة التجديد، مساهمات تكميلية غير مقيدة من أجل دعم العمليات المواضيعية، بما في ذلك تعميم قضايا تغير المناخ والزراعة المراعية للتغذية والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكات بين المنتجين في القطاع العام والخاص.

(ج) **المساهمات الخاصة**

(1) يجوز للمجلس التنفيذي خلال فترة التجديد وبالنيابة عن الصندوق، قبول مساهمات غير محددة في موارد الصندوق من دول غير أعضاء فيه أو من مصادر أخرى (المساهمات الخاصة).

(2) يجوز للمجلس التنفيذي أن ينظر في اتخاذ تدابير لتمكين مشاركة المساهمين بمساهمات خاصة من المشاركة في اجتماعاته حسب ظروف كل حالة على حدة، شريطة ألا ينجم عن تلك التدابير أي تبعات على تسيير الصندوق.

(د) **احتساب المساهمات.** تحسب مساهمات الدول الأعضاء: (1) بوحدات حقوق السحب الخاصة؛، (2) بعملة من العملات المستخدمة في تقويم حقوق السحب الخاصة؛ أو (3) بعملة العضو المساهم إذا كانت تلك العملة قابلة للتحويل الحر ولم يكن العضو قد شهد في الفترة الممتدة من

1 يناير/كانون الثاني 2012 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 معدل تضخّم يزيد على 10 في المائة في المتوسط سنوياً على النحو الذي يقرره الصندوق.

(هـ) **أسعار صرف العملات.** لأغراض البند الفرعي أولا (د) في هذا القرار، تقيّم الالتزامات والتعهّدات المقدمة بموجب هذا القرار على أساس متوسط سعر الصرف المعمول به في نهاية الشهر في صندوق النقد الدولي خلال فترة الأشهر الستة السابقة على اعتماد هذا القرار، بين العملات اللازم تحويلها إلى الدولار الأمريكي (1 أبريل/نيسان – 30 سبتمبر/أيلول 2014)، مع التقريب إلى النقطة العشرية الرابعة.

(و) **المساهمات غير المسدّدة.** يحثّ الصندوق أعضاءه الذين لم يستكملوا بعد تسديد مساهماتهم السابقة في موارد الصندوق، والأعضاء الذين لم يودعوا بعد وثائق مساهماتهم أو الذين لم يسددوا مساهماتهم في التجديد التاسع للموارد أن يتخذوا ما يلزم من ترتيبات. وسيتبنى المجلس التنفيذي، بناءً على مقترحات من رئيس الصندوق، تدابير بهدف تسوية المساهمات غير المسدّدة.

(ز) **زيادة المساهمات.** في أي وقت من الأوقات، يجوز لأي دولة عضو أن تزيد من قيمة أي من مساهماتها.

ثالثا – وثائق المساهمات

(أ) **بند عام.** تودع الدولة العضو التي تقدّم مساهمة بموجب هذا القرار وثيقة مساهمة لدى الصندوق، ويفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة الستة أشهر التالية لاعتماد القرار، تلتزم فيها رسمياً بتقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق وفقاً لأحكام هذا القرار، وتحدّد فيها قيمة مساهمتها بالعملة المنطبقة.

(ب) **المساهمات غير المشروطة.** باستثناء ما هو محدد في المقطع الفرعي (ج) أدناه، تشكّل وثيقة المساهمة التزاماً غير مشروط على الدولة العضو بأن تؤدّي المساهمة المستحقة بالطريقة وبالشروط التي ينص عليها القرار أو على أي نحو آخر يقرره المجلس التنفيذي، لأغراض هذا القرار، وتسمى هذه المساهمات "مساهمات غير مشروطة".

(ج) **المساهمات المشروطة.** يجوز، على سبيل الاستثناء، وفي حال عدم تمكّن الدولة العضو من عقد التزام بتقديم مساهمة غير مشروطة بسبب الإجراءات التشريعية المتبعة لديها، أن يقبل الصندوق وثيقة مساهمة تتضمّن اشتراطاً صريحاً بأن ترتهن بسداد كل أقساط مساهماتها المستحقة، فيما عدا القسط الأول منها، لتدبير الاعتمادات اللازمة في الميزانية. بيد أنه يتعيّن أن تتضمّن وثيقة المساهمة هذه تعهّداً من جانب الدولة العضو ببذل قصارى جهدها من أجل ما يلي: (1) تدبير تلك الاعتمادات اللازمة لكامل المبلغ المحدّد في التواريخ المشار إليها في البند سادساً من هذا القرار، (2) إشعار الصندوق في أقرب وقت ممكن بعد الحصول على الاعتماد اللازم لكل قسط. ولأغراض هذا القرار، تعتبر المساهمة بهذا الشكل "مساهمة مشروطة" ولكنها تغدو غير مشروطة عندما يتم الحصول على الاعتمادات وإخطار الصندوق بها.

رابعا – نفاذ المفعول

(أ) **نفاذ مفعول تجديد الموارد.** يدخل تجديد الموارد حيّز النفاذ اعتباراً من التاريخ الذي تودَع فيه لدى الصندوق وثائق مساهمات، أو مدفوعات مقدمة بدون وثائق مساهمات ذات صلة بالمساهمات الإضافية المشار إليها في البند ثانيا من هذا القرار، أو عندما يتسلمها الصندوق بمبلغ تعادل قيمته الكلية ما لا يقل عن 50 في المائة من التعهدات التي يعلنها رئيس الصندوق للأعضاء وفقاً للفقرة الفرعية أولا(د) من هذا القرار.

(ب) **نفاذ مفعول المساهمات الإفرادية.** تصبح وثائق المساهمات المودعة عند تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد أو قبله، نافذة المفعول عند تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد، وتصبح وثائق المساهمات المودعة بعد ذلك التاريخ نافذة المفعول في تاريخ إيداع كل منها.

(ج) **الموارد المتاحة لعقد الالتزامات.** تعتَبر جميع المساهمات الإضافية المقدمة لموارد الصندوق متاحة لعقد التزامات للعمليات بموجب البند 2 (ب) من المادة 7 من الاتفاقية والسياسات الأخرى ذات الصلة المعمول بها في الصندوق اعتباراً من تاريخ دخول تجديد الموارد حيّز النفاذ.

خامسا – السُلَف المقدمة على ذمة المساهمات

بصرف النظر عن أحكام البند رابعاً من هذا القرار، يجوز للصندوق أن يستخدم في عملياته كل المساهمات المسددة لموارد الصندوق أو أجزاء منها قبل تاريخ دخول تجديد الموارد حيّز النفاذ وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية، وسياسات الصندوق ذات الصلة، ما لم يطلب أحد الأعضاء خلاف ذلك كتابة. ويعامَل أي التزام بقرض أو منحة من الصندوق مقابل تلك السُلف المقدمة على ذمة المساهمات، لجميع الأغراض، كجزء من برنامج عمليات الصندوق قبل دخول تجديد الموارد حيز النفاذ.

سادسا – تسديد المساهمات

(أ) **المساهمات غير المشروطة**

(1) **تسديد الأقساط.** يقوم كل عضو مساهم بسداد مساهماته غير المشروطة دفعة واحدة أو على قسطين أو ثلاثة أقساط على الأكثر، حسب اختياره. وتُسَدّد أقساط كل مساهمة غير مشروطة على أقساط متساوية أو بمبالغ متزايدة تدريجياً، حسب اختيار العضو المعني، على ألاّ تقل قيمة القسط الأول عن 30 في المائة من المساهمة، ولا تقل قيمة القسط الثاني عن 35 في المائة منها، وأن يغطي القسط الثالث، إن وُجد، المبلغ المتبقي.

(2) **تواريخ السداد**

السداد دفعة واحدة

تكون الدفعة الواحدة واجبة السداد في اليوم الستين من دخول وثيقة مساهمة العضو المعني حيّز النفاذ.

السداد على أقساط

تسدد الدفعات على أقساط وفقاً للجدول التالي:

يستحق سداد القسط الأول في اليوم الستين من نفاذ مفعول وثيقة المساهمة الخاصة بالعضو. ويستحق سداد القسط الثاني بتاريخ مرور سنة من نفاذ مفعول تجديد الموارد ويسدد أي قسط آخر في موعد أقصاه آخر يوم من فترة السنوات الثلاث التالية لاعتماد هذا القرار.

(3) **السداد المبكر**. يجوز لأي عضو دفع مساهمته قبل الموعد المحدّد في البند الفرعي (أ) (2) أعلاه.

(4) **الترتيبات البديلة**. يجوز لرئيس الصندوق، بناءً على طلب العضو، أن يوافق على تغيير مواعيد السداد المحددة أو النسب المئوية أو عدد أقساط المساهمة، على ألاّ يؤثّر ذلك التغيير سلباً على الاحتياجات التشغيلية للصندوق.

(ب) **المساهمات المشروطة**. تسدد المساهمات المشروطة في غضون 90 يوماً من دخول وثيقة مساهمة العضو حيّز النفاذ بمجرد أن تصبح المساهمة النسبية غير مشروطة وبما يتفق، حيثما أمكن، مع مواعيد السداد المحددة في البند الفرعي (أ) (2) أعلاه. ويُبلغ العضو الذي يودِع وثيقة مساهمة مشروطة الصندوق بحالة الأقساط المشروطة المستحقة على المساهمة في موعد أقصاه 30 يوماً من تاريخ السداد السنوي المحدد في البند الفرعي (أ) (2) أعلاه.

(ج) **عملة السداد**

(1) تقدم المساهمات بالعملات القابلة للتحويل الحر، وفقاً للبند الفرعي ثانياً(د)(3) من هذا القرار.

(2) وفقاً للبند 2(ب) من المادة 5 من الاتفاقية، تحدد قيمة عملة المدفوعات مقابل حقوق السحب الخاصة على أساس سعر الصرف المستخدَم لأغراض التحويل في دفاتر حسابات الصندوق وقت السداد.

(د) **وسيلة السداد**. وفقاً للبند 5 (ج) من المادة 4 من الاتفاقية، تسدد مدفوعات المساهمات المستحقة نقداً، أو تسدد، حسب اختيار العضو، بإيداع سندات إذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة التي يصدرها العضو وتكون غير قابلة للتداول ولا يمكن الرجوع فيها ولا تدر فائدة للعضو، ويمكن للصندوق أن يحصّل قيمتها الاسمية عند الطلب وفقاً للشروط المنصوص عليها في البند الفرعي (هـ) أدناه. ويجوز أن ينظر الأعضاء بعين القبول لتسديد مساهماتهم نقداً.

(هـ) **تحصيل السندات الإذنية أو الأوراق المالية المُلزِمة المشابهة**. وفقاً للأحكام المنصوص عليها في البند 5(ج)(1) من المادة 4 من الاتفاقية، والمادة 5 من اللوائح المالية للصندوق، يقوم الصندوق بتحصيل السندات الإذنية أو الأوراق المالية المُلزِمة المماثلة الخاصة بالعضو وفقاً لسياسة السحب التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين، أو وفقاً لما يتفق عليه بين رئيس الصندوق والعضو المساهم.

(و) **طرائق السداد.** يبين كل عضو للصندوق عند إيداع وثيقة مساهمته جدوله الزمني المقترح ووسيلته المقترحة للسداد على أساس الترتيبات المحددة في البنود الفرعية (أ)، و(ب)، و(ج)، و(د) أعلاه.

سابعا – توزيع أصوات تجديد الموارد

(أ) **إنشاء أصوات تجديد الموارد.** ستنشأ أصوات جديدة لتجديد الموارد تتعلق بكل من المساهمات الأساسية ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون (أصوات التجديد العاشر للموارد). ويحسب مجموع قيمة أصوات التجديد العاشر للموارد بتقسيم مجموع قيمة تعهدات المساهمات الأساسية ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون المستلمة في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ اعتماد هذا القرار، على 000 580 1 دولار أمريكي.

(ب) **توزيع أصوات تجديد الموارد.** وتوزع أصوات التجديد العاشر للموارد المنشأة على هذا النحو وفقاً للبند 3(أ)(2) و(3) من المادة 6 من الاتفاقية على النحو التالي:

(1) **أصوات العضوية.** وفقاً للبند 3(أ)(1) و(2)(ألف) من المادة 6 من الاتفاقية، توزَّع أصوات العضوية بالتساوي على جميع الأعضاء.

(2) **أصوات المساهمة.** وفقاً للبند 3(أ)(2)(باء) من المادة 6 من الاتفاقية، توزَّع أصوات المساهمة على كل الأعضاء بنسبة ما تمثله المساهمة الأساسية ومساهمة التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون المدفوعة من كل عضو كحصة في القيمة الكلية للمساهمات الأساسية ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون المدفوعة على النحو المنصوص عليه في البند ثانياً من هذا القرار.

(3) يستمر تخصيص وتوزيع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع، والتجديد الخامس، والتجديد السادس، والتجديد السابع، والتجديد الثامن، والتجديد التاسع بغض النظر عن دخول هذا القرار حيز النفاذ.

(ج) **نفاذ مفعول أصوات تجديد الموارد.** يدخل توزيع أصوات التجديد العاشر للموارد، حسب ما تنص عليه الأحكام الواردة أدناه، حيز النفاذ بعد ستة أشهر من اعتماد هذا القرار. ويعلن رئيس الصندوق توزيع عضوية التجديد العاشر للموارد وأصوات المساهمات لكل الدول الأعضاء في الصندوق في موعد أقصاه 15 يوماً من التاريخ المحدد، ويبلغ مجلس المحافظين بمثل هذه المعلومات في دورته التاسعة والثلاثين.

ثامنا – تعبئة موارد إضافية

(أ) الاقتراض من قبل الصندوق

(1) **هدف الاقتراض.** على الرغم من أن مساهمات التجديد ستبقى، ويجب أن تبقى، المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق، إلا أنه من المعترف به أن قيام الصندوق بالاقتراض السيادي خلال فترة تجديد الموارد يمكن أن يوفر سبيلا هاما لتعزيز هدفه المتمثل في "تعبئة موارد

إضافية لإتاحتها بشروط تيسيرية لأغراض التنمية الزراعية في الدول الأعضاء النامية" حسب ما تنص عليه المادة 2 من الاتفاقية.

(2) **إطار الاقتراض.** سيضع المجلس التنفيذي إطارا عاما للاقتراض السيادي يغطي جميع ترتيبات الاقتراض الذي سيقوم به الصندوق خلال فترة تجديد الموارد. وضمن نطاق هذا الإطار، سيتمتع رئيس الصندوق بسلطة الدخول في مفاوضات مع جهات مقرضة مؤهلة، بهدف الإيفاء بهدف برنامج القروض والمنح المنصوص عليه في المقطع الفرعي أولاً(ج) من هذا القرار. وسيعرض مقترحات الاقتراض الناجمة عن هذه المفاوضات على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

(ب) التمويل المشترك والعمليات المتنوعة

يشجَّع المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق، خلال فترة تجديد الموارد، على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الدور التحفيزي للصندوق في زيادة نسبة التمويل الوطني والدولي الموجه نحو تحسين رفاه السكان الريفيين الفقراء واعتمادهم على الذات، ولتكميل موارد الصندوق باستخدام قدرته على أداء الخدمات المالية والتنقية، بما في ذلك إدارة الموارد والقيام بدور الوصي المؤتمن على تلك الموارد، بما يتفق مع هدف ووظائف الصندوق. ولن تظهر العمليات التي ينطوي عليها أداء تلك الخدمات المالية في حسابات الصندوق.

تاسعا – رفع التقارير إلى مجلس المحافظين

يعرض رئيس الصندوق على مجلس المحافظين في دورته التاسعة والثلاثين والدورات التالية لها تقارير عن وضع الالتزامات، والمدفوعات، والأمور الأخرى ذات الصلة بتجديد الموارد. وتعرض التقارير على مجلس المحافظين مشفوعة بتعليقات المجلس التنفيذي عليها، إن وجدت، وتوصياته بشأنها.

عاشرا – المراجعة من قبل المجلس التنفيذي

(أ) يستعرض المجلس التنفيذي دورياً وضع المساهمات بموجب تجديد الموارد، ويتخذ الإجراءات التي قد يقتضي الأمر اتخاذها لتنفيذ أحكام هذا القرار.

(ب) إذا تسبب تأخر سداد المساهمات خلال فترة تجديد الموارد، أو أنذر بالتسبب، في توقف عمليات الصندوق الإقراضية أو الحيلولة بصورة أخرى دون بلوغ أهداف تجديد الموارد بشكل جوهري، يجوز لرئيس مجلس المحافظين أن يدعو، بناءً على طلب المجلس التنفيذي، إلى عقد اجتماع لهيئة المشاورات وفقاً للقرار 180/د–37 (2014) لدراسة الحالة والنظر في سُبل تحقيق الظروف اللازمة لاستمرار عمليات الصندوق الإقراضية أو بلوغ تلك الأهداف بصورة جوهرية.

حادي عشر – استعراض منتصف المدة

يتم في منتصف مدة تجديد الموارد إجراء استعراض التدابير والإجراءات المشار إليها في تقرير التجديد العاشر لموارد الصندوق، وتعرض الاستنتاجات التي ينتهي إليها الاستعراض على اجتماع مبكر لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

Document:	EB 2013/110/R.31/Rev.1
Agenda:	11(c)
Date:	12 December 2013
Distribution:	Public
Original:	English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

استعراض وضع إطار القدرة على تحمل الديون

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Iain Kellet
نائب الرئيس المساعد
لدائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: i.kellet@ifad.org

Rutsel Silvestre J. Martha
المستشار العام، مكتب المستشار العام
رقم الهاتف: 2467 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.martha@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العاشرة بعد المائة
روما، 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2013

للاستعراض

التمهيد

كواحد من الالتزامات الرئيسية المعقودة خلال مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق، التزمت إدارة الصندوق: 'بعرض مقترح على المجلس التنفيذي عن كيفية تحديد المسؤولية عن تعويض المبالغ المتنازل عنها نتيجة لتبني إطار القدرة على تحمل الديون بين الجهات المانحة بدءا من التجديد العاشر لموارد الصندوق[14] تعتبر هذه الوثيقة تعزيزاً للوثيقة السابقة بشأن إطار القدرة على تحمل الديون المقدمة إلى لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الثامن والعشرين بعد المائة في سبتمبر/أيلول 2013. وفي ذلك الاجتماع، قدمت الإدارة نسخة منقحة من الوثيقة الأصلية المعدة في يونيو/حزيران 2013 استجابة للطلبات الواردة من اللجنة. وتضمنت تلك الوثيقة الخيارات المتاحة أمام الصندوق لإنشاء آلية لمساهمات الدول الأعضاء لتعويض الصندوق عن مدفوعات سداد أصول المبالغ المتنازل عنها نتيجة للمنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وبعد أن استعرض المجلس التنفيذي هذه الوثيقة في دورته المنعقدة في سبتمبر/أيلول، طلب من إدارة الصندوق مرة أخرى إعادة النظر في هذه الوثيقة وجعلها أكثر تبسيطاً وتركيزاً.

[14] REPL.IX/4/R.2/Rev.2

التوصية

المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض الوثيقة وطرائق المساهمة المقترحة والمصادقة على التوصيات الواردة في الفقرة 41 وعلى عرضها على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق.

استعراض وضع إطار القدرة على تحمل الديون

أولا – مقدمة ومعلومات أساسية

1- منذ عام 1996، أعرب الصندوق والدول الأعضاء فيه عن التزامهم بالمبادرات العالمية الهادفة إلى ضمان ألا تصبح ديون البلدان الفقيرة عقبة أمام تنميتها. وكجزء من هذا الالتزام، انضم الصندوق إلى غيره من المؤسسات المالية الدولية – لاسيما البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي – في تنفيذ مبادرات محددة للتخفيف من عبء الديون. وبدأ هذا الجهد بتنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 1996، والتي كان هدفها تخفيض حجم الديون المقدمة للبلدان الفقيرة إلى مستويات يمكن تحملها. ويعد الصندوق سابع أكبر موفر لمثل هذا التخفيف من عبء الديون في جميع أنحاء العالم، وخامس أكبر موفر له في أفريقيا.

2- وعقب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وافقت الدول المانحة على تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في عام 2005 لضمان عدم تعرض جهود التنمية في البلدان الأشد فقرا لخطر عودة ظهور مستويات لا يمكن تحملها من الديون. وتحقيقا لهذه الغاية، واستنادا إلى تحليل القدرة على تحمل الديون لكل بلد على حدة الذي نفذه صندوق النقد الدولي، وافقت الجهات المانحة على تقديم منح أو مزيج من المنح والقروض التيسيرية في إطار القدرة على تحمل الديون إلى البلدان التي تعتبر غير قادرة على تحمل حتى القروض التيسيرية. وتم تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون من قبل البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، بالإضافة إلى معظم البلدان المانحة التي تقدم المساعدة لهذه البلدان.

3- في عام 2006، وبعد تبني مجلس المحافظين لتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق، قرر الصندوق تنفيذ أحكام إطار القدرة على تحمل الديون. وتمشيا مع قرار مجلس المحافظين، وافق المجلس التنفيذي على التوصية الواردة في الوثيقة EB 2007/90/R.2 (انظر الملحق الثالث للاطلاع على الموجز التنفيذي) في دورته التسعين في أبريل/نيسان 2007، على أن يبدأ الصندوق بتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون على غرار نموذج الإطار الذي تبنته المؤسسة الدولية للتنمية.

4- بالإضافة إلى ذلك، وافق المجلس التنفيذي، في دورته التسعين، على قيام الدول الأعضاء بتعويض الصندوق عن المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وكما هو الحال مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وافق المجلس على مبدأ التعويض على أساس "الدفع عند نشوء الحاجة". وهذا يعني أن يقوم الأعضاء بتعويض الصندوق عن مدفوعات سداد أصول القروض التي كانت ستستحق لو أن الصندوق قام بتوفير الموارد المالية لهذه البلدان بشروط تيسيرية للغاية عوضاً عن تقديمها كمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وبما أن تسديد قروض الصندوق بشروط تيسيرية للغاية يتم على مدى

أربعين عاماً، فإن تعويض الدول الأعضاء سيتم على مدى نفس الفترة. وعليه فإن الدفع عند نشوء الحاجة يعني المدفوعات التي تسددها الدول الأعضاء حسب وعند استحقاق مدفوعات أصول المبالغ المتنازل عنها.

5- ويعرض الجدول 1 مبالغ مدفوعات سداد أصول القروض ورسوم خدمتها المتنازل عنها نتيجة لبدء تنفيذ مبادرة إطار القدرة على تحمل الديون في عام 2007. كما يشتمل على تقديرات فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق. وسوف تبدأ هذه التدفقات المتنازل عنها بالاستحقاق في عام 2018، وستستمر حتى عام 2055. وتم تزويد المجلس بتقرير سنوي يبين قيمة مدفوعات أصول المبالغ وصافي رسوم الخدمة المتنازل عنها المتعلقة بالمنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. ويقدر المبلغ التراكمي لأصول القروض بنحو 1.446 مليار دولار أمريكي، ورسوم الخدمة بنحو 219 مليون دولار أمريكي.

6- ووفقاً للإسقاطات، سيصل حجم المنح الموفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون إلى حوالي 21 في المائة من إجمالي البرنامج السنوي للقروض والمنح على الأجل المتوسط. إلا أن التعويض عن تبني إطار القدرة على تحمل الديون سيكون بحدود 6 في المائة من إجمالي إسقاطات التدفقات العائدة على مدى نفس الفترة. ويعود ذلك أساساً إلى الفروقات في التوقيت بين الصروفات وجدول التسديد الذي يحددها. وستزداد حصة التعويض عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون إلى إجمالي إسقاطات التدفقات العائدة مع مرور الوقت. ومع نهاية فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، يتوقع أن تصل التعويضات كنسبة من إجمالي التدفقات العائدة مستقرا بين 9 في المائة و10 في المائة.

الجدول 1

التدفقات العائدة المتنازل عنها بحسب تجديد الموارد المقابل

(بملايين الدولارات الأمريكية)

فترة تجديد الموارد	*السنوات*	*مدفوعات سداد أصول القروض المتنازل عنها*	*رسوم الخدمة المتنازل عنها*	*مجموع التدفقات العائدة المتنازل عنها من إطار القدرة على تحمل الديون*
التجديد السابع لموارد الصندوق	2007	101.7	15.4	117.1
التجديد السابع لموارد الصندوق	2008	112.9	17.1	130.0
التجديد السابع لموارد الصندوق	2009	196.6	29.8	226.4
المجموع الفرعي للتجديد السابع لموارد الصندوق		**411.2**	**62.4**	**473.5**
التجديد الثامن لموارد الصندوق	2010	154.8	23.5	178.2
التجديد الثامن لموارد الصندوق	2011	211.3	32.0	243.3
التجديد الثامن لموارد الصندوق	2012	231.3	35.1	266.4
المجموع الفرعي للتجديد الثامن لموارد الصندوق		**597.4**	**90.6**	**688.0**
التجديد التاسع لموارد الصندوق	2013	142.2	21.6	163.8
التجديد التاسع لموارد الصندوق	2014	145.8	22.1	167.9
التجديد التاسع لموارد الصندوق	2015	149.4	22.7	172.1
المجموع الفرعي للتجديد التاسع لموارد الصندوق		**437.4**	**66.3**	**503.7**
المجموع		**1 445.9**	**219.3**	**1 665.2**

ثانيا – المنهجيات التي تطبقها المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الآسيوي في تحديد حصص التعويض عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون ونُهج التعويض المستخدمة

7- يصف هذا المقطع المنهجيات التي تستخدمها المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الآسيوي لتحديد الحصص المطلوبة لتمويل سداد أصول المبالغ المتنازل عنها ومساهمات التعويض. وقد قامت إدارة الصندوق بإجراء عملية المقارنة هذه بهدف الاتساق، وتبني أفضل الممارسات إلى أقصى حد يمكن تطبيقه وإدارته ضمن ظروف الصندوق.

المؤسسة الدولية للتنمية

8- في المؤسسة الدولية للتنمية، تعتبر مساهمات الجهات المانحة للتعويض عن التخفيف من عبء الديون والمنح المقدمة بمثابة إضافة إلى المساهمات العادية. ويتوقع من الجهات المانحة أن تغطي 100 بالمائة المبالغ الأصلية المتنازل عنها نتيجة لتوفير المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، من خلال مساهمات إضافية في التجديدات المستقبلية على أساس الدفع عند نشوء الحاجة.

9- بالنسبة للتجديد السادس عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، سوف توفر الجهات المانحة مساهمات عادية، علاوة على مساهمات إضافية لتغطية التكاليف ذات الصلة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وللتعويض عن أصول المبالغ المتنازل عنها في المنح. وتستند النسب المئوية لحصة الجهات المانحة في التخفيف من عبء الديون أصلا على حصصها الأساسية وفقاً للتجديد الثالث عشر لموارد المؤسسة. وعند تطبيق المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف الديون، طلب من الجهات المانحة أن توسع نطاق حصتها في تقاسم هذا العبء بحيث تردم أية فجوة تمويلية تتعلق بالتخفيف من عبء الديون. وقام العديد من الجهات المانحة بتوسيع نطاق حصتها بصورة إفرادية على مدى الفترة بين التجديد الرابع عشر والتجديد السادس عشر لموارد المؤسسة.

10- ويتم تحصيل المساهمات الخاصة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بموجب ترتيبات التعويض الحالية على أساس أن يكون تمويل الشركاء لتكاليف هذه المبادرة مستنداً إلى الدفع عند نشوء الحاجة على مدى فترات تجديد موارد المؤسسة ومدتها ثلاث سنوات. وبالنسبة للتجديد السادس عشر للموارد، يتم تسديد تمويل المساهمات الخاصة بتغطية التكاليف ذات الصلة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تتحملها المؤسسة على أساس ثلاثة مبالغ سنوية متساوية.

11- التعويض عن أصول المنح المتنازل عنها. بموجب التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة، التزمت الجهات المانحة بالتعويض عن التدفقات العائدة للمبالغ الأصلية المتنازل عنها من المنح التي توفرها المؤسسة على أساس الدفع عند نشوء الحاجة. وكما هو الحال بالنسبة لنهج الدفع عند نشوء الحاجة بالنسبة للمساهمات في هذه المبادرة، يطلب من الجهات المانحة توفير التعويض عن التدفقات العائدة المتنازل عنها خلال فترة تجديد الموارد ومدتها ثلاث سنوات (أي بالنسبة للتجديد السادس عشر للموارد – السنوات المالية من 2012 وحتى 2014 ضمناً). وكما تم وصفه أعلاه، يتم تحصيل المساهمات على أساس ثلاث دفعات متساوية

على مدى فترة الالتزام لمدة ثلاث سنوات، وهي فترة التجديد السادس عشر للموارد. وسوف تطبق المؤسسة نفس العملية في التعويض عن المبالغ المتنازل عنها من المنح.

صندوق التنمية الأفريقي

12- في صندوق التنمية الأفريقي، يتم احتساب مساهمة كل بلد مانح من استعدال حصته في تقاسم الأعباء لكل تجديد يتم فيه التعويض عن المنح. ولضمان أن يتم تعويض صندوق التنمية الأفريقي بصورة كاملة عن المنح الموفرة تحت أي تجديد محدد، يتوجب أن يصل إجمالي اشتراكات جميع الجهات المانحة إلى 100 بالمائة. وتشير اشتراكات الجهات المانحة إلى التعهدات في التجديد التي تقابل الفترة التي يتم فيها توفير المنح كأساس لتحديد حصص تقاسم الأعباء. وعلى سبيل المثال، فإن التعويض عن المنح للتجديد التاسع للموارد يستند إلى حصص مستعدلة لتقاسم الأعباء لجميع الجهات المانحة التي ساهمت في التجديد التاسع للموارد.

13- تعوض الجهات المانحة التدفقات العائدة للمبالغ الأساسية المتنازل عنها على أساس الدفع عند نشوء الحاجة. وفي كل سنة وبناء على حصصها المستعدلة لتقاسم الأعباء، تقوم هذه الجهات بالدفع لصندوق التنمية الأفريقي مبلغ التدفقات العائدة التي كان سيحصل عليها لو أنه وفر قروضاً عوضاً عن المنح. وعندما لا ترغب الجهات المانحة في إعلان تعهد منفصل للتعويض عن منح إطار القدرة على تحمل الديون، يتم اقتطاع جزء التعويض الخاص بها من إجمالي تعهداتها، مما يخفض من مساهمتها في التجديد وفي حصتها في تخفيف عبء الديون. وتتلقى الجهات المانحة أصواتاً مقابل المدفوعات التي تسددها تعويضا عن المنح التي يوفرها الصندوق.

14- في صندوق التنمية الأفريقي، تم تطبيق آلية تعويض الجهات المانحة للمبالغ المتنازل عنها من المنح الموفرة في التجديد الثاني عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي، حيث شكل هذا التجديد الدورة الأولى التي استحقت خلالها تعويضات سداد أصول المبالغ المتنازل عنها من المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وخلال مفاوضات التجديد التاسع للموارد، وافق نواب صندوق التنمية الأفريقي على تمويل الأصول المتنازل عنها على أساس الدفع عند نشوء الحاجة. إضافة إلى ذلك، فقد وافقوا أيضا على استخدام نفس تقاسم الأعباء المستخدم خلال دورة التجديد التي يتم فيها تقديم المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون لاحتساب تقاسم الأعباء الذي تتحمله الدول الأعضاء للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون. وبالنسبة لصندوق التنمية الأفريقي، فإن ذلك يعني، وحيث أن أول المنح الموفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون كانت خلال دورة التجديد التاسع للموارد، أن التدفقات العائدة المتنازل عنها لهذه المنح قد تبدأ بالظهور في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، وبالتالي تستند أول دفعات التعويض بموجب التجديد الثاني عشر للموارد إلى حصص تقاسم أعباء الديون في فترة التجديد التاسع للموارد.

صندوق التنمية الآسيوي

15- يوفر صندوق التنمية الآسيوي للجهات المانحة فيه خيارا بين إطارين لتقاسم الأعباء بموجب التجديد الحادي عشر لموارده:

(1) تقاسم الأعباء المعدل بموجب التجديد العاشر للموارد؛

(2) تقاسم الأعباء بموجب التجديد العاشر للموارد.

16- وأما تقاسم الأعباء المعدل بموجب التجديد العاشر للموارد، فقد تم تحديده بناء على إجمالي تعهدات التجديد العاشر للموارد باستثناء الفجوة التمويلية في هذا التجديد التي أدت إلى رفع حصة تقاسم الأعباء لتمكن الصندوق من استلام كامل التعويض عن هذين البندين.

17- إلا أنه وفي حين أن معظم الجهات المانحة قد اختارت حصصها في تقاسم الأعباء المعدل بموجب التجديد العاشر للموارد، إلا أن القليل منها اختار حصصه في تقاسم الأعباء بموجب التجديد العاشر للموارد لكل من مساهماتها الأصلية ولبندي التعويض الاثنين. ويرتبط تقاسم الأعباء مع التجديد العاشر للموارد، أي التجديد الذي يسبق مباشرة التجديد الحادي عشر للموارد عوضاً عن التجديد الذي تم فيه الموافقة على المنح (التجديد التاسع)، حيث أن التعويض في التجديدات المستقبلة سينطوي على تجديدات مقدرة وبالتالي سيخضع إطار تقاسم الأعباء الذي سيتم تبنيه بالنسبة لبنود التعويض في التجديد التالي (التجديد الثاني عشر) لاتفاق الجهات المانحة خلال مفاوضات التجديد. وفي صندوق التنمية الآسيوي، وافقت الجهات المانحة أيضا على تعويض الصندوق عن المبالغ الأصلية المتنازل عنها على أساس الدفع عند نشوء الحاجة. وقد تم الاتفاق على تعويض المبالغ الأصلية المتنازل عنها مع الجهات المانحة عندما تم إدخال مبدأ توفير المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون في التجديد التاسع لموارد صندوق التنمية الآسيوي، الذي بدأ عام 2005. وتم إدراج هذه الاتفاقية ضمن تقرير الجهات المانحة للتجديد التاسع لصندوق التنمية الآسيوي الوارد في ورقة إطار المنح التي وافق عليها مجلس مدراء مصرف التنمية الآسيوي. ويعد التعويض جزءا من مساهمات الجهات المانحة الإجمالية في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق للفترة 2013–2016.

تحديد حصص التعويض عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

18- تختلف تركيبة عضوية المؤسسة الدولية للتنمية عن تركيبة العضوية في الصندوق، ويعتبر الأساس الذي تستخدمه المؤسسة لتحديد النسب المئوية خاصاً بها تماما، وهذا ينطبق أيضا على مصرف التنمية الآسيوي. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نظام التمويل في الصندوق لا يستخدم حصص تقاسم الأعباء[15]، يتعذر عندئذ تطبيق هذه النهج بالكامل على نظام الصندوق وعلى ظروف العضوية فيه. ومن هنا، لا توصي إدارة الصندوق بأن يتبنى الصندوق منهجية تقاسم الأعباء التي تستخدمها المؤسسة الدولية للتنمية أو مصرف التنمية الآسيوي للتعويض عن المبالغ المتنازل عنها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون

19- وقد وجدت إدارة الصندوق بأن النهج الذي يتبعه مصرف التنمية الأفريقي بسيط ويمكن تبنيه بسهولة في ظل ظروف الصندوق، وبالتالي فهي توصي بتبني هذا النهج لحساب حصص التعويض التي ستسهم فيها الدول الأعضاء. وتستخدم هذه المنهجية إجمالي التعهدات لفترة تجديد الموارد التي يتم فيها الالتزام بالمنح لحساب حصص النسب المئوية. وهو نهج تقاسم الأعباء المستعدل الذي يستخدمه مصرف التنمية الأفريقي.

20- ويظهر الملحقان الأول والثاني حصة مساهمة كل دولة من الدول الأعضاء للتعويض عن سداد المبالغ الأصلية المتنازل عنها والتي ستستحق في دورتي التجديدين العاشر والحادي عشر لموارد الصندوق.

[15] بالفعل فإن المساهمات في تجديد الموارد طوعية، ولا يخلق القرار التزامات بما يتوجب على الدول الأعضاء المساهمة به. إذ لا ينشأ الالتزام بالمساهمة إلا بعد إيداع وثيقة مساهمة بالمبلغ المنصوص عليه فيها.

مخططات المساهمات في التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون

21- وافقت المؤسسة الدولية للتنمية (عام 2005) وصندوق التنمية الأفريقي (عام 2004)، من خلال تجديدات مواردهما، (التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، والتجديد التاسع لموارد صندوق التنمية الأفريقي)، على أن تقوم الدول الأعضاء بتعويض كامل عن سداد أصول المبالغ المتنازل عنها، على أساس الدفع عند نشوء الحاجة. وقد تعهدت الدول الأعضاء بتقديم مساهمات إضافية زيادة على مساهماتها في التجديدات الأساسية، بما يعادل التدفقات العائدة المتنازل عنها نتيجة تبني إطار القدرة على تحمل الديون.

22- وقد قاد القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء خلال التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية مناقشات التجديد السادس عشر (التي اختتمت في ديسمبر/كانون الأول 2010) عندما بدأت الجهات المانحة بالتعويض عن المنح المقدمة في فترة التجديد الثالث عشر. ووافقت الدول الأعضاء على وجوب ادراج مبلغ إضافي قدره 56.44 مليون دولار أمريكي لتمويل التدفقات العائدة من أصول المبالغ المتنازل عنها كجزء من الالتزامات التمويلية الإجمالية للمؤسسة خلال فترة التجديد السادس عشر استناداً إلى تقاسم عادل للأعباء.

23- أما بالنسبة لصندوق التنمية الأفريقي، فقد تم تطبيق تعويض الجهات المانحة عن سداد المبالغ المتنازل عنها من المنح الموفرة في التجديد الثاني عشر للموارد، حيث أن هذا التجديد كان أول دورة تجديد يستحق فيها التعويض عن سداد أصول المنح المتنازل عنها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وخلال مفاوضات التجديد التاسع لموارد صندوق التنمية الأفريقي، وافق نواب المصرف على تمويل أصول المبالغ المتنازل عنها على أساس الدفع عند نشوء الحاجة. إضافة إلى ذلك، فقد وافقوا أيضا على استخدام تقاسم الأعباء المستخدم خلال دورة التجديد التي يتم فيها تقديم المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون لاحتساب تقاسم الأعباء الذي تتحمله الدول الأعضاء للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون. وبالنسبة لمصرف التنمية الأفريقي، وحيث أن أول المنح الموفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون كانت خلال دورة التجديد التاسع للموارد، فإن ذلك يعني أن تبدأ التدفقات العائدة المتنازل عنها لهذه المنح في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، وبالتالي فإن أول دفعات التعويض بموجب التجديد الثاني عشر للموارد سوف تستخدم حصص تقاسم الأعباء في فترة التجديد التاسع للموارد.

24- أما صندوق التنمية الآسيوي، فقد وافقت الجهات المانحة فيه أيضا على تعويض المؤسسة عن المبالغ الأساسية المتنازل عنها على أساس الدفع عند نشوء الحاجة. وقد تم الاتفاق على تعويض المبالغ الأصلية المتنازل عنها مع الجهات المانحة عندما تم إدخال مبدأ توفير القروض بموجب إطار القدرة على تحمل الديون في التجديد التاسع لموارد صندوق التنمية الآسيوي، والذي بدأ عام 2005. وقد تم إدراج هذه الاتفاقية ضمن تقرير الجهات المانحة للتجديد التاسع لموارد صندوق التنمية الآسيوي، وأدرجت ورقة إطار المنح التي وافق عليها مجلس مدراء مصرف التنمية الآسيوي. ويتوقع أن يكون هذا التعويض إضافة إلى المساهمات الأصلية للجهات المانحة في التجديد الحادي عشر لصندوق التنمية الآسيوي للفترة 2013–2016 حيث أن التجديد الحادي عشر للموارد سيكون أول دورة من دورات التجديد التي يتم فيها التعويض عن أصول المبالغ المتنازل عنها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

25- تختلف طريقة معاملة العائد المتنازل عنه من الفوائد ورسوم الخدمة بين المؤسسات المالية الدولية. إذ تم التفويض في كل من المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي باستخدام نظام "معقد" للتعويض عن رسوم الخدمة الضائعة استناداً إلى استخدام عنصر محتفظ به من خصوم نهج الحجم المعدل في عملياتهما الإقراضية المختلطة. وتمول المؤسسة الدولية للتنمية هذا مع خصم الحجم وتحويلات البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وأما بالنسبة للممارسة المتبعة في صندوق التنمية الأفريقي فهي محاولة تحميل رسم على المنح بهدف ضمان أثر محايد على الخطط التمويلية للصندوق. وفي صندوق التنمية الآسيوي، يتم تمويل الفوائد المتنازل عنها من المنح من خلال مساهمات إضافية من الجهات المانحة يتم احتسابها منذ التجديد التاسع للموارد على أساس إجمالي مظروف المنح. أما بالنسبة لموقف الصندوق فهو الاستمرار في تنفيذ القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2007 حول الفائدة ورسوم الخدمة المتنازل عنها التي لا يتم التعويض عنها – بسبب كونها متواضعة نسبياً.

ثالثا – أثر مساهمات التعويض عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون على حقوق التصويت

26- وفقاً للمادة 6 البند 3(أ)(2)(ب) من اتفاقية إنشاء الصندوق، توزع أصوات المساهمة على جميع الأعضاء بنسبة المساهمة التي يدفعها كل عضو في موارد الصندوق لكل فترة من فترات تجديد الموارد كحصة من القيمة الكلية لمجموع المساهمات المدفوعة من جميع الأعضاء في تجديد الموارد المذكور.

27- وتحصل الجهات المانحة على الأصوات تبعاً لمساهماتها في التجديدات العادية. وفي حالة المساهمات الخاصة بالتعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، تتلخص السياسة التي يتبعها البنك الدولي بالاعتراف بهذه الزيادة في الموارد المتاحة لتغطية تكاليف التخفيف من أعباء الديون لأغراض إنشاء الأصوات. وعادة ما يتم تسجيل مثل هذه الأصوات خلال التعديل العام للأصوات لدورة التجديد العادية التالية. وعلى ضوء التعديل الصغير نسبياً الضروري لفترة التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، تم تسجيل أصوات المساهمات خلال فترة التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة في فترة التجديد الخامس عشر لموارد المؤسسة.

28- وفي صندوق التنمية الأفريقي، تسهم الجهات المانحة بموارد إضافية تعادل سداد أصول المبالغ المتنازل عنها لكل فترة من فترات التجديد من خلال التقدم بتعهدات على مدى عمر مبادرة إطار القدرة على تحمل الديون. وتتخذ تدابير التمويل التعويضية شكل زيادات عامة في مساهمة الدول الأعضاء، إضافة إلى مساهماتها العادية. ولا يتم احتساب المساهمات المستلمة من الدول الأعضاء بموجب تدابير تمويل التعويض كجزء من تقاسم الأعباء لفترة التجديد التي يتم فيها تسلم مثل هذه الموارد، وإنما تتمتع هذه الأموال بنفس حقوق إنشاء الأصوات بالطريقة نفسها المتبعة بالنسبة للاشتراكات العادية.

29- وحيث أن التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون هو جزء من التجديد، ويشكل مساهمة جوهرية، توزع أصوات المساهمة المقابلة للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون بين جميع الدول الأعضاء بالامتثال للمنهجية الموصوفة في المادة 6 البند 3(أ)(2)(ب) من الاتفاقية.

الجدول 2

آليات التعويض في المؤسسات المالية الدولية

المؤسسة المالية الدولية	*أول التزام لإطار القدرة على تحمل الديون*	*أول استحقاق لتسديد الأصول*	*أساس حصص المساهمات لأغراض التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون*	*آلية المساهمة في التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون*
المؤسسة الدولية للتنمية (البنك الدولي)	2005	المؤسسة الدولية للتنمية – التجديد السادس عشر (2012)	حصص لتقاسم الأعباء يتم تحديدها وتوزيعها مسبقا وتطبيقها على جميع الدول الأعضاء وقت التجديد	مساهمة إضافية في التجديد منفصلة عن التجديدات العادية
مصرف التنمية الأفريقي	2004	صندوق التنمية الأفريقي – التجديد الثاني عشر (2011)	حصص التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون تستند إلى النسب المقررة من المساهمات المتعهد بها في عام الالتزام بالمنح	مساهمة إضافية في التجديد
مصرف التنمية الآسيوي	2005	صندوق التنمية الآسيوي – التجديد الحادي عشر (2013)	حصص لتقاسم الأعباء يتم تحديدها وتوزيعها مسبقا وتطبيقها على جميع الدول الأعضاء وقت التجديد	مساهمة إضافية في التجديد منفصلة عن التجديدات العادية
الصندوق	2007	التجديد العاشر لموارد الصندوق (2018)	يحدد لاحقا	مساهمة إضافية في التجديد إما منفصلة أو كجزء من المساهمات العادية

رابعا – النهج المقترح للصندوق للتعويض عن المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون

30- كما أشير إليه في الفقرة 4 أعلاه، وافقت الدول الأعضاء في الصندوق على تعويض الصندوق عن المبالغ الأساسية المتنازل عنها من المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. كذلك فقد صادق المجلس التنفيذي في دورته التسعين على مبدأ الدفع عند نشوء الحاجة. وفي دورته الخامسة والثلاثين المنعقدة عام 2012، قرر المجلس التنفيذي أن يكون أحد المخرجات الرئيسية للتجديد التاسع لموارد الصندوق مقترح تقدمه إدارة الصندوق إلى المجلس التنفيذي عن كيفية قيام الدول الأعضاء بتقاسم أعباء تعويض الصندوق عن التدفقات العائدة المتنازل عنها بموجب تبنيه لإطار القدرة على تحمل الديون، والتي تبدأ بالاستحقاق في فترة التجديد العاشر للموارد.

31- واستجابة للقرار المذكور أعلاه، وبعد تحليل استعراض مقارنة المنهجيات في القسم الثاني أعلاه، تقرر أن النهج الذي يتبعه مصرف التنمية الأفريقي هو الأكثر ملاءمة للتطبيق في ظل ظروف الصندوق. وبالتالي توصي إدارة الصندوق بأن يتم اتباع هذا النهج لاحتساب حصص التعويض التي تكتسبها الدول الأعضاء. ويستخدم هذا النهج – وهو نهج تقاسم الأعباء المستعدل – إجمالي التعهدات لفترة تجديد الموارد التي يتم فيها الالتزام بالمنح لاحتساب حصص النسب المئوية.

32- يعرض الملحقان الأول والثاني مساهمة كل دولة عضو في التعويض عن أصول المبالغ المتنازل عنها خلال فترتي التجديد العاشر والحادي عشر لموارد الصندوق.

33- تقترح إدارة الصندوق أن يستمر الصندوق في اتباع القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2007 والقاضي بعدم التعويض عن الفوائد ورسوم الخدمة المتنازل عنها نظراً لحجمها المتواضع نسبياً.

34- وكما هو وارد في الفقرة 28 أعلاه، ستحظى الدول الأعضاء بأصوات مساهمة تعادل التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون.

35- علاوة على ذلك، يوصى أن تستند معايير التعويض الإجمالية في الصندوق إلى الاعتبارات التالية:

(أ) يتوقع من الجهات المانحة المساهمة في التعويض عن التدفقات العائدة للأصول المتنازل عنها كما تم الاتفاق عليه أصلا في أبريل/نيسان 2007 عندما تم ادخال العمل بإطار القدرة على تحمل الديون ("أن توافق الدول الأعضاء في الصندوق، ولا سيما منها الجهات المساهمة الرئيسية في المساعدة الإنمائية الرسمية، على تعويض الصندوق بصورة كاملة عن مدفوعات أصول المبالغ المتنازل عنها نتيجة تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وذلك على أساس الدفع عند نشوء الحاجة على النحو الذي تبنته المؤسسة الدولية للتنمية في التجديد الرابع عشر لمواردها").

(ب) وضع عتبة تكون بمثابة الحد الأدنى للتعويض المتوقع، وذلك لأغراض الكفاءة بحيث لا يتوقع من الدول الأعضاء أن يسهموا دون هذه العتبة وتحديد هذه العتبة بمبلغ مطلق قدره 000 10 دولار أمريكي، (يرد توضيح أثر ذلك على التجديد العاشر والتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في الملحقين الأول والثاني). وبهدف تجنب العبء الإداري للتواصل مع الدول الأعضاء المساهمة التي تعتبر حصصها في التعويض متدنية أكثر من اللازم، تضع إدارة الصندوق عتبة قدرها 000 10 دولار أمريكي كحد أدنى لحصة الدولة العضو من التعويض. ويتم تجميع جميع المبالغ دون هذه العتبة وتوزيعها لأن البلدان التي تحظى بأعلى حصص التعويض على أساس نسبي لضمان مساهمة قدرها 100 في المائة في تغطية تسديدات المبالغ الأصلية المتنازل عنها. وتتماشى هذه الممارسة مع ممارسات منظمات مالية دولية أخرى حيث يتم تعديل المساهمات صعوداً للتطرق لأي فجوات تمويلية هيكلية.

(ج) وبروح الإبقاء على المساعدة الإنمائية وعدم زيادة الأعباء على البلدان التي تستفيد من إطار القدرة على تحمل الديون والتي غالباً ما تكون من أشد البلدان فقرا وأكثرها هشاشة، يوصى باستثناء البلدان الفقيرة المستفيدة من إطار القدرة على تحمل الديون من مسؤولية المساهمة في التعويض عن تسديد أصول المبالغ المتنازل عنها على أساس الدفع عند نشوء الحاجة.

خامسا – الطرائق المقترحة للتعويض عن المبالغ الأصلية المتنازل عنها بموجب التجديد العاشر لموارد الصندوق

36- حيث أن التجديد العاشر لموارد الصندوق سيكون أول دورة من دورات التجديد التي تنشأ فيها مسألة التدفقات العائدة المتنازل عنها، يقترح أن تقوم الدول الأعضاء في الصندوق بإعلان التعهدات خلال مشاورات التجديد العاشر للموارد لتسديد المبالغ الأصلية المتنازل عنها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، إضافة إلى تعهداتها العادية في هذا التجديد.

37- الإجراء المقترح لعملية التعويض هو إدراج المبالغ التي سيتم التعويض عنها على أساس الدفع عند نشوء الحاجة في ورقة إطار مالي تعرض على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، كما هي الممارسة المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وقد ترغب الجهات المانحة في القيام بتعهد واحد بمبلغ محدد يمكن أن تقتطع منه مساهمتهم المقدرة للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون، أو قد ترغب في التعهد بمبلغين منفصلين، أحدهما للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون، والآخر كمساهمة عادية في التجديد. وإذا ما رغبت الجهات المانحة باختيار التعهد الواحد، أو إذا كان التعهد المنفصل الخاص بإطار القدرة على تحمل الديون أقل من التعويض المقدر لإطار القدرة على تحمل الديون، فإن التزاماتها بالتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون ستحظى بالأولوية، ولا يتم اعتبار إلا المبلغ المتبقي بعد تغطية المساهمة للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون كمساهمة عادية في التجديد ذي الصلة[16].

38- ولتجنب أيه خسارة من المبالغ الأصلية للصندوق، يتوجب على الدول الأعضاء أن تعوض الصندوق بالكامل كل سنة عن المبالغ الأصلية المستحقة خلال تلك السنة الناجمة عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون. وبالنسبة للتجديد العاشر للموارد، ستحتاج الدول الأعضاء إلى تسديد حصتها من المبالغ الأصلية المتنازل عنها خلال السنة الأخيرة من التجديد العاشر، أي عام 2018، وهي السنة الأولى التي تستحق فيها المبالغ الأصلية المتنازل عنها. وبالنسبة للتجديد الحادي عشر للموارد، سيطلب من الدول الأعضاء تعويض الصندوق في كل سنة من السنوات الثلاث من فترة التجديد الحادي عشر للموارد (2019، 2020، 2021). ويظهر الجدول 3 القيمة الإجمالية للمبالغ الأساسية المتنازل عنها في كل دورة من دورات تجديد الموارد.

[16] سينعكس هذا في قرار التجديد لهيئة المشاورات الذي سيضع جدول السحوبات وأقساط الدفعات.

الجدول 3

أثر الموافقات على المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون على التجديدات السابع والثامن والتاسع لموارد الصندوق، وعلى تجديدات الموارد في المستقبل

(بملايين الدولارات الأمريكية)

فترة تجديد الموارد	*السنوات*	*الأثر السنوي لإطار القدرة على تحمل الديون المصادق عليه حتى عام* 2015 *سداد أصول المبالغ المتنازل عنها*	*الأثر التراكمي* *القيمة التراكمية للمبالغ المتنازل عنها*
7	2009–2007	–	–
8	2012-2010	–	–
9	2015-2013	–	–
10	2018-2016	3.4	3.4
11	2021-2019	39.5	42.9
12	2024-2022	97.9	141.0
13	2027-2025	139.6	280.6
14	2030-2028	144.6	425.2
15	2033-2031	144.6	569.8
16	2036-2034	144.6	714.4
17	2039-2037	144.6	859.0
18	2042-2040	144.6	1 003.6
19	2045-2043	144.6	1 148.2
20	2048-2046	141.2	1 289.4
21	2051-2049	104.9	1 394.3
22	2054-2052	46.7	1 441.0
23	2055	5.0	**1 446.0**

39- يوضح الجدول 3 تقدير التعويض المطلوب نتيجة لتنفيذ الصندوق لإطار القدرة على تحمل الديون بحدود 1.446 مليار دولار أمريكي لتسديد المبالغ المتنازل عنها حتى عام 2055. وبدون التعويض عن المبالغ الأصلية المتنازل عنها على أساس الدفع عند نشوء الحاجة، سوف تتقلص الموارد المتاحة لبرنامج القروض والمنح بمبلغ أعلى بكثير من عجز التعويضات في سداد المبالغ الأصلية، سواء لجهة الإقراض المستقبلي الذي سيتم الاستغناء عنه، أو لجهة تكاليف الفرصة الضائعة من عائد الاستثمار.

سادسا – طرائق المساهمة المقترحة

40- لتعويض الصندوق عن التدفقات العائدة المتنازل عنها نتيجة للمنح الموفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، فقد يرغب مجلس المحافظين في النظر في وتبني النهج التالي في قرار تجديد الموارد بهدف هيكلة التزامات الدول الأعضاء لتعويض الصندوق

تقوم الدول الأعضاء بالالتزام بمساهمة لتعويض المنح المستحقة خلال فترة تجديد الموارد المحددة تلك، وذلك لتعويض الصندوق عن سداد المبالغ الأصلية المتنازل عنها من المنح الموفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وقد ترغب هذه الدول في تسديد مثل هذه المساهمات إما مباشرة، أو بما يتماشى مع جداول التسديد المعيارية أو البديلة لمساهمات التجديد العاشر للموارد. وهذا هو الإجراء الذي تتبعه المؤسسة الدولية للتنمية (التجديد السادس عشر)، ومصرف التنمية الأفريقي (مصرف التنمية الأفريقي/صندوق التنمية الأفريقي – التجديد الثاني عشر)، ومصرف التنمية الآسيوي (مصرف التنمية الآسيوي/صندوق التنمية الآسيوي – التجديد الحادي عشر).

سابعا – التوصيات

41- في محاولة منها لضمان آلية منصفة بقدر الإمكان مع مراعاة الحاجة إلى الإيفاء بالالتزام بالحفاظ على الجدوى المالية للصندوق على المدى الطويل، توصي إدارة الصندوق بما يلي:

(أ) تأكيد الدول الأعضاء مجددا على التزامها بتعويض الصندوق عن المبالغ المتنازل عنها نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون. وبما يتماشى مع الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ينطوي ذلك على تطبيق نهج الدفع عند نشوء الحاجة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2007، وسيتضمن تطبيق هذا النهج أيضاً مواءمة ممارسة الصندوق مع الممارسات التي يتبعها غيره من المؤسسات المالية الدولية؛

(ب) تبني الصندوق المنهجية التي يستخدمها صندوق التنمية الأفريقي لحساب حصة كل دولة عضو في تعويض الصندوق عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون، إذ يعد هذا الخيار الأكثر جدوى وصلة بالصندوق؛

(ج) استثناء البلدان المستفيدة من إطار القدرة على تحمل الديون من مطلب المساهمة في التعويض عن سداد أصول المبالغ المتنازل عنها إضافة إلى المساهمات العادية على أساس الدفع عند نشوء الحاجة؛

(د) وضع عتبة لا تكون حصص التعويض الواقعة دونها مطلوبة، إذا اعتبرت المبالغ المستحقة الدفع منخفضة أكثر من اللزوم. وتقترح إدارة الصندوق أن تكون عتبة الحد الأدنى بحدود 000 10 دولار أمريكي تطبق على الدول الأعضاء في القائمة جيم؛

(ه) إعادة توزيع التعديلات الناجمة عن البندين (ج) و(د) على الجهات المساهمة الأخرى بهدف تمويل الفجوة؛

(و) تشجيع الدول الأعضاء الجديدة أو البلدان التي لم تعلن تعهداتها في فترة التجديد ذات الصلة بالتطوع بالمساهمة حتى وإن لم تكن مضطرة قانونيا للالتزام بما ورد أعلاه؛ إلا أن مثل هذه المساهمات لن تؤخذ بعين الحسبان عند تحديد حصص التعويض؛

(ز) النظر في إنشاء أصوات مقابل المساهمات في حصص التعويض بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛

(ح) استخدام مساهمات الجهات المانحة في التجديدات المستقبلية لتغطية التزاماتها إزاء التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون أولاً، على أن يعتبر كل رصيد متبق مساهمة عادية لهذه الجهة في تجديد الموارد ذي الصلة؛

(ط) الإبقاء على القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2007 والقاضي بعدم التعويض عن الفوائد ورسوم الخدمة المتنازل عنها.

الملحق الأول

حصص المساهمات النسبية استنادا إلى تعهدات التجديدين السابع والثامن لموارد الصندوق

(بالدولارات الأمريكية)

	مدفوعات سداد أصول القروض المستحقة خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق (بحد أدنى 000 10 دولار أمريكي) (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد السابع لموارد الصندوق)		*مدفوعات سداد أصول القروض المستحقة خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (بحد أدنى 000 10 دولار أمريكي) (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد الثامن لموارد الصندوق)*	
القائمة ألف				
النمسا	%1.7	60 706.21	%1.7	658 360.98
بلجيكا	%2.6	90 266.38	%3.2	1 252 970.79
كندا	%4.9	172 000.94	%7.2	2 857 945.84
الدانمرك	%1.6	55 555.75	%1.5	599 818.66
فنلندا	%1.3	44 967.57	%1.8	715 983.32
فرنسا	%4.8	165 626.39	%5.3	2 088 284.66
ألمانيا	%6.5	224 837.83	%6.9	2 743 170.75
آيرلندا	%1.4	47 556.90	%0.9	357 991.66
إيطاليا	%8.2	286 699.28	%7.9	3 135 052.28
اليابان	%5.3	185 491.21	%5.9	2 351 289.21
لكسمبرغ	%0.1	–	%0.2	94 051.57
هولندا	%6.3	220 835.19	%7.4	2 939 111.52
النرويج	%5.2	182 174.85	%4.5	1 783 060.99
البرتغال	%0.2	–	%0.2	70 538.68
إسبانيا	%4.8	165 626.39	%5.7	2 267 280.51
السويد	%5.4	186 445.24	%5.7	2 272 069.73
سويسرا	%2.7	94 996.97	%2.0	788 427.01
المملكة المتحدة	%8.1	281 047.28	%6.4	2 547 229.98
الولايات المتحدة	%8.7	303 531.07	%8.9	3 526 933.82
المجموع	%80.0	**2 768 365.45**	%83.5	**33 049 571.94**
القائمة باء				
الجزائر	%0.2		%1.0	391 881.54
غابون	%0.0		%0.0	13 643.87
إندونيسيا	%0.8	28 104.73	%0.5	195 940.77
العراق	%0.3	11 241.89	%0.1	58 782.23
الكويت	%1.3	44 967.57	%1.2	470 257.84
نيجيريا	%0.8	28 104.73	%1.5	587 822.30
قطر	%1.6	56 209.46	%0.0	–
المملكة العربية السعودية	%1.6	56 209.46	%2.0	783 763.07
الإمارات العربية المتحدة	%0.2	–	%0.1	39 188.15

جمهورية فنزويلا البوليفارية	%2.4	84 314.18	%0.7	257 422.71
المجموع	%9.2	**309 152.01**	%7.1	**2 798 702.48**
القائمة جيم				
ألبانيا	%0.0		%0.0	74 457.49
أنغولا	%0.0		%0.2	97 970.38
الأرجنتين	%0.3	11 241.89	%0.2	–
بنغلاديش	%0.1		%0.1	23 512.89
البرازيل	%1.3	44 496.88	%1.3	523 553.73
الكاميرون	%0.1		%0.1	36 389.73
الصين	%2.6	89 935.13	%2.2	862 139.38
الكونغو	%0.0		%0.0	11 756.45
مصر	%0.5	16 862.84	%0.3	117 564.46
غانا	%0.1		%0.0	15 675.26
غيانا	%0.0		%0.0	18 913.26
الهند	%2.7	95 556.08	%2.5	979 703.84
جمهورية كوريا	%0.5	16 862.84	%0.6	235 128.92
لبنان	%0.0		%0.0	11 756.45
المكسيك	%0.5	16 862.84	%0.0	–
المغرب	%0.0		0.1%	27 431.71
باكستان	%0.6	22 483.78	%0.8	313 505.23
باراغواي	%0.0		%0.0	19 628.95
بيرو	%0.0		0.0%	11 756.45
جنوب أفريقيا	%0.0		%0.1	35 763.23
سري لانكا	%0.2		%0.1	39 227.34
الجمهورية العربية السورية	%0.1		%0.0	19 594.08
تايلند	%0.0		%0.0	11 756.45
تونس	%0.1		%0.1	23 512.89
تركيا	%0.1		%0.1	47 025.78
فييت نام	%0.1		%0.0	19 594.08
اليمن	%0.1		%0.1	39 188.15
المجموع	%10.8	**314 302.28**	%9.5	**3 616 506.57**
المجموع العام	**%100**	**3 391 819.00**	**%100**	**39 464 781.00**

الملحق الثاني

حصص المساهمات النسبية استنادا إلى تعهدات التجديدين السابع والثامن لموارد الصندوق (بدون عتبة الـ 10 000 دولار أمريكي)

	مدفوعات سداد أصول القروض المستحقة خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق (بالدولار الأمريكي) (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد السابع لموارد الصندوق)		مدفوعات سداد أصول القروض المستحقة خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (بالدولار الأمريكي) (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد الثامن لموارد الصندوق)	
القائمة ألف				
النمسا	%1.7	59 108.80	%1.7	656 182.31
بلجيكا	%2.6	87 891.12	%3.2	1 248 824.42
كندا	%4.9	167 474.92	%7.2	2 848 488.24
الدانمرك	%1.6	54 093.86	%1.5	597 833.72
فنلندا	%1.3	43 784.29	%1.8	713 613.97
فرنسا	%4.8	161 268.12	%5.3	2 081 374.05
ألمانيا	%6.5	218 921.47	%6.9	2 734 092.97
اليونان	%0.2	6 820.30	%0.0	–
آيسلندا	%0.1	1 696.64	%0.0	1 367.05
آيرلندا	%1.4	46 305.49	%0.9	356 806.98
إيطاليا	%8.2	279 155.11	%7.9	3 124 677.68
اليابان	%5.3	180 610.21	%5.9	2 343 508.26
لكسمبرغ	%0.1	4 367.68	%0.2	93 740.33
هولندا	%6.3	215 024.16	%7.4	2 929 385.33
النرويج	%5.2	177 381.12	%4.5	1 777 160.43
البرتغال	%0.2	5 863.97	%0.2	70 305.25
إسبانيا	%4.8	161 268.12	%5.7	2 259 777.56
السويد	%5.4	181 539.14	%5.7	2 264 550.94
سويسرا	%2.7	92 497.23	%2.0	785 817.93
المملكة المتحدة	%8.1	273 651.83	%6.4	2 538 800.62
الولايات المتحدة	%8.7	295 543.98	%8.9	3 515 262.39
المجموع	%80.0	**2 714 267.55**	%83.5	**32 941 570.45**
القائمة باء				
الجزائر	%0.2	6 020.34	%1.0	390 584.71
غابون	%0.0	401.68	%0.0	13 598.71
إندونيسيا	%0.8	27 365.18	%0.5	195 292.36
العراق	%0.3	10 946.07	%0.1	58 587.71
الكويت	%1.3	43 784.29	%1.2	468 701.65
نيجيريا	%0.8	27 365.18	%1.5	585 877.07
قطر	%1.6	54 730.37	%0.0	–
المملكة العربية السعودية	%1.6	54 730.37	%2.0	781 169.42

الإمارات العربية المتحدة	%0.2	5 473.04	%0.1	39 058.47
فنزويلا	%2.4	82 095.55	%0.7	256 570.84
المجموع	%9.2	**312 912.07**	%7.1	**2 789 440.94**

القائمة جيم

ألبانيا	%0.0	54.73	%0.0	390.58
أنغولا	%0.0	1 094.61	%0.2	74 211.09
الأرجنتين	%0.3	10 946.07	%0.2	97 646.18
أرمينيا	%0.0	61.30	%0.0	497.29
أذربيجان	%0.0	–	%0.0	3 905.85
بنغلاديش	%0.1	3 283.82	%0.1	23 435.08
بنن	%0.0	–	%0.0	4 882.31
بوتان	%0.0	164.19	%0.0	1 171.75
بوليفيا	%0.0	1 641.91	%0.0	–
البوسنة والهرسك	%0.0	410.48	%0.0	3 515.26
بوتسوانا	%0.0	410.48	%0.0	5 858.77
البرازيل	%1.3	43 326.00	%1.3	521 821.17
بوركينا فاسو	%0.0	547.30	%0.0	3 905.85
بوروندي	%0.0	54.73	%0.0	390.58
كمبوديا	%0.0	1 149.34	%0.0	8 202.28
الكاميرون	%0.1	4 344.02	%0.1	36 269.31
جمهورية أفريقيا الوسطى	%0.0	–	%0.0	–
تشاد	%0.0	164.19	%0.0	–
شيلي	%0.0	547.30	%0.0	2 343.51
الصين	%2.6	87 568.59	%2.2	859 286.36
كولومبيا	%0.0	932.50	%0.0	7 811.69
الكونغو	%0.0	1 641.91	%0.0	11 717.54
جمهورية الكونغو الديمقراطية	%0.0	1 094.61	%0.0	7 811.69
كوت ديفوار	%0.0	–	%0.0	–
قبرص	%0.0	164.19	%0.0	2 343.51
إكوادور	%0.0	–	%0.0	1 952.92
مصر	%0.5	16 419.11	%0.3	117 175.41
إريتريا	%0.0	54.73	%0.0	390.58
إثيوبيا	%0.0	164.19	%0.0	1 171.75
فيجي	%0.0	54.73	%0.0	–
غامبيا	%0.0	82.10	%0.0	585.88
غانا	%0.1	2 189.21	%0.0	15 623.39
غواتيمالا	%0.0	1 368.26	%0.0	–
غينيا	%0.0	383.11	0.0%	3 124.68
غيانا	%0.0	–	%0.0	18 850.67
الهند	%2.7	93 041.62	%2.5	976 461.78
إسرائيل	%0.0	–	%0.0	–
الأردن	%0.0	547.30	%0.0	3 905.85
كينيا	%0.0	547.30	%0.0	3 905.85
جمهورية كوريا الشعبية	%0.0	109.46	%0.0	–

الديمقراطية				
جمهورية كوريا	%0.5	16 419.11	%0.6	234 350.83
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	%0.0	279.12	%0.0	1 991.98
لبنان	%0.0	437.84	%0.0	11 717.54
ليسوتو	%0.0	547.30	%0.0	3 905.85
مدغشقر	%0.0	531.08	%0.0	7 811.69
ملاوي	%0.0	–	%0.0	1 952.92
ماليزيا	%0.0	684.13	%0.0	1 952.92
مالي	%0.0	695.25	%0.0	3 774.26
موريشيوس	%0.0	–	%0.0	195.29
المكسيك	%0.5	16 419.11	%0.0	–
مولدوفا	%0.0	71.15	%0.0	1 015.52
منغوليا	%0.0	–	%0.0	390.58
المغرب	%0.0	1 641.91	%0.1	27 340.93
موزامبيق	%0.0	437.84	%0.0	3 319.97
ناميبيا	%0.0	109.46	%0.0	–
نيبال	%0.0	–	%0.0	1 952.92
نيكاراغوا	%0.0	109.46	%0.0	–
النيجر	%0.0	273.65	%0.0	1 952.92
عمان	%0.0	273.65	%0.0	1 952.92
باكستان	%0.6	21 892.15	%0.8	312 467.77
بنما	%0.0	181.70	%0.0	972.56
بارغواي	%0.0	–	%0.0	19 564.00
بيرو	%0.0	1 094.61	%0.0	11 717.54
الفلبين	%0.0	1 094.61	%0.0	–
رومانيا	%0.0	547.30	%0.0	–
رواندا	%0.0	39.95	%0.0	1 952.92
السنغال	%0.0	620.47	%0.0	7 811.69
سيشيل	%0.0	–	%0.0	–
سيراليون	%0.0	–	%0.0	2 343.51
جنوب أفريقيا	%0.0	–	%0.1	35 644.88
سري لانكا	%0.2	5 478.51	%0.1	39 097.53
السودان	%0.0	1 368.26	%0.0	–
سوازيلندا	%0.0	190.46	%0.0	–
الجمهورية العربية السورية	%0.1	1 915.56	%0.0	19 529.24
طاجيكستان	%0.0	2.19	%0.0	23.44
جمهورية تنزانيا المتحدة	%0.0	328.38	%0.0	4 687.02
تايلند	%0.0	820.96	%0.0	11 717.54
توغو	%0.0	–	%0.0	–
تونس	%0.1	3 283.82	%0.1	23 435.08
تركيا	%0.1	4 925.73	%0.1	46 870.17
أوغندا	%0.0	246.29	%0.0	3 515.26
أوروغواي	%0.0	547.30	%0.0	3 905.85
أوزبكستان	%0.0	–	%0.0	390.58

فييت نام	%0.1	2 736.52	%0.0	19 529.24
اليمن	0.1 %	3 283.82	%0.1	39 058.47
زامبيا	%0.0	547.30	%0.0	3 389.85
المجموع	%10.8	**364 639.38**	%9.5	**3 733 769.62**
المجموع الكلي	**%100**	**3 391 819.00**	**%100**	**39 464 781.00**
مجموع المبالغ التي تصل إلى 10 000 دولار أمريكي أو أقل (العتبة)		**89 252**		**130 598**
نسبة المبالغ تحت العتبة إلى المجموع الكلي		**%2.5**		**%0.3**

الملاحظات:

1- يظهر الجدول أعلاه البلدان الظاهرة باللون الأخضر على أنها بلدان إطار القدرة على تحمل الديون استناداً إلى أضواء إشارات المرور المعتمدة في إطار القدرة على تحمل الديون لعام 2013؛

2- تظهر جميع البلدان التي تقل حصصها المحسوبة للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون عن 10 000 دولار أمريكي باللون الرمادي.

3- جميع بلدان إطار القدرة على تحمل الديون هي تحت العتبة المحددة بـ 10 000 دولار أمريكي باستثناء غانا واليمن، حيث تجاوزا هذه العتبة عند احتساب حصص التعويض في التجديد الحادي عشر للموارد.

4- هنالك عدد من البلدان من غير بلدان إطار القدرة على تحمل الديون ممن تقع تحت هذه العتبة، وخاصة في حساب حصص التجديد العاشر للموارد لكنها ستتجاوز هذه العتبة في حسابات التجديد الحادي عشر للموارد.

5- تشكل بلدان إطار القدرة على تحمل الديون 12.5 في المائة من المبالغ تحت العتبة بموجب حصص التعويض عن التجديد العاشر للموارد و28 في المائة من المبالغ تحت العتبة بموجب حصص التعويض عن التجديد الحادي عشر للموارد.

الملحق الثالث

الترتيبات المقترحة لتنفيذ إطار للقدرة على تحمل الديون في الصندوق
(الوثيقة EB 2007/90/R.2) (مقتطف من الوثيقة)

موجز تنفيذي

1- في سياق التزام الصندوق الكامل بالجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من أثر أعباء الديون التي لا يمكن تحملها على وتيرة الحد من الفقر (من خلال مشاركته في مبادرة التخفيف من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون)، وفي إطار التشديد العالمي على تنسيق ومواءمة المساعدة الإنمائية، أوصى تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في دورته التاسعة والعشرين، بأن يتبنى الصندوق، اعتبارا من عام 2007، نموذج إطار القدرة على تحمل الديون المعمول به في المؤسسة الدولية للتنمية لتنظيم تخصيص المساعدات للبلدان المؤهلة للحصول على مساعدات بشروط تيسيرية للغاية والمعرضة بدرجات تتراوح بين مرتفعة ومتوسطة لخطر المديونية. وتَقرر كذلك أن ترفع إدارة الصندوق إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006 اقتراحات بشأن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون، بما في ذلك ترتيبات الإبلاغ عن التقدم المحرز؛ وحصة التمويل من الصندوق وتداعيات ذلك؛ والآثار التي ستلحق بعمليات صرف الأموال من الصندوق إلى البلدان النامية؛ وتنفيذ نهج الحجم المعدل الملائم للتعويض عن رسوم الخدمة المتنازل عنها؛ ومشاركة الصندوق في التعاون بين المؤسسات المالية متعددة الأطراف من أجل تنقيح واستعراض المنهجيات المستخدمة في ظل إطار القدرة على تحمل الديون، وكذلك مواءمة نهج الصندوق مع النهج المتبعة في تلك المؤسسات الأخرى. وبالنظر إلى أن الانتهاء من وضع اقتراحات الصندوق بشأن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون يعتمد على نتائج استعراض منهجية إطار القدرة على تحمل الديون في استعراض منتصف المدة للتجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، فقد تأجل تقديم اقتراحات الصندوق إلى المجلس التنفيذي إلى دورته التي ستعقد في دورة أبريل/نيسان 2007.

2- وتمت التوصية، من بين جملة أمور، بما يلي:

(أ) أن ينفذ الصندوق فوراً إطارا للقدرة على تحمل الديون لتنظيم شكل مساعداته المالية للبلدان المؤهلة للحصول على قروض بشروط تيسيرية للغاية؛

(ب) أن يصنف الصندوق البلدان من حيث قدرتها على تحمل الديون وفقاً للتصنيف الذي وضعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحليليهما لقدرة البلدان على تحمل الديون؛

(ج) أن يقدم الصندوق مشروعات وبرامج للدعم المالي وفقاً لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في البلدان المؤهلة للحصول على قروض بشروط تيسيرية للغاية استناداً إلى الأسس التالية بما يتماشى مع ما هو معمول به في المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي:

(1) 100 في المائة كمنح للبلدان ذات القدرة المنخفضة على تحمل الديون

(2) 50 في المائة كمنح و50 في المائة كقروض للبلدان ذات القدرة المتوسطة على تحمل الديون

(3) 100 في المائة في شكل قروض للبلدان ذات القدرة المرتفعة على تحمل الديون.

3- وينطوي تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي على تطبيق نهج للحجم المعدل يتم من خلاله خصم نحو 20 في المائة من مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التي تحصل عليها البلدان في شكل منح داخل إطار القدرة على تحمل الديون. ويساعد ذلك على الحفاظ على الصلة بين الأداء ونظام تخصيص الموارد، وتوليد موارد لآلية التعويض عن رسوم الخدمة المتنازل عنها. ومن المقترح أن يستخدم الصندوق نسبة خصم تبلغ 5 في المائة للحفاظ على مبادئ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والوصول بأثر إطار القدرة على تحمل الديون إلى أدنى مستوياته على تدفقات المساعدات الأولية إلى أفقر البلدان وأشدها ضعفاً.

4- وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، والتجديد العاشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي، تم الأخذ بإطار القدرة على تحمل الديون بحيث لا يترتب عليه أي آثار على وضع الموارد في المؤسسات المالية متعددة الأطراف المشاركة. وسيتم في المقابل تعويض الصندوق عن المدفوعات المتنازل عنها من أصل القروض نتيجة تقديم الدعم في شكل منح داخل إطار القدرة على تحمل الديون. وأسوة بالتجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية والتجديد العاشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي، سيتم السداد على أساس الدفع عند نشوء الحاجة حيث ستقوم الدول الأعضاء بتعويض الصندوق في كل تجديد للموارد عن قيمة المدفوعات المتنازل عنها من أصل القروض في فترة التجديد السابقة وذلك من خلال المساهمات بالإضافة إلى مساهمات التجديد الأساسية. وسوف يحقق الصندوق تدفقات تعويضية عن خسائر عائد رسوم الخدمة من خلال تطبيق نهج الحجم المعدل. وسيجري في سياق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق تقييم مدى ملاءمة هذه الآلية للتخلص تماماً من الآثار المالية الشاملة التي قد تقع على الصندوق بسبب إطار القدرة على تحمل الديون.